

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية (2004/2005) و 2012: النتائج والدلالات دراسة مقارنة

إعداد
علي قاسم محمد منصور

إشراف
د. رائد نعييرات

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2015م

انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية (2005/2004) و 2012: النتائج والدلالات دراسة مقارنة

إعداد

علي قاسم محمد منصور

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2015/11/10م، واجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة

1. د. رائد نعييرات / مشرفاً ورئيساً

2. د. عمار دويك / ممتحناً خارجياً

3. د. مسعود إغبارية / ممتحناً داخلياً

التوقيع

.....
.....
.....

الإهداء

إلى زوجتي وأبنائي

إلى إخوتي وأخواتي

إلى من شجعني وساعدني وكان سبباً في إكمال دراستي

إلى أصحاب الآثار القائمة في بلدي قبلان وفي وطني فلسطين

إليهم جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع

الشكر والتقدير

يطيب لي أن أقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى كل من ساهم معي في إنجاز هذا العمل، وأخص بالذكر أستاذي المشرف د. رائد نعييرات، وإلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة، الذين كان لهم دور مهم في إثراء هذه الدراسة بآرائهم وخبراتهم، كما أقدم بالشكر لمن قابلتهم من رؤساء الهيئات المحلية ومن المتخصصين ولكل من تعاون معي من زملائي الأعضاء موظفي الهيئات المحلية الفلسطينية، وإلى من ساعدني في تحكيم وتحليل استبانة الدراسة. ولا أنسى أن أقدم بالشكر إلى بلدية قبلان التي منحتني الفرصة وسهلت لي مهمة إنجاز هذا العمل.

الإقرار

أنا الموقع أدناه، مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية (2005/2004) و2012: النتائج والدلالات "دراسة مقارنة"

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

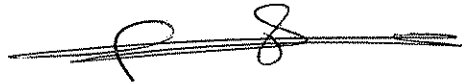
Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:

اسم الطالب: علي قاسم محمد منصور

Signature:

التوقيع: 

Date:

التاريخ: 2015 . 11 . 15

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الإهداء	ج
	الشكر	د
	الإقرار	هـ
	فهرس المحتويات	و
	فهرس الجداول	ي
	فهرس الأشكال	م
	الملخص	ن
	الفصل الأول: مقدمة الدراسة	1
1:1	تمهيد	2
2:1	أهمية الدراسة ومبرراتها	5
3:1	مشكلة الدراسة	6
4:1	أهداف الدراسة	7
5:1	أسئلة الدراسة	7
6:1	فرضية الدراسة	8
7:1	منهجية الدراسة	10
8:1	حدود الدراسة	12
9:1	أدبيات الدراسة	12
10:1	ما يميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة	17
	الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للدراسة	19
1:2	الانتخابات	20
1:1:2	ماهية الانتخابات	20
2:1:2	أهداف الانتخابات	22
3:1:2	أهمية الانتخابات	22
4:1:2	النظم الانتخابية	23
5:1:2	حرية ونزاهة الانتخابات	26
6:1:2	الانتخابات المحلية	28

الرقم	الموضوع	الصفحة
7:1:2	إدارة العملية الانتخابية والقوانين الناظمة لها	29
8:1:2	ضمانات نزاهة الانتخابات	32
9:1:2	المشاركة في الانتخابات	33
2:2	الهيئات المحلية والحكم المحلي في فلسطين	34
1:2:2	لمحة تاريخية	34
2:2:2	الهيئة المحلية	36
1:2:2:2	الهيئة المحلية المنتخبة	37
2:2:2:2	الهيئة المحلية المعيّنة	37
3:2:2	الهيئات المحلية في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية (1994-2004)	38
4:2:2	دور الهيئات المحلية الفلسطينية والتحديات التي تواجهها	39
	الفصل الثالث: انتخابات الهيئات المحلية الاولى 2004-2005	42
1:3	السياق العام الذي أجريت فيه الانتخابات	43
1:1:3	السياق السياسي	44
2:1:3	السياق القانوني	48
3:1:3	سياق الهيئات المحلية	50
2:3	العملية الانتخابية	51
1:2:3	إرهاصات قرار وموعد إجراء الانتخابات	52
2:2:3	أسباب ومبررات إجراء الانتخابات على عدة مراحل	54
3:2:3	اختيار الهيئات المحلية التي جرت فيها الانتخابات: هل من معايير؟	55
4:2:3	إجراءات العملية الانتخابية	56
1:4:2:3	التسجيل للانتخابات	56
2:4:2:3	الدوائر الانتخابية	58
3:4:2:3	الترشح للانتخابات	58
4:4:2:3	الحملات والبرامج الانتخابية	60
5:4:2:3	الاقتراع والفرز وإعلان النتائج	61
3:3	المشاركة في الانتخابات المحلية الاولى	62
1:3:3	المشاركة في الترشح	62
2:3:3	المشاركة في الاقتراع "التصويت"	63

الرقم	الموضوع	الصفحة
3:3:3	المشاركة الحزبية	66
4:3:3	الدوافع والأسباب وراء المشاركة في الانتخابات	67
4:3	نتائج ودلالات الانتخابات المحلية "الأولى" 2004-2005	70
5:3	واقع الهيئات المحلية المنتخبة 2004-2005	75
81	الفصل الرابع: انتخابات الهيئات المحلية "الثانية" 2012: الدوافع والدلالات	
1:4	الدوافع والأسباب وراء قرار إجراء الانتخابات المحلية الثانية 2012	82
2:4	السياق العام الذي أجريت فيه الانتخابات المحلية الثانية 2012	84
1:2:4	السياق السياسي	85
2:2:4	السياق القانوني	89
3:2:4	سياق الهيئات المحلية	91
3:4	العملية الانتخابية وإجراءاتها	92
1:3:4	موعد إجراء الانتخابات	93
2:3:4	التسجيل للانتخابات	96
3:3:4	القوائم الانتخابية والترشح للانتخابات	97
1:3:3:4	قوائم التزكية أو "التوافق"	10
2:3:3:4	قوائم المستقلين	102
3:3:3:4	قوائم الائتلاف	104
4:3:4	الحملات والبرامج الانتخابية	105
5:3:4	الاقتراع والفرز وإعلان النتائج	105
4:4	الانتخابات التكميلية	107
5:4	المشاركة في انتخابات الهيئات المحلية 2012	110
1:5:4	المشاركة في الترشح	111
2:5:4	المشاركة في الاقتراع	112
3:5:4	المشاركة الحزبية	114
6:4	مقاطعة انتخابات الهيئات المحلية 2012 "العزوف عن المشاركة"	118
1:6:4	مقاطعة حركة حماس للانتخابات	119
7:4	نتائج ودلالات انتخابات الهيئات المحلية الثانية 2012	121

الرقم	الموضوع	الصفحة
8:4	واقع الهيئات المحلية المنتخبة 2012	128
	الفصل الخامس: بين الانتخابات المحلية الأولى 2004-2005 والثانية 2012	132
1:5	مقارنة للعملية الانتخابية: السياق، الإجراءات، النتائج	134
1:1:5	مقارنة السياق العام الذي جرت فيه الانتخابات الأولى والثانية	134
2:1:5	مقارنة للعملية الانتخابية ومراحلها	137
3:1:5	الهيئات المحلية التي خاضت الانتخابات وآليات ترشحها وفوزها	139
4:1:5	مقارنة للمشاركة في الانتخابات ترشيحاً واقتراحاً	143
5:1:5	مقارنة لنتائج الأحزاب والفصائل المشاركة في العملية الانتخابية	145
2:5	مقارنة لواقع الهيئات المحلية المنتخبة 2004-2005 والمنتخبة عام 2012	149
1:2:5	تحليل الدراسة المسحية حول واقع الهيئات المحلية السابقة والحالية	151
2:2:5	العلاقات والدلالات	153
1:2:2:5	علاقة آلية تشكيل مجلس الهيئة المحلية مع متغيرات قدرة وكفاءة المجلس	154
2:2:2:5	علاقة آلية تشكيل مجلس الهيئة المحلية مع متغيرات القرارات التي يتخذها	158
3:2:2:5	علاقة آلية تشكيل مجلس الهيئة المحلية مع متغيرات النزاهة والمشاركة المجتمعية	164
4:2:2:5	علاقة آلية تشكيل مجلس الهيئة المحلية مع مختلف المتغيرات	169
	خاتمة الدراسة	174
	استنتاجات	174
	استنتاجات تتعلق بالانتخابات المحلية الأولى 2004-2005	174
	استنتاجات تتعلق بالانتخابات المحلية الثانية 2012	175
	التوصيات	177
	قائمة المصادر والمراجع	180
	الملاحق	190
	Abstract	b

فهرس الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
جدول (1-3)	نسبة عدد المرشحين في الانتخابات المحلية الأولى إلى كل من عدد الناخبين المسجلين في السجل الانتخابي وإلى عدد الدوائر والمقاعد	63
جدول (2-3)	عدد الناخبين المسجلين وعدد المقترعين ونسب المشاركة في الانتخابات المحلية الأولى	65
جدول (3-3)	عدد الناخبين المسجلين وعدد المقترعين ونسب المشاركة في الانتخابات المحلية الأولى في الدوائر الانتخابية في الضفة الغربية	65
جدول (4-3)	عدد الناخبين المسجلين وعدد المقترعين ونسب المشاركة في الانتخابات المحلية الأولى في الدوائر الانتخابية في قطاع غزة	65
جدول (5-3)	إجمالي عدد الناخبين (في سجل الناخبين والسجل المدني) وعدد المقترعين ونسب المشاركة في الانتخابات المحلية الأولى في الدوائر الانتخابية في الضفة الغربية وقطاع غزة	66
جدول (6-3)	توزيع أصوات الناخبين ونسب التصويت بين القوى السياسية المشاركة في مدن مراكز المحافظات التي جرت فيها الانتخابات	67
جدول (7-3)	توزيع أصوات الناخبين ونسب التصويت بين القوى السياسية المشاركة في الانتخابات المحلية الأولى	71
جدول (8-3)	توزيع المقاعد ونسبها بين القوى السياسية المشاركة في الانتخابات المحلية الأولى حسب منطقة السكن	71
جدول (9-3)	توزيع أصوات الناخبين ونسب التصويت بين القوى السياسية المشاركة في الانتخابات المحلية الأولى حسب المنطقة	72
جدول (1-4)	عدد القوائم التي ترشحت للانتخابات وفق انتمائها الحزبي وآلية خوضها الانتخابات	100
جدول (2-4)	حالات الترشح في الانتخابات المحلية الثانية وأعداد قوائم المرشحين ونسبهم إلى عدد الدوائر الانتخابية	112
جدول (3-4)	نسبة الاقتراع وعدد الناخبين والمقترعين وعدد المقاعد في المدن مراكز المحافظات في الضفة الغربية	113

الرقم	الجدول	الصفحة
جدول (4-4)	عدد الأصوات التي حصل عليها المرشحون وعدد المقاعد حسب الانتماء الحزبي للمشاركين في الانتخابات المحلية الثانية في مدن مراكز المحافظات	115
جدول (5-4)	عدد قوائم المشاركين ونسبها وآلية فوزها وانتمائها السياسي	123
جدول (6-4)	عدد الأصوات والمقاعد التي حصلت عليها القوى السياسية المشاركة في الانتخابات المحلية الثانية	124
جدول (7-4)	نسبة أصوات ومقاعد وآلية فوز القوى السياسية المشاركة في الانتخابات المحلية الثانية	125
جدول (1-5)	إجمالي عدد الهيئات المحلية التي شملتها الانتخابات المحلية الأولى 2004-2005 والثانية 2012 حسب الموقع والمرحلة والموعد والتصنيف	140
جدول (2-5)	إجمالي عدد الهيئات التي شملتها الانتخابات المحلية الأولى والثانية حسب التصنيف وآلية الترشح والفوز.	141
جدول (3-5)	عدد الهيئات التي شملها قرار إجراء الانتخابات المحلية الأولى والثانية وآلية ترشحها وفوزها ونسبتها إلى إجمالي الهيئات، ونسبة المشاركة فيها.	142
جدول (4-5)	نسبة المرشحين إلى كل من الدوائر والناخبين والمقاعد في الانتخابات المحلية الأولى والثانية	143
جدول (5-5)	عدد القوائم الانتخابية ونسبتها إلى عدد الهيئات التي أجريت فيها الانتخابات وفق النظام النسبي في الانتخابات المحلية الأولى والثانية.	144
جدول (6-5)	عدد الناخبين المسجلين وعدد المقترعين ونسبة المشاركة في الهيئات المحلية التي جرى فيها اقتراع في الانتخابات المحلية الأولى والثانية.	144
جدول (7-5)	عدد ونسب مقاعد الأحزاب في الهيئات التي جرى فيها اقتراع وفق نظام التمثيل النسبي في الانتخابات المحلية الأولى والثانية وعددها (43) هيئة	146
جدول (8-5)	عدد ونسب أصوات حركة فتح التي حصلت عليها في المدن مراكز المحافظات في الانتخابات الأولى والثانية	147

الرقم	الجدول	الصفحة
جدول (5-9)	العلاقة بين آلية تشكيل مجلس الهيئة المحلية مع متغيرات قدرة وكفاءة المجلس	154
جدول (5-10)	العلاقة بين آلية تشكيل مجلس الهيئة المحلية مع متغيرات القرارات الصادرة	158
جدول (5-11)	يبين العلاقة بين آلية تشكيل مجلس الهيئة المحلية مع متغيرات النزاهة والمشاركة المجتمعية	164
جدول (5-12)	ملخص لمعدل نسب العلاقة بين آلية تشكيل مجلس الهيئة المحلية مع ثلاثة متغيرات (القدرة والكفاءة، النزاهة والمشاركة المجتمعية، القرارات الصادرة)	170

فهرس الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
شكل (1)	نسبة التحصيل العلمي لدى موظفي الهيئات المحلية الذين شملتهم الدراسة	151
شكل (2)	نسبة سنوات خدمة الموظفين الذين شملتهم عينة الدراسة في الهيئات المحلية	152
شكل (3)	نسبة الموظفين الذين شملتهم عينة الدراسة حسب مسمياتهم الوظيفية	152
شكل (4)	نسبة الموظفين الذين شملتهم عينة الدراسة حسب مجال عملهم	153
شكل (5)	علاقة آلية تشكيل مجلس الهيئة المحلية مع متغيرات القدرة والكفاءة	157
شكل (6)	علاقة آلية تشكيل مجلس الهيئة المحلية مع متغيرات القرارات التي يتخذها	163
شكل (7)	علاقة آلية تشكيل مجلس الهيئة المحلية مع متغيرات النزاهة والمشاركة المجتمعية	168
شكل (8)	ملخص لمعدل نسب العلاقة بين آلية تشكيل مجلس الهيئة مع كافة المتغيرات (القدرة والكفاءة، القرارات التي يتخذها، النزاهة والمشاركة المجتمعية)	172

انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية (2004/2005) و2012: النتائج والدلالات

دراسة مقارنة

إعداد

علي قاسم محمد منصور

إشراف

د. رائد نعيرات

الملخص

تهدف الدراسة إلى إجراء مقارنة بين انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية الأولى 2004-2005 والانتخابات المحلية الثانية 2012، لقياس مدى تأثير نتائج الانتخابات المحلية بالسياق العام الذي تجرى فيه.

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي؛ الذي بواسطته تم وصف العملية الانتخابية الأولى والثانية، من واقع التقارير والإحصائيات وآراء الخبراء، والعمل على تحليلها ثم تفسيرها. كما تم استخدام المنهج المقارن؛ لإبراز أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين كلا العمليتين الانتخابيتين في سياق زمني مختلف، ومعرفة العوامل التي حضرت أو غابت في كل منهما، وماذا كان تأثير غيابها أو حضورها على نتائج الانتخابات.

استخدم الباحث أثناء جمعه للمعلومات، أدوات عدة، كان من بينها المقابلات والملاحظة والخبرة الشخصية، إضافة لاستخدام استبيان شمل قياس عدة متغيرات ذات صلة بكفاءة مجلس الهيئة المحلية من عدة جوانب، وعلاقة هذه المتغيرات بالآلية التي يتم فيها تشكيل مجلس الهيئة المحلية، لإعطاء صورة أشمل عن واقع الهيئات المحلية المستهدفة بالدراسة.

تمثلت مشكلة الدراسة في المقارنة بين الانتخابات المحلية الأولى عامي 2004-2005 والثانية عام 2012، والتي دار حولها الجدل، فمن جهة: يرى المؤيدون أن إجراءاتها وفق القواعد الانتخابية الصحيحة، فيه تجديد لشرعية مجالس الهيئات المحلية، ويساعد في تهيئة الأجواء لإنهاء الانقسام السياسي الفلسطيني، ومن جهة أخرى: يرى المعارضون أن إجراءاتها بعيداً عن

التوافق السياسي إنما هو تكريس للانقسام، وبالتالي لن تكون نتائجها معبرة عن إرادة الناخبين وحرية اختيارهم، ولم تكن كما جرى في انتخابات 2004-2005 حيث توافق عليها أغلبية فرقاء العمل السياسي الفلسطيني، وعكست بدرجة عالية حرية اختيار الناخبين لممثليهم في مجالس الهيئات المحلية.

وسعت الدراسة لاختبار فرضية مفادها: أن إجراء انتخابات الهيئات المحلية الأولى 2004-2005 في ظل التوافق السياسي الفلسطيني، أدى لارتفاع نسبة المشاركة فيها ترشيحاً وتصويتاً، مما انعكس إيجاباً على أداء وكفاءة مجالسها المنتخبة، وأن إجراءاتها عام 2012 في ظل الانقسام السياسي الفلسطيني وغياب التنافسية فيها، أدى لعزوف نسبة كبيرة من المواطنين عن المشاركة فيها ترشيحاً وتصويتاً، ما نتج عنه بروز ظاهرة الفوز بالتركية، وبالنتيجة أضعف دور الهيئات المحلية، وانعكس سلباً على أدائها وكفاءتها.

استنتجت الدراسة أن توفر غطاء رسمي وشعبي للانتخابات، يعتبر عاملاً مهماً لنجاح العملية الانتخابية، ويؤدي توفره لمشاركة شعبية وحزبية فاعلة في الانتخابات، في حين أن غياب هذا الغطاء يؤدي لحالة من عدم الاكتراث في العملية الانتخابية، ينتج عنها عزوف جمهور الناخبين عن المشاركة فيها. وإن مهنية وحيادية اللجنة المشرفة على الانتخابات وحده لا يكفي لتحقيق الهدف العام من الانتخابات وهو توسيع دائرة المشاركة في صنع القرار، وترسيخ ثقافة سياسية إيجابية في المجتمع.

وأظهرت الدراسة تراجعاً في دور الأحزاب على الساحة الفلسطينية من خلال ضعف قدرتها على حشد وتعبئة الجماهير لصالح المشاركة في الانتخابات. كما أظهرت الدراسة فروقاً ذات دلالة إحصائية بين آلية تشكيل مجالس الهيئات المحلية وبين قدرتها وكفاءتها ونزاهتها وجودة قراراتها، وكانت النتائج إيجابية لصالح مجالس الهيئات المحلية المنتخبة عام 2004-2005، وبينت أن مجالس الهيئات المحلية التي فازت قوائمها بالتركية لا تختلف كثيراً من حيث أدائها وكفاءتها عن تلك التي تُعين من الحكومة المركزية.

الفصل الأول

مقدمة الدراسة

الفصل الأول

مقدمة الدراسة

1:1 تمهيد

شهدت الضفة الغربية وقطاع غزة إجراء أول انتخابات تعددية للهيئات المحلية بعد تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، جاء ذلك بعد اتفاق القاهرة الذي تمخض عنه توافق سياسي وفصائلي على إجراء الانتخابات. جرت هذه الانتخابات على عدة مراحل في عامي 2004 و 2005 شاركت فيها معظم الفصائل الفلسطينية بما فيها حركة المقاومة الإسلامية "حماس" التي لا تتصوي تحت إطار منظمة التحرير الفلسطينية. وتميزت انتخابات مجالس الهيئات المحلية الفلسطينية "الأولى" في عام 2004-2005 بالتعددية السياسية والتنافسية العالية، وبمشاركة فاعلة فاقت نسبتها 80%، شهد المراقبون بنزاهتها.

استمر تولي المجالس المنتخبة عام 2004-2005 لمهامها حتى 2012/12/20 حيث أجريت ثاني انتخابات للهيئات المحلية الفلسطينية، في ظل انقسام سياسي وجغرافي بين شطري الوطن -الضفة الغربية وقطاع غزة- وكان إجراؤها بقرار من مجلس الوزراء الفلسطيني في رام الله، بعد تأجيله عدة مرات لأسباب تعلقة بمحاولات إعادة توحيد الصف الفلسطيني. وغلب نوع من الفتور وعدم الاكتراث على الانتخابات المحلية "الثانية" 2012، وظهر ذلك من خلال تندي نسبة المشاركة فيها، حيث تجاوزت بقليل 50%، ربما لأنها تأثرت سلباً بالانقسام ومقاطعة حركة حماس للانتخابات، واقتصر إجراؤها في هذه المرة على الضفة الغربية فقط دون قطاع غزة.

إن مطلب إجراء الانتخابات لم يعد مطلباً داخلياً فحسب، وإنما أصبح مطلباً دولياً، باعتباره مبدءاً أساسياً من مبادئ الديمقراطية وحقاً أصيلاً من حقوق الإنسان، نصت عليه العديد من المواثيق الدولية، وأصبح معياراً مهماً تُعرف من خلاله أنظمة الحكم الديمقراطية من غيرها، ولم يعد يقتصر هذا الأمر على قمة الهرم السياسي في الدولة كالرئاسة أو البرلمان، وإنما تعداه إلى باقي مكونات النظام السياسي والإداري والنفابي داخل الدولة الواحدة.

إن عملية الانتخاب تعبر عن الإرادة الحرة للناس في اختيار من يمثلهم، لهذا يتوجب على مختلف شرائح المجتمع السعي لتكريس مبدأ إجراء الانتخابات بشكل دوري، لأن العملية الانتخابية تحدث تغييراً نحو الأفضل؛ للوصول بالمجتمع إلى حالة من الانسجام والالتفاف حول قيم ومفاهيم مشتركة.

على الصعيد الفلسطيني العام، فقد أجريت أول انتخابات عامة في فلسطين في العام 1996 لانتخاب رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية وأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني، وأجريت في العام 2005 انتخابات رئاسية بعد وفاة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات.

أما فيما يتعلق بالهيئات المحلية والتي تعتبر ركيزة أساسية ومهمة في المنظومة السياسية والإدارية للدول، فإن الدول تحرص على تضمين دساتيرها وقوانينها نصوص تنظم عمل هذه الهيئات وتحدد مسؤولياتها وصلاحياتها. واقتصر دور الهيئات المحلية الفلسطينية طيلة فترة ما قبل تشكيل السلطة الفلسطينية على الجانب الخدماتي البحت، فسُلبت دورها الأساسي وخلت من دورها التنموي.

وبرغم ذلك فقد حاولت الهيئات المحلية الفلسطينية وخصوصاً البلديات منها القيام بدور سياسي تمثل بالمشاركة في الانتخابات المحلية عام 1976 حيث أن أغلب المرشحين الذين فازوا في الانتخابات كانوا من المحسوبين على منظمة التحرير الفلسطينية، إلا أن الاحتلال عمد في حينه إلى حرف مسار عمل البلديات محاولاً بذلك توظيف دورها لتكريس الاحتلال بدلاً عن خدمة المواطن، حتى وصل به الأمر إلى محاولة اغتيال بعضهم كما حصل مع رؤساء بلديات نابلس والخليل والبيرة في حينه.

وبقي هذا الوضع على حاله حتى قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1994، حيث سعت السلطة لإحداث تحول في هذا الجانب من خلال استبدال مجالس الهيئات المحلية التي مضى على تشكيل أغلبها ما يزيد عن عشرين عاما بمجالس جديدة، في محاولة منها لتغيير الوضع القائم لتستطيع الهيئات المحلية القيام بدورها الحقيقي، والذي يفترض أن يكون مكملاً لدور الحكومة المركزية، وهذا يتطلب تشريعات وآليات تمكنها من القيام بهذا الدور وعلى رأسها

آليات تشكيل مجلس الهيئة المحلية، لأن الآلية التي يتم من خلالها تشكيل مجالس الهيئات المحلية تعتبر مؤشرا على كفاءتها ومدى قدرة القائمين عليها في تحقيق تطلعات سكان التجمع الذي يمثلونه، فآلية الانتخاب مثلا تختلف عن آلية التعيين.

لهذا كان من أول القوانين التي صدرت بعد أول انتخابات تشريعية في ظل السلطة الفلسطينية عام 1996 هو قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية الفلسطينية رقم (5) لسنة 1996، تلاه في هذا المجال قانون الهيئات المحلية رقم (1) لسنة 1997 الذي تضمن أن للهيئة المحلية شخصية اعتبارية وأنها تُشكل بواسطة الانتخاب. لقد قامت السلطة الفلسطينية منذ نشأتها بتعيين مجالس الهيئات المحلية، ودون الرجوع لمختلف القوى السياسية في أغلب الأحيان. وبعد مضي أكثر من ثماني سنوات على إقرار هذا القانون، أجريت أول انتخابات ديمقراطية للهيئات المحلية، شهد المراقبون نزاهتها.

لقد عكست القوانين والأنظمة والتوجهات لدى السلطة الفلسطينية واقعا جديدا في دور الهيئات المحلية؛ من خلال مأسسة عملها وتعزيز اللامركزية في العلاقة معها، ظهر ذلك في السنوات الأخيرة من خلال السياسات والاستراتيجيات التي تبنتها وزارة الحكم المحلي في عدة مجالات، منها التخطيط التنموي الاستراتيجي الذي يمنح الهيئة المحلية القدرة على تحديد احتياجاتها وأولوياتها بمشاركة مجتمعية فاعلة، وسياسة الشراكة مع القطاع الخاص لضمان إقامة مشاريع تنموية مشتركة قد لا تستطيع الهيئة تنفيذها بمفردها من جهة، وإيجاد مصادر دخل لتقوية المركز المالي للهيئة من جهة أخرى، إضافة لسياسة دمج الهيئات المحلية الصغيرة في إطار تجمع واحد مما يخفف من الأعباء المالية على هذه الهيئات وزيادة نوع وكفاءة الخدمات التي تقدمها، وبهذا يكون دور الهيئة المحلية قد انتقل من الدور الخدماتي إلى دور التنموي.

هناك صلة وثيقة بين الهيئات المحلية والتنمية السياسية، ومن أوجه هذه الصلة هو أن الهيئات المحلية تعتبر رافدا مهما، للدولة والمجتمع، بالكوادر القيادية المؤهلة، حيث نرى العديد من أعضاء النخب السياسية ورجال الدولة، سبق وأن كانوا أعضاء أو رؤساء لهيئات محلية قبل أن وصلوا لهذه المستويات، كما أن الآلية التي بموجبها تتولى النخب قيادة الهيئات المحلية،

تتعرض على دورهم في السياسة والمجتمع، ومن أولى هذه الآليات هي الانتخابات، التي تعد وسيلة مهمة من وسائل الديمقراطية يتاح من خلالها المجال الأكبر شريحة في المجتمع من المشاركة في صنع القرار.

استعرضت هذه الدراسة نتائج ودلالات انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية الأولى 2004-2005، والثانية 2012 محاولة عقد مقارنة فيما بينهما من حيث السياق العام الذي جرت فيه، إضافة للتحديات التي واجهتها، وحجم المشاركة، والنتائج التي تمخضت عنهما، مبتعدين في ذلك عن التحيز السياسي، أو الأيدلوجي أو القبلي.

2:1 أهمية الدراسة ومبرراتها

تتمثل أهمية الدراسة بما يلي:

1. أهمية الموضوع الذي نتناوله، وهو انتخابات الهيئات المحلية في فترتين مختلفتين، وإجراء مقارنة فيما بينهما.
2. لما لهذه الانتخابات من أهمية في التنمية السياسية، باعتبارها مدخلا مهما لإحداث تحول في عمل الهيئات المحلية، وأن المكانة التي قد يتولاها الفائزون في مجالس الهيئات المحلية تكسبهم خبرة وتجربة تعتبر خطوة أولى على طريق رفد المجتمع بالخب التي قد تتبوأ مكانة قيادية مهمة بمختلف مؤسسات الدولة.
3. تعتبر الانتخابات ونتائجها مؤشرا لقياس أوزان الفصائل والأحزاب المنخرطة في العملية الانتخابية ودرجة قبولها لدى الجمهور.
4. إن مجرد إجراء الانتخابات يضع حداً لسياسية الحكومة في تعيين أعضاء ورؤساء الهيئات المحلية، ويساهم كذلك في ترسيخ مبادئ الديمقراطية وتعزيز مبدأي المشاركة والمسائلة المجتمعية.

5. تلبية للدعوة التي وجهتها لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية للجهات البحثية ضمن تقريرها الصادر عن انتخابات 2012 حول ضرورة دراسة ظاهرة ازدياد قوائم التزكية أو ما يطلق عليه مصطلح التوافق في تلك الانتخابات.

3:1 مشكلة الدراسة

بتاريخ 2009/12/15 انتهت آخر فترة قانونية لتولي مجالس الهيئات المحلية المنتخبة عام 2004-2005. وبناء عليه فقد برزت أصوات مطالبة بإجراء الانتخابات في موعدها، باعتبارها استحقاقاً للمواطنين في إطار العملية الديمقراطية. وفي المقابل، ارتأت جهات أخرى بأن إجراء الانتخابات في ظل الانقسام السياسي، عملية لا طائل منها، وقد تزيد الوضع الفلسطيني تعقيداً. وبعد تحديد أكثر من موعد لهذه الانتخابات، صدر مرسوم رئاسي حدد تاريخ 2012/10/20 موعداً لإجرائها، وكان ذلك مقتصرًا على الضفة الغربية دون قطاع غزة. وقد جرت في ظل مقاطعة حركتي حماس والجihad الإسلامي لها، بل إن حركة "حماس" في قطاع غزة لم توافق على إجرائها هناك.

برزت مشكلة الدراسة، وتمثلت بالمقارنة بين انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية الأولى عام 2004-2005 والانتخابات المحلية الثانية 2012، وتباين وجهات نظر الفرقاء الرئيسيين على الساحة السياسية الفلسطينية تجاه أهداف ونتائج ودلالات الانتخابات المحلية 2012. فمن جهة: رأى الفريق المؤيد أن أجرائها وفق القواعد الانتخابية السليمة، سيحقق الأهداف والنتائج المرجوة من أية عملية انتخابية، ويسهم في تجديد شرعية مجالس الهيئات المحلية ويساعد في إيجاد بيئة سياسية مناسبة تمهد لإنهاء الانقسام، وهذا الفريق يُدعم رأيه مستنداً إلى الآليات. ويرى الفريق الآخر أن إجرائها بعيداً عن التوافق السياسي هو تكريس للانقسام، ويهدف لهيمنة فصيل سياسي مُعيّن على مجالس الهيئات المحلية، وبالتالي لن تكون نتائجها معبرة عن إرادة الناخبين وحرية اختيارهم، وهذا الفريق يُدعم رأيه ويستند إلى الغايات المرجوة من العملية الانتخابية، على عكس الانتخابات المحلية الأولى 2004 و 2005 والتي توافق عليها أغلبية فرقاء

العمل السياسي الفلسطيني، وشهد المراقبون بنزاهتها، وعكست بدرجة عالية حرية اختيار المواطنين لممثليهم في هذه المجالس من خلال حجم المشاركة فيها ترشيحا وانتخابا.

حاولت هذه الدراسة ومن خلال فصولها الخمسة طرح هذه الإشكالية، ومن ثم تحليلها والسعي لتفسيرها للخروج بنتائج تستند لمختلف الآراء والتوجهات والوثائق والسجلات والمؤشرات التي قد تدعم صحتها وصولا إلى الهدف المنشود، وهو إجراء مقارنة بين كلا العمليتين الانتخابيتين من حيث الأهداف والنتائج والدلالات، وتبيان فيما إذا كان إجراء هذه الانتخابات وفق آليات صحيحة وحده يكفي لاعتبارها ديمقراطية ومعبرة عن إرادة الناخبين، أم أن العبرة بغايات وأهداف العملية الانتخابية ومدى تحققها؟

4:1 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة لعقد مقارنة بين انتخابات الهيئات المحلية الأولى 2004\2005 والانتخابات المحلية الثانية التي جرت عام 2012، لقياس مدى تأثير نتائج الانتخابات بالسياق العام وأثر المشاركة والتنافسية في الانتخابات على نتائجها، كما تهدف الوقوف على دلالات ودوافع إجرائها، وصولا لمعرفة نقاط القوة ونقاط الضعف في العملية الانتخابية لاستخلاص العبر.

5:1 أسئلة الدراسة

تحقيقا لأهداف الدراسة واختبارا لفرضيتها، طرحت الدراسة تساؤلات رئيسية:

كيف أثر السياق العام الذي جرت فيه انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية 2004-2005 وعام 2012 على نتائج تلك الانتخابات؟ وما هي العوامل الأساسية التي تؤثر في قدرة وكفاءة مجالس الهيئات المحلية؟

ويندرج تحت هذه التساؤلات، أسئلة فرعية، وهي:

1. كيف انعكس التوافق السياسي الفلسطيني على الانتخابات المحلية الأولى 2004-2005 ونتائجها؟
2. كيف انعكس الانقسام السياسي الفلسطيني على الانتخابات المحلية الثانية 2012 ونتائجها؟
3. لماذا تدنت نسبة الهيئات المحلية التي فازت قوائمها بالتركية في الانتخابات المحلية الأولى وارتفعت نسبتها في الثانية؟
4. هل كان للنظام الانتخابي المتبع في الانتخابات أثراً على نسبة الهيئات المحلية التي فازت بالتركية؟
5. هل توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آلية تشكيل مجالس الهيئات المحلية، وبين قدرة وكفاءة تلك المجالس؟
6. هل توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آلية تشكيل مجالس الهيئات المحلية وبين نزاهتها ونسبة المشاركة المجتمعية لديها؟
7. هل توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آلية تشكيل مجالس الهيئات المحلية وبين جودة واستقلالية القرارات التي تتخذها؟

6:1 فرضية الدراسة

للإجابة عن أسئلة الدراسة عمد الباحث لطرح فرضية رئيسية ساعيا بذلك لاختبار صحتها وهي:

إن إجراء انتخابات الهيئات المحلية في ظل توافق سياسي حولها وبدرجة عالية من التنافسية، يؤدي لرفع نسبة المشاركة فيها ترشيحاً وتصويتاً، وينعكس إيجاباً على قدرة وكفاءة مجالسها المنتخبة.

وينبثق عن الفرضية الرئيسية عدة فرضيات فرعية ترتبط بالأسئلة الفرعية للدراسة

وهي:

1. إن إجراء الانتخابات المحلية الأولى 2004-2005 في ظل التوافق السياسي الفلسطيني حول الانتخابات، أدى لارتفاع نسبة المشاركة فيها ترشياً وتصويتاً، وانعكس إيجاباً على قدرة وكفاءة مجالسها المنتخبة.
2. إن إجراء الانتخابات المحلية الثانية عام 2012 في ظل الانقسام السياسي الفلسطيني، أدى لعزوف نسبة كبيرة من المواطنين عن المشاركة فيها ترشياً وتصويتاً، وانعكس سلباً على قدرة وكفاءة مجالسها.
3. كان لمشاركة حركة "حماس" في الانتخابات المحلية الأولى 2004-2005 دور في رفع درجة التنافسية فيها، ما أدى لتدني نسبة الهيئات المحلية التي فازت بالتركية، وكان لمقاطعتها انتخابات 2012 دور في تدني درجة التنافسية، ما أدى لزيادة نسبة الهيئات المحلية التي فازت بالتركية.
4. كان للنظام الانتخابي النسبي الذي اعتمد في الانتخابات المحلية الثانية 2012 دور في زيادة نسبة الهيئات المحلية التي فازت بالتركية.
5. يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آلية تشكيل مجالس الهيئات المحلية وبين قدرة وكفاءة تلك المجالس.
6. يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آلية تشكيل مجالس الهيئات المحلية وبين نزاهتها ونسبة المشاركة المجتمعية لديها.
7. يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آلية تشكيل مجالس الهيئات المحلية وبين جودة واستقلالية القرارات التي تتخذها.

7:1 منهجية الدراسة

استخدم الباحث أكثر من منهج في البحث العلمي. فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، الذي بواسطته يتم وصف العملية الانتخابية الأولى والثانية، ويعبر عنهما تعبيراً كيفياً وكمياً، تعبيراً كيفياً من خلال وصفهما وتوضيح خصائصهما، وكمياً من خلال إعطاء قيم توضح حجم المتغيرات ودرجة ارتباطها ببعضها، من واقع الدراسات والتقارير والإحصائيات، ثم تحليل نتائجها سعياً إلى تفسيرها وتقديم وجهة نظر ما بشأنها، كما استخدم الباحث المنهج المقارن، الذي يقوم على إبراز أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين كلا الانتخابات في سياق زمني مختلف، وعلاقة ذلك بالنتائج وبمآلات العملية الانتخابية.

استخدم الباحث أثناء جمعه للمعلومات، المقابلات الشخصية وأداة الاستبيان، وفيما يتعلق بالمقابلات الشخصية فقد عمد الباحث لاختيار بعض رؤساء البلديات لمقابلتهم، مراعيًا بذلك تسلمهم لإدارة الهيئة المحلية في فترات مختلفة، تمثلت بالفترة ما قبل انتخابات 2004-2005 والفترة التي تلتها مباشرة، وفترة ما بعد انتخابات 2012، كما راعى اختلاف التوجهات السياسية لمن قابلهم من رؤساء الهيئات المحلية السابقين والحاليين، إضافة لاختيار رؤساء هيئات محلية كبيرة الحجم والتي تصنف (أ) وهيئات متوسطة الحجم والتي تصنف (ب) وهيئات صغيرة الحجم والتي تصنف (ج)، علاوة على ذلك فقد تمت مقابلة أحد وكلاء وزارة الحكم المحلي كشخصية تساهم في صنع السياسة العامة للوزارة.

أما فيما يتعلق بأداة الاستبيان فقد صُممت خصيصاً لهذا الغرض، وتم عرضها على مختصين في المجال من أجل تحكيمها. وتم توزيع الاستبيان على عينة قوامها (120) موظفاً من موظفي الهيئات المحلية، شملت (40) هيئة محلية في الضفة الغربية.

راعى الباحث عند اختياره لعينة الدراسة عدة معايير، سواء عند اختياره الموظفين أو الهيئات المحلية، ومن هذه المعايير كان الموقع الجغرافي، حيث شملت العينة هيئات محلية من كافة محافظات الضفة الغربية، كما راعى فيها حجم الهيئة المحلية، حيث شملت هيئات محلية

من كافة الفئات حسب تصنيفها لدى وزارة الحكم المحلي الفلسطيني (أ،ب،ج،د) مع التتويه إلى أنها لم تشمل الهيئات المحلية المصنفة (مجلس قروي) لأسباب تتعلق بصعوبة إيجاد موظفين متفرغين فيها، ولم تشمل الهيئات المحلية من محافظات قطاع غزة لأنها أصلاً لم تجرى فيها انتخابات عام 2012، كما تضمنت العينة الهيئات المحلية التي شملها قرار إجراء الانتخابات المحلية الاولى والثانية كافة، باستثناء هيئتين محليتين هما من مراكز المحافظات لم تشملهما الانتخابات المحلية الاولى.

ومن أجل الحصول على نتائج أكثر واقعية ومصدقية، تم مراعاة المسمى الوظيفي ومجال العمل عند اختيار عينة الدراسة من الموظفين، حيث تم التركيز على كبار موظفي الهيئة المحلية (المدراء ورؤساء الأقسام ورؤساء الشعب) بصفتهم الأقرب على صانع القرار داخل الهيئة المحلية، وبالتالي قدرة أكبر على التقييم، وبالنسبة لمجال العمل فقد تم مراعاة ان تشمل العينة موظفين من مختلف مجالات عمل الهيئة المحلية والتي تتمثل في اغلبها في ثلاثة مجالات (الفني أو الهندسي، المالي، الإداري).

فُسمت الاستبانة إلى ثلاثة أقسام:

القسم الاول: تضمن معلومات عن أفراد العينة (مجال العمل، التحصيل العلمي، عدد سنوات الخدمة، المسمى الوظيفي) ومعلومات عن الهيئة المحلية (الموقع، التصنيف، آلية تشكيل مجلس الهيئة المحلية السابق والحالي).

القسم الثاني: تضمن أسئلة عن مجلس الهيئة المحلية السابق لقياس عدة متغيرات (قدرته وكفاءته، قراراته، النزاهة والمشاركة المجتمعية لديه)

القسم الثالث: تضمن أسئلة عن مجلس الهيئة المحلية الحالي لقياس عدة متغيرات (قدرته وكفاءته، قراراته، النزاهة والمشاركة المجتمعية لديه).

بعد جمع الاستبانات وتفرغها في جداول "إكسل" تم تحليلها ومعالجتها إحصائياً، من خلال برنامج التحليل الإحصائي المعروف ب(spss) من قبل محلل إحصائي مختص،

استخرجت من خلاله كافة الجداول الإحصائية التي احتوت على نسب مئوية وتكرارات قاست مختلف المتغيرات.

أما طريقة المقارنة التي اتبعها الباحث واستند عليها فهي طريقة التلازم في الوقوع وعدم الوقوع، من خلال التطرق للعوامل التي حضرت في الانتخابات المحلية الأولى 2004-2005 وغابت في الانتخابات المحلية الثانية 2012، وماذا رافق غياب هذه العوامل، إضافة لطريقة تلازم التغير في السبب والنتيجة، من خلال التطرق للأسباب التي تغيرت وانعكس تغيرها على النتيجة، وما هو شكل ذلك التغير، مع الأخذ بعين الاعتبار أن انتخابات 2004-2005 اعتمدت كمرجع للمقارنة.

8:1 حدود الدراسة

تتحدد الحدود المكانية للدراسة في الضفة الغربية وقطاع غزة. أما الحدود الزمنية للدراسة فهي الفترة الزمنية الممتدة من نهاية العام 2004 حيث أجريت المرحلة الأولى من انتخابات الهيئات المحلية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة وحتى 2012 وهو العام الذي أجريت فيه انتخابات الهيئات المحلية في الضفة الغربية فقط.

9:1 أدبيات الدراسة

كثيرة هي الكتب والدراسات التي تتعلق بموضوع الانتخابات والتحول الديمقراطي بشكل عام، وانتخابات الهيئات المحلية بشكل خاص، وللوقوف على ما تضمنته بعض هذه الدراسات:

دراسة بعنوان " الانتخابات ضمانات حريتها ونزاهتها" دراسة مقارنة لسعد مظلوم العبدلي

تمحورت هذه الدراسة حول الحاجة لمعايير تحكم العملية الانتخابية ونزاهتها، وذكر بأن مجرد إجراء الانتخابات لا يكفي لاعتبارها ديمقراطية، وأنه لا بد من ضمانات مسبقة وموازية ولاحقة للعملية الانتخابية، لضمان انتخابات حرة ونزيهة، مؤكداً أنه لا فائدة من نظام انتخابي سليم إذا لم تكن عملية الانتخاب حرة ونزيهة.

أوضح العبدلي في دراسته أن التكييف القانوني للانتخاب أنه حق خاص، وهذا التكييف هو الأقرب إلى روح الديمقراطية، وأن أغلب المواثيق الدولية أشارت إلى ضرورة وجود معايير لضمان هذا الحق، من خلال انتخابات حرة ونزيهة، بل إن المجتمع الدولي، أنشأ مؤسسات تعنى بهذا الشأن، وظيفتها الأساسية تقديم العون والمساعدة لدول العالم من أجل تحقيق هذه الغاية.

من النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وأن الآلية التي تقسم بها الدولة إلى دوائر انتخابية تمثل عاملاً أساسياً في التهيئة المسبقة للانتخابات، ولا بد من إحاطة عملية التقسيم للحيلولة دون تشويه المشاركة وحرمان كتلة تصويتية ما من الفوز.

ولا بد من اعتماد عدد السكان كأساس لتقسيم وتوزيع المقاعد على الدوائر الانتخابية، وإسناد مهمة الإشراف على الانتخابات لهيئة مستقلة، وتغيير أسلوب اختيار أعضاء هذه اللجنة، وأن يكون ترشيحهم من السلطة التنفيذية واختيارهم من السلطة التشريعية، وأن يتم تحديد مدة الحملة الانتخابية بشهر واحد قبل يوم الاقتراع.

النشرة التي أصدرها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية بعنوان: "الانتخابات الفلسطينية الثانية (الرئاسية، التشريعية، الحكم المحلي) 2005-2006"

أشارت الورقة البحثية المقدمة من د. سمير عوض كانت بعنوان " البيئة السياسية في فترة ما قبل انتخابات (2005\2006) الرئاسية والتشريعية والمحلية، أن العناصر الرئيسية المؤثرة في البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الفترة التي سبقت الانتخابات التشريعية الثانية، اتسمت بعدم الاستقرار وعدم وضوح الرؤية لدى القوى السياسية الفاعلة على الساحة الفلسطينية، مما أثر على توجهات الناخب الفلسطيني، وعلى ترتيبه للأولويات والتحديات التي يواجهها.

وحدد من عدنان عودة في ورقته بعنوان "نتائج انتخابات الحكم المحلي" العوامل التي أسهمت في التأثير على النتائج في مراحل الانتخابات المحلية الأربعة، وتطرق إلى العقبات التي واجهت عملية تغيير رؤساء الهيئات المحلية، بعد أن قدم تمهيدا عن الحكم المحلي أشار فيه

إلى أن الحكم المحلي ينشئ صلة وثيقة ما بين السياسي والإداري، باعتباره وسيلة لتوزيع الاختصاصات، وهو ما من شأنه أن يظهر أثرا إيجابيا في مواجهة الأزمات والهزات السياسية والاقتصادية، ثم استعرض التعديلات التي أجريت على قانون الهيئات المحلية، والتي أخذ عليها أنها مسّت القانون على نحو جوهري، الأمر الذي يخل بقاعدة المساواة بين المواطنين كافة، من حيث حقهم في التصويت والترشح.

بعد ذلك، عمد إلى تحليل نتائج انتخابات الهيئات المحلية وتوزيع المقاعد بين مختلف القوائم الانتخابية، وأفرد جزءا من هذا التحليل لمكانة المرأة في الانتخابات، وسلط الضوء على أهم المشاكل التي يولي الناخبين لها أهمية، وأهم عوامل اختيار المرشحين، وانعكاسات الانتخابات على تمويل الهيئات المحلية.

الدراسة التي أعدها معن شحدة ادعيس وأصدرتها الهيئة المستقلة لحقوق المواطن (ديوان المظالم) بعنوان " الانتخابات المحلية في عام 2012":

تضمنت هذه الدراسة مبحثين وخاتمة، المبحث الأول وصف فيها العملية الانتخابية التي جرت في عام 2012، أما المبحث الثاني فقد تطرق فيه للمشكلات التي برزت أثناء العملية الانتخابية، وفي الخاتمة عرض الاستنتاجات والتوصيات التي كان من أبرزها، أن الانتخابات جرت بعد إرهابات كثيرة رافقت إجراءاتها، ولا سيما الإعلانات المتكررة التي حددت موعدا لإجرائها ثم تأجيلها، وقد بلغت ستة مواعيد خلال عام (2010) و 2012، وكيف ساهم الانقسام السياسي الفلسطيني في حرمان عدد كبير من المواطنين من ممارسة حقهم في الترشيح والانتخاب، وظهر من خلال هذه الانتخابات أن عددا كبيرا من مجالس الهيئات المحلية فاز بالتركية، وانخفضت نسبة الاقتراع فيها إلى ما يقارب (50%) من أصحاب حق الاقتراع.

التقرير الذي أصدرته الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن حول الانتخابات الفلسطينية في العام 2005 (الانتخابات الرئاسية، الانتخابات المحلية، انتخابات مجلس نقابة المحامين)

حيث خُصص المبحث الثاني منها للانتخابات المحلية 2004-2005، استعرضت خلاله الإطار القانوني للانتخابات المحلية والتعديلات التي أجريت على القوانين ذات الصلة وأثرها

على العملية الانتخابية، ومدى جاهزية مراكز الاقتراع، وسير عملية الاقتراع والرقابة عليها، وعملية فرز الأصوات وما شابها من خروقات وتجاوزات وتأثير ذلك على نزاهة العملية الانتخابية.

في ختام تقريرها، خلصت الهيئة إلى استنتاجات مفادها أن تأخر السلطة الفلسطينية في إقرار القوانين الانتخابية وكثرة تعديلاتها، أحدث نوعاً من الإرباك في عمل اللجنة العليا للانتخابات، نتج عنه ضعفاً في التعليمات التي تصدرها اللجنة، غير أن التجاوزات التي حدثت في العملية الانتخابية لم تكن جوهرية بحيث تؤثر على نزاهة الانتخابات بشكل عام.

يرى الباحث أن هذا التقرير قد اقتصر تفاصيله وركزت على العملية الانتخابية وإجراءاتها دون ربط العملية الانتخابية ونتائجها بانعكاساتها على الهيئات المحلية، كما أغفلت دور البيئة السياسية والاجتماعية التي أجريت في ظلها الانتخابات، وتعاملت بمعزل عنها، في الوقت الذي يكون للبيئة السياسية وسياقها أثر مهم على نتائجها.

الدراسة التي أصدرها مركز دراسات الشرق الأوسط- الأردن بعنوان " اتجاهات الناخبين الفلسطينيين في انتخابات البلديات ورئاسة السلطة 2005/2004"

لقد تضمن المبحث الأول من الدراسة تحليلاً للمرحلة الأولى من انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية التي جرت بتاريخ 2004/12/23، مستعرضاً للبيئة السياسية والداخلية الفلسطينية التي رافقت إجراء الانتخابات، تلا ذلك تحليل لنتائج تلك المرحلة، وردود فعل الاحتلال عليها، ثم أشار إلى الدلالات الاجتماعية والسياسية لها.

من النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن هذه الانتخابات أثبتت أن الشعب الفلسطيني بمختلف شرائحه ومستوياته، قادر على ممارسة ديمقراطية تعددية، خلافاً لما تسوقه وسائل الإعلام الإسرائيلية والغربية، وأن المشاركة في الانتخابات كانت من أعلى نسب المشاركة في العالم، كما أثبت المجتمع الفلسطيني من خلالها أنه لا يعاني من عقدة المشاركة السياسية للمرأة.

التقرير الذي أصدرته لجنة الانتخابات المركزية - فلسطين بعنوان " تقرير الانتخابات المحلية 2012"

أفرد التقرير عدة نتائج وتوصيات تضمنت ما واجهته لجنة الانتخابات من إشكاليات قانونية أثناء إشرافها على العملية الانتخابية، ومن أهم ما خلصت إليه اللجنة في تقريرها تلك الملاحظة المتعلقة بزيادة عدد قوائم المرشحين التي فازت بالتركية، ولما لهذا الأمر من أهمية، فقد وجهت اللجنة دعوة للجهات البحثية المختصة لدراسة هذه الظاهرة والوقوف على أسبابها ومدى تأثيرها على العملية الديمقراطية ومبدأ الانتخابات.

الدراسة التي أعدها زياد عثمان بإشراف مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان عام 2011 بعنوان " الانتخابات الفلسطينية: إعادة تقييم"

بحثت هذه الدراسة في إشكالية العلاقة بين البيئة الداخلية الفلسطينية من حيث استعدادها للتعامل مع استحقاقات العملية الديمقراطية، وبين البيئة الخارجية التي قد يمتد تأثيرها ليطال الخيارات الفلسطينية، كان ذلك من خلال تشخيص للأسباب التي ارتبط وجودها بتعثر الخيار الديمقراطي في المجتمع الفلسطيني.

أجابت الدراسة عن عدة أسئلة متعلقة بإشكالية الانتخابات الفلسطينية وإجرائها تحت الاحتلال، وتطرقت لدور الأحزاب والفصائل السياسية وأثر القوانين والتشريعات والثقافة المجتمعية في هذه الإشكالية.

من الاستنتاجات التي خلصت إليها الدراسة أن إجراء انتخابات حرة تحت الاحتلال أمر غير اعتيادي، وأن الثقافة المجتمعية العشائرية السائدة ساهمت مساهمة كبيرة في الأزمة الديمقراطية في فلسطين.

ومن التوصيات التي خرجت عن الدراسة، أن إجراء انتخابات حرة ونزيهة ودون أية احتقانات لا بد له من متطلبات مسبقة على رأسها توافق وطني ما بين الحركة السياسية

والمجتمعية، ولا بد له كذلك من توفير المناخات الصحية المناسبة، من بينها ضرورة إنهاء الانقسام السياسي الفلسطيني والتوافق على رؤية وطنية موحدة.

فيما يتصل بالهيئات المحلية وتماشياً مع المطالبات الحثيثة لتغيير النظام الانتخابي النسبي الكامل في انتخابات مجالس الهيئات المحلية، دعت إلى دراسة قانون انتخابي ينطلق من منظور مهني وعلى أساس التجربة ومصلحة الهيئات المحلية، يتم من خلاله الوصول إلى صيغة فضلى تضمن تقدم الهيئات المحلية وتراعي واقعها باعتبارها مؤسسات خدماتية تنموية وليست سياسية.

10:1 ما يميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة

ربما تتميز الدراسات عن بعضها في تركيز كل منها على جانب محدد بعينه، تسهب فيه تفصيلاً وتحليلاً، وكما سبق وذكرنا فإن الدراسات التي بحثت في موضوع الانتخابات بشكل عام كثيرة، وكثيرة جداً، يأتي البحث في الانتخابات الفلسطينية بشكل عام ضمن دائرة أضيق، وفي الانتخابات المحلية يضيق أكثر وأكثر، وعليه ومن خلال استعراضنا لبعض الأبحاث والدراسات المتعلقة بانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية نجد أن كلاً منها بحث في جانب محدد ونظر لهذه الانتخابات من زاوية محددة تختلف عن باقي الدراسات، وقد تَرَدَّد وتقاطع بعض الموضوعات والعناوين في أكثر من دراسة.

إن ما يميز هذه الدراسة من وجهة نظر الباحث، هي عدة أسباب، يقف على رأسها خبرة الباحث ومجال عمله في الهيئات المحلية وصلته بها سواء كان ذلك في موضع اتخاذ القرار ورسم السياسات الخاصة بالهيئة المحلية بصفته شغل عضوية إحدى المجالس البلدية لمدة زمنية ليست بالقصيرة، أو موقعه الوظيفي الذي يقع في أعلى السلم الوظيفي في الهيئات المحلية والمتمثل بالإدارة المالية والإدارية، وهذا ما يمكنه من القدرة على فهم وتقييم القضايا والمواضيع ذات الصلة بالهيئات المحلية.

ما يميزها أيضاً، هو اتباع الباحث لأكثر من منهج في البحث العلمي؛ حيث استخدم المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، كما استخدم فيها أكثر من أداة، من ضمنها الملاحظة والاستبيان والمقابلات الشخصية، إضافة لخبرة الباحث الشخصية في هذا المجال.

نضيف إلى ما يميز هذه الدراسة عن غيرها في أنها تمت بعد مضي أكثر من سبع سنوات على إجراء الانتخابات المحلية الأولى في الضفة الغربية وقطاع غزة عامي 2004-2005، وبعد مضي ما يقارب الثلاثة أعوام على إجراء الانتخابات المحلية الثانية في الضفة الغربية عام 2012، وهذا ما قد يمكن الباحث من تقييم الانتخابات بشكل أكثر دقة، مما لو كانت الفترة قصيرة.

ومن المسائل المهمة في تميز هذه الدراسة أنها جاءت بناء على توصيات لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية في تقريرها الصادر مطلع هذا العام (2013) عن انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية 2012، والدعوة التي وجهتها للباحثين والدارسين لدراسة أسباب الازدياد الملحوظ في فوز قوائم المرشحين بالتزكية وأثر ذلك على الديمقراطية ومبدأ الانتخابات.

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي للدراسة

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي للدراسة

1:2 الانتخابات

تطورت العمليات الانتخابية على مر السنين، تزامناً مع زيادة أهميتها وقدرتها على تلبية رغبات واحتياجات الشعوب، وهي تساهم في ترسيخ ثقافة المشاركة ومبدأ المساواة بين المواطنين، فيما يلي سيتم استعراض الاصطلاحات والمفاهيم ذات الصلة بالانتخابات، والوقوف على ماهيتها وخلفياتها التاريخية والنظرية، والنظم المتبعة في إجرائها.

1:1:2 ماهية الانتخابات

الانتخابات لغة: "نخب نخباً: أخذ نخبة الشيء، انتخبه: اختاره وانتقاه،...والمنتخب: من له حق التصويت وفق القانون، والمنتخب: من أعطي الصوت في الانتخاب، ومن نال أكثر الأصوات فكان هو المختار"¹، والانتخابات مفردها انتخاب، والانتخاب إجراء قانوني تحدد آلياته ونظمه في الدساتير واللوائح القانونية، ليختار بمقتضاه شخص أو أكثر لرئاسة أو عضوية هيئة أو نحو ذلك².

الانتخابات اصطلاحاً: هي مجموعة الإجراءات القانونية والإدارية التي تنظم عملية الترشح لاختيار أعضاء هيئة ما، استناداً لمرجعية من النصوص الدستورية أو التشريعية، وهناك عدة تعريفات أخرى للانتخابات منها: أنها وسيلة لنقل السلطة من خلال عملية تصويت الناخبين لمرشح أو أكثر أملاً في اختيار مسئولين للهيئة أو المؤسسة، عامة كانت أم خاصة، وإسناد ممارسة المهام والمسؤوليات نيابة عن الناخبين لمختلف المستويات السياسية والإدارية³.

¹ إبراهيم أنيس ورفاقه، المعجم الوسيط، ط2، مجمع اللغة العربية، القاهرة 1972، ص 908.

² قاموس المعاني، معنى كلمة انتخاب، الشبكة العنكبوتية: الرابط <http://bit.ly/1J1fjgT>

³ زياد عثمان، الانتخابات الفلسطينية: إعادة تقييم، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، رام الله 2011، ص 14.

ورد في القرآن الكريم ما يحض على المشورة وتبادل الآراء في قوله سبحانه وتعالى "وَأْمُرْهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ"¹ بل إن الله سبحانه وتعالى أمر بها في قوله مخاطباً الرسول الكريم "وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ"²، وإذا كان الأمر كذلك مع نبي الله محمد صلى الله عليه وسلم وهو المعصوم عن الخطأ، فمن باب أولى أن تكون المشورة ضرورة بين باقي الناس.

والانتخابات آلية من آليات النظم الديمقراطية، كفلتها المواثيق والعهود الدولية، ونصت الفقرة (ب) من المادة (25) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية (1966) الذي أقرته منظمة الأمم المتحدة على حق المواطن أن "يُنتخب ويُنتخب في انتخابات نزيهة تجري دورياً بالاقتراع العام، وعلى قدم المساواة بين الناخبين، وبالتصويت السري، يضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين"³ بواسطتها يتم تداول السلطة سلمياً.

تأتي الانتخابات لتكون بديلاً عن التسلط والاستبداد والاستحواذ على السلطة والقيادة بطرق لا يكون للمواطن فيها رأي يُذكر. وترتبط الانتخابات بمفهومها المعاصر بمفهوم الحكومة التمثيلية. وكانت ممارسة الانتخابات قد بدأت منذ القرن التاسع عشر في كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، بشكل محدود، وفي ظل شروط مشددة، واقتصارها على فئات محدودة من المواطنين، وإبقاء السلطة في يد فئة معينة، ثم تطورت هذه العملية على امتداد الفترة الماضية، ووصلت ليصبح للانتخابات قواعد وقوانين وأنظمة مترابطة ومتصلة ببعضها"⁴.

ومن خلال الانتخابات يتاح لكل فرد في مجتمع الناخبين ممن تنطبق عليهم شروط المشاركة اختيار من يمثلهم، وبالتالي المشاركة في اتخاذ القرار الذي يتعلق بالصالح العام، لتشكل فيما بعد مؤسسات منتخبة تكون حلقة الوصل بين المواطن والقيادة العليا⁵.

¹ سورة الشورى، الآية 38.

² سورة آل عمران، الآية 159.

³ الأمم المتحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1966، المادة 25، ص 9، الشبكة العنكبوتية: <http://bit.ly/1HHYiJG>

⁴ موسى الشبخاني، المواطن والانتخابات وأزمة المشاركة في العملية الانتخابية، الشبكة العنكبوتية، على الرابط: <http://bit.ly/1HJZWw9>

⁵ زياد عثمان، الانتخابات الفلسطينية: إعادة تقييم. مرجع سابق، ص 15.

إن عملية الانتخاب حق أساسي من حقوق الإنسان، كفلته المواثيق والأعراف الدولية في بنودها المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية، وهذا يعني أن يتاح لكافة أفراد المجتمع حرية الاختيار لتمكينهم من ممارسة هذا الحق¹.

2:1:2 أهداف الانتخابات

الانتخابات وسيلة لبناء المجتمع الديمقراطي، وطريقة تتجلى فيها إرادة الشعب، من خلالها يعبر المواطن عن رأيه، وتتيح الفرصة للتنافس لكسب التأييد، وتؤدي إلى تكريس أن الأمة صاحبة السيادة².

إن أهم الأهداف التي تحققها الانتخابات وهو ترسيخ ثقافة المشاركة السياسية وتغيير أنماط التفكير السائدة، وإحداث نقلات نوعية في المفاهيم والقيم المجتمعية، ورفع المجتمع والسلطة بقيادات جديدة وتدريبها³.

3:1:2 أهمية الانتخابات

جنباً إلى جنب مع تطور النظم السياسية تتطور أنظمة الانتخابات وتبرز أهميتها أكثر فأكثر، فعن طريق الانتخابات تُمنح الهيئة المنتخبة حق ممارسة السلطة وإصدار الأنظمة والتشريعات التي تنظم حياة المجتمع، وتزداد أهميتها عندما يتاح لأكبر نسبة من المواطنين ممارسة حقهم القانوني في التصويت والترشح لاختيار من يمثلهم في إدارة الشأن العام، وهناك مسألة لا تقل أهمية عما ذكر؛ وهي أن الانتخابات وسيلة رقابة وتقييم للأداء، ومؤشراً على

¹ عمر رحال، الآليات القانونية لتحقيق الحكم الصالح في الهيئات المحلية، مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية، رام الله، 2010، ص 17-18.

² الانتخابات المحلية في بعدها الديمقراطي والسياسي، مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية، رام الله 2005، ص 3-4.

³ علي محمد شاتي، الانتخابات والمجالس البلدية والقروية في عهد السلطة الفلسطينية (1994-2000)، رسالة غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس 2003، ص 38-43.

مصادقية الهيئة المنتخبة، ومن شأن الانتخابات إعادة ترتيب وتنظيم أولويات المجتمع، وتخفيف الاحتقان السياسي والمجتمعي من خلال التداول السلمي للسلطة¹.

4:1:2 النظم الانتخابية

تعرف النظم الانتخابية على أنها تلك النظم التي تؤثر في تحديد عدد وأهمية وتركيبية الأحزاب المنخرطة في العملية الانتخابية وتماسكها في إطار الدولة الواحدة. ولأنظمة الانتخابية دور حاسم في سلوك النخب السياسية قبل وأثناء وبعد العملية الانتخابية، من حيث بناء التحالفات سلوك الأفراد والجماعات، وقد يكون للنظام الانتخابي دوراً سلبياً في سلوك المعارضة إذا ما شعرت أنها في ظل نظام انتخابي لن يمكنها من الوصول للسلطة من خلال الانتخابات، مما قد يدفعها للجوء إلى وسائل أخرى كالعنف أو الاعتصامات أو المظاهرات على سبيل المثال.

من ناحية أخرى فإن بعض تأثيرات النظام الانتخابي تتمثل في جوانب إدارية تنظيمية تمس العملية الانتخابية كتحديد عدد الدوائر الانتخابية وعدد المقاعد في كل دائرة، وتوزيع مراكز الاقتراع، وطريقة الفرز، وآلية احتساب وتحويل الأصوات الانتخابية إلى مقاعد، ووقت وطريقة إعلان النتائج. لأجل هذا كله لا بد من اعتماد معايير تحكم صياغة النظام الانتخابي، من منطلق ما يراد تحقيقه من أهداف تصب في الصالح العام، أو ما يراد تجنبه من سلبيات قد تلحق الضرر بالشأن العام².

وفي كل الأحوال فإن النظام السياسي الحاكم هو من يستطيع التحكم في الشكل الذي يكون عليه النظام الانتخابي، لهذا، غالباً ما يصاغ النظام الانتخابي لينسجم وتطلعات النظام السياسي الحاكم، ووفق حساباته التي يسعى من خلالها لتحقيق أهدافه وبقائه في الحكم. من هنا تظهر أهمية النظام الانتخابي في أنه لا يقتصر على لوائح إدارية وتنظيمية محضة، إنما يتعدى ذلك ليشمل تأثيره على شكل ولون النظام السياسي في الدولة، الذي بدوره وبصفته مركزاً لاتخاذ

¹ الانتخابات المحلية في بعدها الديمقراطي والسياسي، مرجع سابق، ص 3-4.

² أحمد مجدلاني وطالب عوض، دراسة تحليلية حول أثر النظام الانتخابي على تركيبة المجلس التشريعي، سلسلة تقارير دورية، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله 2004، ص 15-16.

القرار ورسم السياسات العامة، يؤثر على مختلف أنظمة ومكونات الدولة الأخرى وكافة مناحي حياة مواطنيها.

ويمكن تلخيص أهم الأنظمة الانتخابية المعمول بها في معظم الدول في شتى أنحاء العالم في ثلاثة أنظمة وهي:

أولاً: نظام الأغلبية

بموجب هذا النظام يتم فوز المرشح الذي يحصل على أكبر عدد من أصوات الناخبين. يؤخذ عليه أن نتائجه غالباً ما تكون غير عادلة، كحصول حزب ما على أغلبية تفوق حصته من الأصوات، كأن يحصل الحزب على (95%) من المقاعد بنسبة قد لا تزيد عن (60%) من الأصوات، ولأن التمثيل من خلاله يكون على مستوى الدوائر وليس على مستوى الوطن، فإنه يساهم في توثيق الصلة بين الناخب والمرشح.

تتمثل أبرز عيوب هذا النظام في صعوبة حصول الأحزاب ذات الأقلية على التمثيل في الهيئة المنتخبة، ويؤدي اتباعه لزيادة الأصوات المهدورة وهي مجمل عدد أصوات الأحزاب الصغيرة التي لم تتمكن من تجميع عدد أصوات يمكنها من تحويلها إلى مقاعد¹.

ثانياً: نظام التمثيل النسبي

في هذا النظام يتم التصويت لقائمة انتخابية تضم أكثر من مرشح، وليس لشخص بعينه سواء كان مستقلاً أو منتمياً لأحد الأحزاب، ويتم التصويت فيه لدورة واحدة خلافاً لتلك الأنظمة التي تُطبق فيها الدورة الثانية.

هناك نموذجان يتم اتباعهما في التمثيل النسبي، وهما: النسبي الكامل، الذي يتعامل مع الدولة كدائرة انتخابية واحدة، يتم توزيع المقاعد للقوائم حسب حصتها، والتمثيل النسبي التقريبي،

¹ أحمد مجدلاني وطالب عوض، دراسة تحليلية حول أثر النظام الانتخابي على تركيبة المجلس التشريعي، مرجع سابق، ص 20-26.

حيث يكون هناك أكثر من دائرة انتخابية ضمن إطار الوطن الواحد، توزع المقاعد المخصصة للدائرة على القوائم المتنافسة حسب نسبة الأصوات التي تحصل عليها كل قائمة، مع وجود نسبة حسم تحدد مسبقاً في قانون أو أنظمة الانتخابات في الدولة، تحصل القائمة على عدد من المقاعد فقط عند تجاوزها نسبة الحسم¹.

نظام التمثيل النسبي يحتم على الناخبين التصويت لقائمة كوحدة واحدة، كما أن اتباع هذا النظام يقلل من الميل نحو العشوائية ويحد من النعرات العرقية والطائفية، وفيه تعزيز للثقة بالهيئة المنتخبة من قبل شريحة أوسع في المجتمع، ويقلل من مشكلة الأصوات المهدورة، فهو يحقق العدالة بدرجة أكبر، من خلال تناسب عدد المقاعد التي تحصل عليها القوائم الانتخابية مع نسبة حضورها الانتخابي².

وبالرغم من هذا العدد من الميزات إلا أن هذا النظام لا يخلو من العيوب، وعلى رأسها حالة عدم الاستقرار التي تعتري الهيئات المنتخبة، لأنها غالباً ما تُشكل من ائتلاف عدد من الأحزاب، ويؤدي إلى ابتزاز الأحزاب الكبيرة من قبل الأحزاب الصغيرة.

بقي أن نشير إلى أن نسبة الحسم في نظام التمثيل النسبي تُحدّد للتغلب على بعض عيوب هذا النظام التي سبق وأن تمت الإشارة إليها، لتؤدي فيما بعد لتقليل عدد الأحزاب المشاركة في الهيئة المنتخبة، وتفاوت هذه النسبة بين بلد وآخر تبعاً لعدد السكان وعدد الأحزاب في ذلك البلد³.

ثالثاً: النظام المختلط

النظام المختلط هو مزيج من نظام الأغلبية ونظام التمثيل النسبي، وقد استُحدث لتلافي عيوب كل منهما والاستفادة من مزاياهما، وبموجب هذا النظام يتم انتخاب جزء من المرشحين

¹ أحمد مجدلاوي وطالب عوض، دراسة تحليلية حول أثر النظام الانتخابي على تركيبة المجلس التشريعي، مرجع سابق، ص 24-26.

² المرجع السابق.

³ المرجع السابق.

بشكل فردي على مستوى الدائرة، وجزء آخر بشكل قائمة، ليُشكّلًا بمجموعهما الهيئة المنتخبة، تشير هنا إلى أن هذا النظام متبع في كثير من البلدان، ومنها فلسطين، حيث أجريت انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في العام (2006) وفق هذا النظام.

5:1:2 حرية ونزاهة الانتخابات

من أجل الحكم على العملية الانتخابية فيما إذا كانت ديمقراطية أم لا، لا بد من إسقاط بعض المعايير عليها، ومن هذه المعايير: الفاعلية والحرية والنزاهة، وبالرغم من أنها كلمات قليلة إلا أنها تعني الكثير، ووجودها وعدمه كذلك يبني عليه الكثير¹، نستعرض في هذا الجزء من الفصل باختصار معنى ومفهوم هذه المعايير:

1. فاعلية الانتخابات

تعني فاعلية الانتخابات، أن تكون الانتخابات وسيلة لغاية أسمى منها، لا أن تكون غاية بحد ذاتها، وتتمثل هذه الغاية في أن الشعب هو مصدر السلطات، وبواسطة الشعب يتم اختيار الحكام ومحاسبتهم، وأن تتم تسوية الصراعات بالطرق السلمية، بما فيها الصراع على السلطة، وأنها تمثل مصدراً رئيسياً للتنقيف السياسي لدى الشعب².

2. حرية الانتخابات

حرية الانتخابات معيار مهم لضمان صحة الانتخابات، ويعني فيما يعنيه هذا المعيار: احترام الحقوق والحريات السياسية كما أقرتها المواثيق والاتفاقيات الدولية؛ كضمان حرية التعبير وحرية الحركة وحرية الترشح وحرية مناقشة الأفكار والبرامج الانتخابية دون قيود،

¹ عبد الفتاح ماضي، مفهوم الانتخابات الديمقراطية، مشروع دراسة الديمقراطية في البلدان العربية، خاص لمركز دمشق للدراسات والحقوق المدنية والنظرية، أكسفورد 2007، ص 66-80، الشبكة العنكبوتية:

<http://www.dctcrs.org/s2634.htm>

² المرجع السابق، ص 66-80.

إضافة لحق عقد الاجتماعات، ومنح الفرص المتساوية للمرشحين في استخدام الإعلام الرسمي دون تمييز، وحرية تشكيل الأحزاب والمنظمات وإزالة كافة القيود التي تحول دون إنشائها¹.

لحرية الانتخابات أبعادٌ عدة أولها: مبدأ سيادة القانون، ويعني أن ممارسة السلطة، وإضفاء الشرعية عليها، لا يتم إلا من خلال خضوع والتزام الجميع للقانون، حاكمين ومحكومون وعلى قدم المساواة، وسيادة القانون تمثل بديلاً عن سيادة الأشخاص، وثانيها: مبدأ التنافسية في الانتخابات، ويعني أن لا تقتصر الانتخابات على مرشح وحيد كما هو الحال في النظم الشمولية، وأن تتوفر بدائل وخيارات متعددة من المرشحين أمام الناخب، وكذلك توفر برامج متعددة، لأن تشابه البرامج يقلل بالضرورة من درجة التنافس، التي ينبغي أن ينبغي أن تتمتع بها الانتخابات الديمقراطية، وإن الاقتصار على مرشح واحد يعني أن النتائج تكون معروفة سلفاً، ويعني كذلك أن المرشح ينافس ذاته، وحينها تكون هكذا انتخابات أبعد ما تكون عن الديمقراطية².

لا يكفي لتحقيق مبدأ التنافسية في الانتخابات وجود أكثر من مرشح وأكثر من برنامج، بل يتوجب ويقترن بذلك أن تترك الحرية للناخب أن يختار من بين البدائل المتاحة، لأن وجود أكثر من مرشح في ظل ترغيب أو ترهيب تمارسه السلطة لضمان فوز مرشح بعينه، أو في ظل هيمنة الحزب الحاكم على باقي المرشحين، أو وضع العراقيين من خلال الأنظمة والقوانين التي تحد من إنشاء وتشكيل الأحزاب وبالتالي تحد من التعددية، لا يُعدُّ بحال من الأحوال انتخابات تنافسية، بل إنها تهدد هذا المبدأ بشكل صارخ³.

3. نزاهة الانتخابات

معيار ثالث من معايير الانتخابات الديمقراطية، ألا وهو نزاهة الانتخابات، وهذا المعيار يرتبط مباشرة بالهيئة التي يناط بها الإشراف على العملية الانتخابية برمتها، بحيث تلتزم هذه

¹ عبد الفتاح ماضي، مفهوم الانتخابات الديمقراطية، مرجع سابق، ص 66-80.

² المرجع السابق.

³ زياد عثمان، الانتخابات الفلسطينية-إعادة تقييم، مرجع سابق، ص 17.

الهيئة بالحياد التام في تعاملها مع كافة أطراف العملية الانتخابية وبكافة مراحلها، ولا يقتصر الحياد على الإجراءات، إنما يتعدى ذلك ليشمل القوانين والأنظمة المتعلقة بتنظيم العملية الانتخابية، وحيادها في تطبيق تلك القوانين¹.

ومن أهم أبعاد نزاهة الانتخابات هو حق الاقتراع العام لكافة المواطنين المسجلين في سجل الانتخابات، دونما تمييز، بحيث تتكافأ الفرص أمام المواطنين للمشاركة في صنع القرار من خلال المشاركة في الانتخابات، وأن حرمان أحد المواطنين من هذا الحق يعتبر انتقاصاً من نزاهة الانتخابات، ويندرج تحت هذا الأمر استهداف الأجهزة الأمنية للمرشحين وعملية شراء الأصوات. بعدد آخر من أبعاد نزاهة الانتخابات هو دورية الانتخابات، وهو تحديد سقف المدة الزمنية التي يسمح فيها قانونياً بالاستمرار في تقلد المنصب الذي تجرى الانتخابات لأجله، وعدم السماح بتمديدتها².

6:1:2 الانتخابات المحلية

كسائر الانتخابات السياسية التي تجري في الدول والبلدان لاختيار ممثلين في السلطة التشريعية أو التنفيذية، تجري الانتخابات المحلية لاختيار ممثلين على المستوى المحلي، كما هو حاصل في المحافظات أو البلديات أو المجالس القروية.

تكمن أهمية الانتخابات المحلية في أنها تحقق أهدافاً تعود بالفائدة على كافة المستويات. فمجرد ممارستها والمشاركة فيها، تُعد تدريباً للمواطنين الناخبين على المشاركة في الانتخابات بشكل عام. وهي مقدمة لوعي المواطن حول أهمية المشاركة وبالتالي أهمية دوره في صنع القرار، وهذه إن اكتسبها المواطن تصبح ثقافة سياسية مجتمعية أصيلة لديه، يصعب التنازل عنها، وبذلك يكون هدف مهم من أهداف التنمية السياسية قد تحقق من خلال هذه الانتخابات³.

¹ عبد الفتاح ماضي، مفهوم الانتخابات الديمقراطية، مرجع سابق. ص 66-80.

² المرجع السابق.

³ عمر رحال، الشباب في الهيئات المحلية، من منشورات مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية، رام الله 2011، ص

الانتخابات المحلية ركيزة أساسية في تحقيق الحكم الصالح على المستوى المحلي، من خلالها يحصل المواطن على حقوقه المدنية، وقد تمهد لانتقال المجتمع من حالة المركزية لحالة اللامركزية. بمشاركته المواطن في الانتخابات يكون قد شارك في صنع القرار، وبهذا حصل على حق أساسي من حقوقه. والانتخابات المحلية توفر آلية للمسائلة والمحاسبة، وتساعد في تغيير الصورة النمطية التي تشكلت في أذهان الناس ومفادها أن هذه الهيئات ليس سوى واجهة للسلطة المركزية وممثلة لها أكثر مما هي ممثلة للمواطنين¹.

إن إجراء الانتخابات المحلية بحرية ونزاهة، يساهم في خلق حالة من الاستقرار في المجتمع، بدلاً عن حالة الاحتقان التي قد تسود المجتمع نتيجة عدم إجراء الانتخابات.

يرى الباحث أن وصول أعضاء منتخبين لمجلس الهيئة يؤدي لتعزيز الثقة بين المواطن وأعضاء الهيئة، وينبني على هذا استعداد المواطن للتعاون. وبالتالي تحقيق انجازات قد لا تتحقق بدون إجراء الانتخابات، على عكس تعيين رؤساء وأعضاء مجالس الهيئات المحلية؛ الذي قد يخلق نوع من عدم الثقة بين المواطن والهيئة المحلية، لأنه - التعيين - غالباً ما يأتي تحقيقاً لمصالح السلطة المركزية، وليس لمصالح المواطنين، وإن هيئة محلية يقودها مجلس منتخب، ستكون لها مكانة مهمة أمام المواطن أولاً، ثم أمام باقي مؤسسات الدولة، وهذا يؤدي لتعزيز دورها التنموي، لا أن يبقى مقتصرًا على الدور الخدماتي المحض².

7:1:2 إدارة العملية الانتخابية والقوانين الناظمة لها

تتعدد الاتجاهات والآراء حول الجهة التي يفترض أن ينأط بها الإشراف على الانتخابات، فهناك من يرى أن الحكومة القائمة، ممثلة بوزارة الداخلية، هي من يتوجب إسناد هذه المهمة لها، ويرى آخرون بأن من الأفضل أن تكون السلطة القضائية هي من تشرف على الانتخابات، وفريق ثالث في هذا المجال يرى أن إسناد مهمة إدارة الانتخابات والإشراف عليها

¹ صلاح عبد العاطي، الحكم المحلي والهيئات المحلية في فلسطين، من منشورات مركز الميزان لحقوق الإنسان، ص 30.

² المرجع السابق.

لهيئة مستقلة، تُشكل من أشخاص مستقلين، يعتبر من أفضل الطرق لإجراء عملية انتخابات تكون على درجة عالية من المهنية والنزاهة¹.

يرى البعض أن إسنادها للحكومة، قد يؤدي لإخراج عملية انتخابية شكلية مشكوك فيها، وبالتالي فقدان ثقة الناخبين في نتائجها ومخرجاتها، خاصة إذا ما تعلق الأمر بدول العالم الثالث، حيث تزداد فجوة الثقة بين الشعوب والأنظمة.

من الممكن إسناد إدارة الانتخابات للسلطة القضائية، فربما يكون أفضل من السلطة التنفيذية، وهذا متبع في كثير من الدول، لكن في ظل تداخل السلطات في بعض الدول، هناك محاذير عدة، حيث يخشى من هيمنة السلطة التنفيذية على باقي السلطات، وبالتالي تهميش السلطة القضائية وعدم تمكنها من القيام بدورها بفاعلية في هذا الجانب مما يؤثر سلباً على العملية الانتخابية ونتائجها، أضف إلى ذلك أنه قد يتعذر توفير عدد كافٍ من القضاة للإشراف على العملية الانتخابية بالتزامن مع قيامهم بأعمالهم في السلك القضائي، وإذا ما خصص العدد الكافي للعملية الانتخابية، فإن ذلك قطعاً سيكون على حساب العمل في السلك القضائي².

الفريق الثالث، الذي يرى أن تُسند إدارة العملية الانتخابية لهيئة مستقلة، باعتبارها من وجهة نظرهم، الطريق الأفضل والأكثر لاعتبارات عدة، من أهمها، أن هيئة مستقلة تشرف على العملية الانتخابية يعني درجة عالية من الثقة بنتائجها، في الوقت نفسه، ومن أجل قيام تلك الهيئة بعملها على أكمل وجه، لا بد من توفير الغطاء القانوني لها، تُحدد من خلاله الضمانات اللازمة لاستقلالها وتوفير التمويل اللازم لنشاطها بموازنة مستقلة ضمن موازنة الحكومة.

من أجل إضفاء الشرعية على الانتخابات وإجراءاتها، لا بد من إطار تشريعي يضمن صحتها وسلامتها من النواحي القانونية، وعادة ما تتعدد الأطر القانونية التي تغطي الشرعية على العملية الانتخابية وتنظيمها، وبالرجوع للحالة الفلسطينية، فإن الإطار القانوني الناظم لهذه

¹ سعد العبدلي، الانتخابات ضمانات حريتها ونزاهتها، دار دجلة، عمان 2009، ص 114-123.

² المرجع السابق، ص 114-123..

العملية، يبدأ من القانون الأساسي، أو ما يطلق عليه الدستور في كثير من الدول، ثم تُشتق منه القوانين التي تستند إليها صياغة النظم¹.

بالعودة للحالة الفلسطينية في هذا المجال، فقد سُكّلت أول هيئة مستقلة لإدارة الانتخابات بمرسوم رئاسي سُميت بـ " لجنة الانتخابات المركزية"، كان ذلك بتاريخ 1995/12/21، وقد سُكّلت من تسعة أعضاء برئاسة أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية محمود عباس، الرئيس الفلسطيني الحالي قبل أن يصبح رئيساً، وقد أعيد تشكيلها بمرسوم رئاسي في العام 2005 من تسعة أعضاء كذلك وبرئاسة حنا ناصر، ومن بين أعضائها القضاة وكبار الأكاديميين والمحامين ذوي الخبرة، وتمتد ولاية اللجنة حسب القانون لأربعة أعوام، وتتمتع لجنة الانتخابات المركزية بشخصية اعتبارية واستقلال إداري ومالي²، يشار هنا إلى أن لجنة الانتخابات المركزية أشرفت على ثلاثة عمليات انتخابية وهي الانتخابات العامة لرئاسة السلطة الفلسطينية وانتخاب أعضاء المجلس التشريعي عام 1996 والانتخابات الرئاسية عام 2005 التي أعقبت وفاة الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، إضافة لإشرافها على انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني عام 2006³.

فيما يتعلق بانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية، فقد سُكّلت لجنة انتخابات مجالس الهيئات المحلية الفلسطينية (اللجنة العليا للانتخابات) بمرسوم رئاسي استناداً لقانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم (5) لسنة 1996، وتشكلت من (14) عضواً برئاسة وزير الحكم المحلي حينذاك صائب عريقات، وقد أعيد تشكيلها كذلك بمرسوم رئاسي في عام 2004 وأضيف إليها أربعة أعضاء لتصبح مكونة من (18) عضواً برئاسة وزير الحكم المحلي في حينه جمال الشوبكي، وقد تضمن قانون انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية في فصله الثاني المتعلق بإدارة الانتخابات نصاً " يناط بلجنة انتخابات الهيئات المحلية والتي تشكل بمرسوم رئاسي، اتخاذ كافة

¹ سعد العبدلي، الانتخابات ضمانات حريتها ونزاهتها، مرجع سابق.

² لجنة الانتخابات المركزية - فلسطين، الرابط

<https://www.elections.ps/Default.aspx?alias=www.elections.ps/ar>

³ المرجع السابق.

الإجراءات اللازمة لمباشرة عملية الانتخابات إعداداً وتنظيماً¹، وقد حدد عمل اللجنة في مدة لا تتجاوز نهاية شهر كانون ثاني 2005، أشرفت خلالها على انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية التي جرت عامي 2004 و2005، على أن تتولى لجنة الانتخابات المركزية مهمة إدارة الانتخابات والإشراف عليها فيما بعد².

8:1:2 ضمانات نزاهة الانتخابات

بالرغم من أن الدول والحكومات ضمنت دساتيرها وقوانينها نصوصاً صريحة تنظم تداول السلطة وتولي المناصب القيادية بآلية الانتخاب، إلا أنه ما زال هناك حاجة ملحة لمعايير واضحة يمكن بمقتضاها الحكم على ما الانتخابات إذا ما كانت حرة ونزيهة أم لا، فلا فائدة ترجى من نظام انتخابي سليم إذا لم تجري بموجبه انتخابات حرة ونزيهة³.

عمد المشرعون وفقهاء الدستور على إحاطة العملية الانتخابية بضمانات للحفاظ على سلامتها وانتظامها، وشملت هذه الضمانات كثيراً من عناصرها سواء فيما يتعلق بالناخبين أو المرشحين أو القائمين على إدارة العملية الانتخابية، ومع توفر كل هذه الضمانات، فإن العملية الانتخابية لن تحقق النجاح المنشود إلا إذا توفرت القناعة الراسخة لدى الجميع بأن الانتخابات تعمل على ترسيخ سيادة القانون وتحقيق مبادئ الديمقراطية وسيادة الشعب على نفسه⁴.

إن عدم أخذ الاحتياطات والضمانات اللازمة لنزاهة العملية الانتخابية يؤدي حتماً إلى تشويه العملية برمتها، علاوة على إفساح المجال لتزوير إرادة الناخبين وبالتالي نتائج لا تتطابق وإرادة الشعب، وعندما نتحدث عن ضمانات لإجراء الانتخابات، ليس المقصود في ذلك حصر هذه الضمانات أثناء العملية الانتخابية، وإنما يقصد بها تلك الضمانات التي تسبق العملية الانتخابية، وتتزامن معها، وبعد إجرائها⁵.

¹ قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم (10) لسنة 2005.

² المرجع السابق.

³ سعد العبدلي، الانتخابات ضمانات حريتها ونزاهتها، مرجع سابق، ص 6.

⁴ المرجع السابق، ص 8.

⁵ المرجع السابق.

إن ضمانات سابقة للعملية الانتخابية تضمن تهيئة واستقرار الأجواء قبل بدء العملية الانتخابية، ويتمثل بعض هذه الضمانات، بهيئة عليا مستقلة ومحايدة، يناط بها الإشراف على الانتخابات، وأنظمة سياسية وقانونية وقضائية، تحفظ الحقوق وتضمن حريات أفراد المجتمع كافة، وتضمن تمثيلاً ملائماً للسكان وتمثيلاً متوازناً لكافة شرائح المجتمع، ومن هذه الحريات: حرية التعبير والتنقل والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات والأحزاب، لتتطرق من واقع هذه الحريات دافعية الأفراد والجماعات للمشاركة في الانتخابات التي تعتبر جوهر العملية الانتخابية ومعياريها الأهم.

أما الضمانات المصاحبة للعملية الانتخابية فأهمها إشراف السلطة التنفيذية بمسؤولية وحيادية على تطبيق الإجراءات التي تضمن سير العملية الانتخابية وحمايتها وعمل كل ما يضمن سلاستها، أما تلك الضمانات اللاحقة لإجراء الانتخابات فأهمها تسهيل نقل السلطة للفائزين دون أية عوائق، ومنحهم الفرصة القانونية اللازمة حسب الأنظمة المتبعة، والتعاطي مع النتائج والتسليم الكامل بكل ما جاءت به، إضافة للمحافظة على دورية الانتخابات كجزء من الضمانات اللاحقة للعملية الانتخابية¹.

9:1:2 المشاركة في الانتخابات

يمكن تعريف للمشاركة السياسية بأنها "نشاط طوعي يقوم به المواطنون بهدف التأثير على اختيار الحكام أو على صنع القرار السياسي"².

لقد تضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان فقرة خاصة في المادة (21) منه أن " لكل شخص حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده"³، وبهذه المادة تكون المشاركة قد تقننت على الصعيد العالمي، واعتبرت حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، وأن إعاقته والوقوف في وجهها إنما يُعدُّ وقوفاً في وجه المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان.

¹ طالب عوض، النظم الانتخابية والانتخابات في فلسطين، معهد الإعلام في جامعة بير زيت، رام الله 2004، ص3-10.

² محمود ميعاري، الثقافة السياسية في فلسطين - دراسة ميدانية، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، ط1، مؤسسة الناشر للدعاية والإعلان، رام الله، 2003، ص 59.

³ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948.

فهي إذن - المشاركة - نشاط طوعي إيجابي يُكتسب بالممارسة من خلال عملية اجتماعية متعددة الأبعاد، بمعنى أنها قد تشمل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية أو واحدة منها، كما أنها قد تكون على نطاق محلي أو إقليمي أو قومي. وفي المشاركة الطوعية تعبير عن مسؤولية الفرد تجاه مجتمعه، ومؤشراً على استعدادة للتعاون في سبيل تحقيق الأهداف المشتركة¹.

تكمن أهمية المشاركة السياسية بالدرجة الأولى في أنها ترسخ الأسس والمفاهيم المجتمعية التي تؤدي إلى إقامة علاقات تشاركية بين المواطنين، وتعزيز الوحدة الداخلية، كما تضعف الفوارق بين المواطنين، باعتبارها أحد أوجه المساواة بينهم². وتعتبر المشاركة بمثابة الجسر الذي يربط بين الفرد كمواطن في المجتمع وبين الفرد كمواطن سياسي، وتعمل على تخفيف الاحتقان السياسي وبالتالي تخفيف النزعة للعنف في المجتمعات، من خلال نتائجها التي تؤدي لتحقيق مطالب أفراد المجتمع³.

في المقابل فإن المجتمعات التي تغيب فيها المشاركة أو تضعف فإنها عندئذ تعاني من أزمة أطلق عليها أزمة المشاركة، والتي بوجودها تعجز الدول والمجتمعات عن تحقيق الأهداف التنموية التي عادة ما تسعى لتحقيقها⁴.

2:2 الهيئات المحلية والحكم المحلي في فلسطين

1:2:2 لمحة تاريخية

يُطلق مصطلح الحكم المحلي أو الإدارة المحلية لمعنى واحد هو نظام اللامركزية الإقليمية، ضمن إطار البلد الواحد أو الدولة الواحدة، وقد تأخذ معان مختلفة لدى البعض، كأن

¹ رائد مقبل، أثر انتخابات الهيئات المحلية في تفعيل المشاركة السياسية 2004-2005، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، نابلس 2010، ص 15، 16.

² المرجع السابق.

³ علي محمد شاتي، الانتخابات والمجالس البلدية والقروية في عهد السلطة الفلسطينية (1994-2000)، مرجع سابق، ص 29.

⁴ أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، القاهرة، دار الجامعة الجديدة للنشر، ص 106.

يشمل جوانب وصلاحيات تشريعية في حال كونه حكماً محلياً، باعتباره أسلوباً من أساليب اللامركزية السياسية، بينما الإدارة المحلية وعندما لا تشمل على الدور التشريعي، تصنف على أنها أسلوباً من أساليب اللامركزية الإدارية، وفي كلا الأسلوبين يرتبطان بأبعاد مهمة تؤثر مباشرة في مختلف مناحي حياة المجتمع، " فالحكم المحلي أحد أهم مفاتيح تطوير النظام الإداري في بلد ما، وكذلك هو أحد المداخل الهامة لتعزيز الديمقراطية والتعددية السياسية والتسامح الاجتماعي"¹.

بخصوص الحكم المحلي في فلسطين، فمنذ العهد العثماني، وما تلاه من انتداب بريطاني على فلسطين، وما أعقبه من إدارة أردنية للضفة الغربية ومصرية لقطاع غزة، ومن ثم الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام (1967م)، وحتى تشكيل السلطة الفلسطينية عام (1994م)، فقد كان مجرد امتداد للسلطات المركزية التي تعاقبت على فلسطين في تلك الحقبة، واستخدم كوسيلة لإحكام السيطرة على الأرض والشعب².

لقد كان هدف الإدارات الحاكمة من وراء السيطرة على الحكم المحلي والهيئات المحلية في الحقبة السابقة، هو تقييد صلاحيات هذه الهيئات وحصرها في الجانب الخدمي، ومنعها من تطوير قيادات محلية، قد تسعى فيما بعد للقيام بدور سياسي مناهض لأنظمة الحكم. فمن خلال الأوامر العسكرية، حاول الاحتلال الإسرائيلي توظيف الهيئات المحلية خدمة لأهدافه على الأرض الفلسطينية، خاصة فيما يتعلق بمجال التخطيط والتنظيم، حيث خول مهمة تنظيم المدن والقرى وإصدار تراخيص الأبنية لما يسمى بمجلس التنظيم الأعلى الذي يرأسه ضابطاً إسرائيلياً³.

على صعيد قيادة الهيئات المحلية وآلية تشكيلها، فقد تم تغييب نهج الانتخابات عنها لأسباب ترتبط كما أسلفنا بتوجهات السلطات المركزية، ففي عهد الانتداب البريطاني وبالرغم

¹ صلاح عبد العاطي، الحكم المحلي والهيئات المحلية في فلسطين، مرجع سابق، ص 7.

² المرجع السابق، ص 10.

³ علي محمد شاتي، الانتخابات والمجالس البلدية والقروية في عهد السلطة الفلسطينية (1994-2000)، مرجع سابق، ص 38-43.

من إجراء أول انتخابات بلدية عام (1927م) وما تلاها من انتخابات عام (1934م) إلا أنها لم تنعكس على الهيئات المحلية بزيادة دورها السياسي والتنموي المؤثر، وإنما أدت تلك الانتخابات لبروز الصبغة العائلية والعشائرية لتأمين نفوذ أكبر في المجتمع، أما في عهد الإدارة الأردنية للصفة الغربية، فقد جرت انتخابات للهيئات المحلية، إلا أن ذلك لم يسهم في تعزيز دور فاعل لتلك الهيئات، بل على العكس من ذلك فقد تعززت المركزية من خلال ربطها بالحكومة المركزية، بل تعدى الأمر إلى تدخل الحكومة في نتائج الانتخابات، عبر تعيين أناس غير منتخبين في مجالس الهيئات المحلية، أما في قطاع غزة حيث الإدارة المصرية، فلم تجرى الانتخابات قطعياً في تلك الفترة، وإنما كان يستعاض عنها بتعيين لجان مؤقتة لتسيير أعمال المدن والقرى في حينه¹.

2:2:2 الهيئة المحلية

تعرف الهيئة المحلية بأنها "وحدة الحكم المحلي في نطاق جغرافي وإداري معين"²، كما تُعتبر الهيئة المحلية شخصية اعتبارية ذات استقلال مالي، تحدد وظائفها وسلطاتها بمقتضى أحكام القانون. يتولى إدارة الهيئة المحلية مجلس يحدد عدد أعضائه وفقاً لنظام يصدر عن الوزير ويصادق عليه مجلس الوزراء، وينتخب رئيسه وأعضائه انتخاباً حراً ومباشراً وفقاً لأحكام قانون الانتخابات³.

وتعتبر الهيئة المحلية إحدى التقسيمات الإدارية في النظام السياسي الفلسطيني وهي ركيزة مهمة من ركائزه، وقد كان دورها سابقاً مقتصرًا على الدور الخدماتي المحض، إلا أنه وفي الآونة الأخيرة أخذ هذا الدور يرتقي ليتعدى الدور الخدماتي إلى الدور التنموي. قد يكون مجلس الهيئة منتخباً، وقد يكون معيناً تعيناً، ستستعرض الدراسة وتوضح بشكل مختصر لكلا الحالتين:

¹ صلاح عبد العاطي، الحكم المحلي والهيئات المحلية في فلسطين، مرجع سابق، ص 10.

² قانون رقم (10) لسنة 2005 بشأن انتخاب مجالس الهيئات المحلية الفلسطينية.

³ قانون رقم 1 لسنة 1997 بشأن الهيئات المحلية الفلسطينية.

1:2:2:2 الهيئة المحلية المنتخبة

وفق قانون الهيئات المحلية الفلسطينية رقم 1 لسنة 1997، فإن الهيئة المحلية تعتبر شخصية اعتبارية، يتولى إدارتها مجلس منتخب انتخاباً مباشراً من قبل السكان المحليين.¹ وإن انتخاب رئيس وأعضاء مجلس الهيئة المحلية يعتبر أحد الأركان الأساسية لنظام الحكم المحلي، فهو وسيلة مهمة لتعريف الناس بحقوقهم وواجباتهم ووسيلة لإشراك الناس في اختيار ممثليهم وبالتالي مشاركتهم في صنع القرار، وهو - الانتخاب - الخاصة الأساسية في اعتبار الهيئة المحلية مستقلة بذاتها، وبدونه تفقد الهيئة هذه الخاصية.

إن الانتخاب يعبر الناس بموجبه عن آرائهم دونما ضغط ولا إكراه أو تدخل، فهم من يحدد الشخص المناسب لتولي منصباً في الهيئة، إلى جانب ذلك فإن اختيار مجلساً للهيئة بطريقة الانتخاب يشعر المواطنين بالمسؤولية تجاه الهيئة المنتخبة من خلال السعي الحثيث للتعاون معها من أجل إنجاحها. وللاختبارات أبعاد عدة على رأسها البعد القانوني كما ورد في القانون الفلسطيني، وبعد ديمقراطي، لأن عدم إجرائها يعد مصادرة لحق من الحقوق الأساسية للمواطنين، أما البعد الإداري فبدون الانتخابات يعتبر التعيين سبب في فشل إدارة الهيئة عند عدم اختيار الشخص المناسب لهذا الموقع، ولإجراء الانتخابات كذلك بعداً وطنياً، فمن خلاله يؤسس لمبدأ تداول السلطة إلى جانب ترسيخه لثقافة المشاركة.²

يحدد نطاق مدة العضوية للهيئة المحلية بأربع سنوات حسب قانون الهيئات المحلية الفلسطينية، وتنتهي العضوية عند إجراء انتخابات ثانية، وبمجرد إقرار نتائجها يتم التسليم والاستلام بين مجلس الهيئة المنتهية ولايته ومجلس الهيئة المنتخب.

2:2:2:2 الهيئة المحلية المعينة

يعتبر التعيين وسيلة لملء الشاغر في المراكز، وهكذا الحال بالنسبة للهيئات المحلية، عندما يكون مركز الأعضاء شاغراً، تقوم الحكومة أو السلطة المركزية باختيار أعضاء ورؤساء

¹ قانون رقم 1 لسنة 1997 بشأن الهيئات المحلية الفلسطينية.

² عمر رحال، الآليات القانونية لتحقيق الحكم الصالح في الهيئات المحلية، مرجع سابق، ص 14-20.

للهيئات المحلية لملء هذا الشاغر، وغالبا ما يكون هذا الاختيار وفق مواصفاتها ومقاييسها بمعزل عن الكفاءة، بل إن المعيار الأساسي يكون في الغالب هو مدى قرب هؤلاء الأعضاء من النظام السياسي. وبالرغم من أن التعيين يتنافى وبسط مبادئ الديمقراطية؛ المتمثل بحرية إبداء الرأي والمشاركة في صنع القرار، إلا أن للتعين أنصار يدافعون عنه باعتباره يحقق عدة مزايا، مع أن التعيين لا يستند لمعايير مهنية قد تحقق المزايا المزعومة، بل إن التعيين لا يسهم في منح القدرة للأعضاء المعيّنين على مواجهة ضغوط واملاءات السكان في حدود الهيئة المحلية¹.

3:2:2 الهيئات المحلية الفلسطينية في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية (1994-2004)

تميزت هذه الفترة في بدايتها بالحمل الثقيل والأعباء الكبيرة، التي أُلقيت على كاهل مجالس الهيئات المحلية، نتيجة التركة الثقيلة التي خلفها الاحتلال، والذي سعى من خلالها دوما لتدمير المجتمع الفلسطيني بتقييده للهيئات المحلية بالمركزية الشديدة من أجل تحقيق أهدافه وتنفيذ سياساته ومخططاته على الأرض.

لا تختلف كثيرا التحديات التي تواجهها السلطة المركزية في هذا الجانب عن التحديات التي تواجهها الهيئات المحلية، وذلك لان المطلوب ليس مجرد مصادر تمويل لبناء ما دمره الاحتلال من بنية تحتية واستجابة لمتطلبات الزيادة الطبيعية في عدد السكان وما ينتج عنها من احتياجات تطويرية فحسب، وإنما الأهم من ذلك هو ما يتعلق بالإنسان، فكيف لنا أن نستطيع تغيير الصورة النمطية المتعلقة بذهن المواطن عن السلطة والهيئة على حد سواء.

وكحال أي سلطة مبتدئة تريد الموازنة بين تواضع إمكاناتها من جهة، وبين وعودها للمواطن بتحقيق ما هو أفضل من جهة أخرى، في ظل هذه التحديات، وضمن أهداف وطموحات السلطة الوطنية الفلسطينية، سعت جاهدة لإحداث تحول في جانب مهم متعلق بالهيئات المحلية الفلسطينية لما له من اثر مباشر يلامس حياة المواطنين كافة، حيث أقدمت على استبدال مجالس الهيئات المحلية التي كانت قائمة في عهد الاحتلال بمجالس جديدة، وقد لاقى

¹ عمر رحال، الآليات القانونية لتحقيق الحكم الصالح في الهيئات المحلية، مرجع سابق، ص 14-20.

مثل هذا القرار قبولاً ومباركة من البعض واعتراضاً من قبل البعض الآخر، فالفريق الذي أيد يرى أن هذه الخطوة فيها استبدال لعهد الاحتلال بعهد وطني جديد، وأما الفريق الذي عارض فانه يرى بان التعيين بهذه الطريقة هو مصادرة لحق المواطن في اختيار من يمثلته وهو تأسيس لواقع جديدة يمكن أن يصبح بمثابة التقليد الذي يستعاض عنه بالانتخابات.¹

وفي هذا الجانب يرى الباحث أن الآلية التي عينت من خلالها مجالس الهيئات المحلية بعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية هي التي تمثل الإشكالية؛ حيث لا معايير واضحة ولا إجراءات محددة، وإنما اقتصر التعيين على اختيار شخصيات مقربة من السلطة أو شخصيات تتمتع بنفوذ عائلي، واستبعدت المعارضة، مما صبغ هذه المجالس بصبغة فصائلية تارة وعشائرية تارة أخرى، وقل من تدارك هذا الأمر من التجمعات السكانية الفلسطينية وعالجه بأقل الخسائر.

نتج عن هذا كله، غياب رقابة المواطن على الهيئة لكونه لم يشارك في اختيارها، وتقشي نوع من المحسوبية في التوظيف داخل الهيئة، كما وانحصر قرار الهيئة بيد الرئيس ولم تكن العضوية في مجلس الهيئة سوى مكانة اعتبارية لصاحبها ليس إلا.²

مع كل هذا، استطاعت السلطة الوطنية الفلسطينية ممثلة بوزارة الحكم المحلي، السير ولو بخطوات بطيئة على طريق تطوير الهيئات المحلية الفلسطينية وتنمية دورها، كما استطاعت بعض الهيئات المحلية تغيير النظرة النمطية لدى المواطن عن هذه الهيئات من خلال سياسات رسخت ثقة المواطن بالهيئة إلى حد ما.

4:2:2 دور الهيئات المحلية الفلسطينية والتحديات التي تواجهها

عاشت الهيئات المحلية الفلسطينية واقعاً صعباً ومعقداً في ظل السلطة الوليدة، المقيدة باتفاقيات سياسية، وفي ظل احتلال جائم على الأرض الفلسطينية ليس من السهل التكيف معه،

¹ عمر رحال، الآليات القانونية لتحقيق الحكم الصالح في الهيئات المحلية، مرجع سابق، ص 11.

² علي الجرباوي، أي نوع من السلطة نريد، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ط1، نابلس، تشرين ثاني 1996م، ص 74، 73.

لكن، ومن باب تحقيق الهدف الذي وجدت من أجله هذه الهيئات، كان لازماً عليها مواجهة هذا الواقع والتأقلم معه، لتتمكن من تأدية دورها في خدمة المواطن، والتخفيف قدر الإمكان من الأعباء التي تقع على عاتقه، والعمل على تسهيل مختلف مناحي حياته، وبالتالي المساهمة في صموده وتثبيته على أرضه.

لأجل هذا كله فإن الهيئات المحلية الفلسطينية تختلف عن مثيلاتها في معظم دول العالم، سواء في الدور المناط فيها أو في التحديات التي تواجهها، فعلى صعيد دورها وفي ظل وجود الاحتلال كما أسلفنا، وفي ظل القيود والعراقيل التي يضعها الاحتلال على السلطة المركزية، فإن دورها وبدون شك سيتعدى حدود قدراتها وإمكاناتها، سواء كان ذلك في المجال الخدمي أو المجال التنموي، وأن قدرتها على القيام بهذا الدور يتوقف على قوة مجالسها، وقوة هذه المجالس تتوقف بكونها مجالس تمثل السكان في حدود الهيئة المحلية، ومن هنا تأتي أهمية انتخابات الهيئات المحلية.

من التحديات التي تواجه الهيئات المحلية الفلسطينية هو صعوبة تنفيذ برامجها ومشاريعها في المناطق المصنفة (ج) وهذا تحدياً جغرافياً لكنه سياسي في آن واحد. إن افتقار الهيئات المحلية لآليات تنفيذية لا يمكنها من إلزام المواطن بتسديد المستحقات المترتبة عليه بدل الخدمات، في ظل وواقع معيشي صعب يعيشه المواطن، وهذا تحد اقتصادي لا يقل عن التحديات السياسية، وصولاً إلى التحديات الاجتماعية وما تواجهه في سبيل الحفاظ على المصلحة العامة والقدرة على الموازنة بينها وبين المصلحة الخاصة للمواطن، في الوقت الذي ترسخت ثقافة سلبية اتجاه الهيئات المحلية المواطن على مدى سنوات الاحتلال.

ينقسم دور الهيئات المحلية الفلسطينية إلى قسمين أحدهما خدمي وآخر تنموي، أما الخدمي فيتمثل واستناداً لقانون الهيئات المحلية الفلسطينية رقم (1) لسنة (1997) بتزويد المواطنين بالخدمات الأساسية كالكهرباء والمياه والصرف الصحي وجمع النفايات،...، إضافة لإنشاء وتطوير البنية التحتية والمرافق العامة، كالطرق والأسواق والمساح والمؤسسات الثقافية والرياضية ومهمة تجنيد الأموال لاستحداث المشاريع والبرامج التي تستجيب لاحتياجات

المواطن، كما تشمل مسؤولية الهيئة لمهمة التخطيط والتنظيم العمراني وإصدار التراخيص اللازمة لذلك والرقابة عليها، إضافة لمسؤوليات مالية وإدارية كتحصيل الضرائب والرسوم وغيرها¹.

هناك دور تنموي يمكن أن تقوم به الهيئات المحلية الفلسطينية، ظهر ذلك جلياً في دليل التخطيط التنموي الاستراتيجي الذي أعدته وزارة الحكم المحلي كإطار ومرشد لإعداد خطط تنموية استراتيجية للهيئات المحلية. إن إسناد دور تنموي واسع للهيئات المحلية لا بد وأن يرافقه دعم من السلطة المركزية بمختلف المجالات لتستطيع الهيئة تأدية هذا الدور وتحقيق التنمية المجتمعية المنشودة².

¹ قانون الهيئات المحلية الفلسطينية رقم (1) لسنة (1997).

² وزارة الحكم المحلي الفلسطيني، دليل إجراءات التخطيط التنموي الاستراتيجي للهيئات المحلية الفلسطينية، رام الله 2011، ص 31.

الفصل الثالث

انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية الأولى 2004-2005: المحددات والنتائج

الفصل الثالث

انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية الأولى 2004-2005:

المحددات والنتائج

جرت أول انتخابات للهيئات المحلية الفلسطينية بعد مضي أحد عشر عاماً على إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبعد مرور ما يزيد عن ثماني سنوات على إصدار أول قانون فلسطيني يتعلق بانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية- قانون رقم (5) لسنة 1996م- وكانت على أربع مراحل، استمرت من 2004/12/23 وحتى 2005/12/15، وكانت آخر انتخابات للهيئات المحلية سبقتها في عهد الاحتلال الإسرائيلي عام 1976م.

في هذا الفصل، سيتم استعراض مجريات العملية الانتخابية التي جرت في الهيئات المحلية الفلسطينية وما تمخض عنها من نتائج، ليس بمعزل عن السياق العام والظروف التي أحاطت بتلك العملية، وصولاً إلى تحليل نتائج هذه الانتخابات، والمآلات التي آلت إليها الهيئات المحلية المنتخبة في تلك الفترة، ودلالات تلك الانتخابات.

3:1 السياق العام الذي أجريت فيه الانتخابات المحلية الأولى

إن للسياق العام والأجواء التي تجرى فيها الانتخابات دور وأثر مهم على العملية الانتخابية ومجمل إفرازاتها، لهذا لا بد للقائمين على العملية الانتخابية والهيئات المشرفة عليها من اتخاذ الإجراءات والاحتياطات اللازمة لضمان وتوفير أجواء إيجابية مستقرة تتم العملية الانتخابية بسلاسة ويسر في ظلها.

من أجل إدراك مدى وحجم الأثر الذي قد تتركه ظروف الانتخابات على نتائجها، وما هي دلالات ذلك، تستعرض الدراسة في مقدمة هذا الفصل منها، مختلف السياقات التي رافقت العملية الانتخابية، كالسياق السياسي والحزبي والقانوني والاجتماعي وسياق الهيئات المحلية التي أجريت فيها الانتخابات.

1:1:3 السياق السياسي

تلعب البيئة السياسية دوراً مهماً وأساسياً في تحديد توجهات شريحة كبيرة من المواطنين نحو مختلف القضايا التي تطرح على الساحة الفلسطينية، ومن بين هذه القضايا قضية الانتخابات، عامة أم محلية.

جرى التحضير لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية 2004-2005 في ظل بيئة سياسية معقدة شهدتها الضفة الغربية وقطاع غزة، تمثلت بتحويلات سياسية كبيرة، كان أهمها تأسيس سلطة فلسطينية على جزء من الأرض الفلسطينية، وبعد طول انتظار من المواطن الفلسطيني لإحداث تغيير ما، على مستويات عدة، بما فيها قطاع الحكم المحلي¹.

تركز الدراسة في هذا الجزء من الفصل على وصف الواقع الفلسطيني السياسي والحزبي والقانوني وواقع الهيئات المحلية، والعوامل التي أثرت في هذا الواقع، في الفترة التي سبقت إجراء انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية 2004-2005.

هناك عوامل عدة، داخلية وخارجية، أثرت على السياق السياسي الفلسطيني، وألقت بظلالها على العملية الانتخابية، ومن هذه العوامل:

• الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته

شكلت اعتداءات الاحتلال المستمرة، على الأرض والإنسان، والتي لم تنقطع يوماً، عاملاً لا يمكن تجاهله. استمرت هذه الاعتداءات حتى بعد قيام السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبلغت ذروتها في أعقاب اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية "انتفاضة الأقصى" عام 2000، كما استمرت وتزامنت مع إجراء انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية 2004-2005، وتمثلت هذه الاعتداءات بحصار المدن الفلسطينية وإغلاق منافذها واجتياحها. نتج عنها استشهاد المئات من المواطنين واعتقال الآلاف وتدمير البنى التحتية للمدن والقرى

¹ الانتخابات الفلسطينية 2005، تقرير تقييمي، من منشورات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، غزة 2004، ص 48-

الفلسطينية، وفرضت قيود على حركة المواطنين والمركبات بين المدن الفلسطينية، واستمر بناء الجدار العازل، الذي ابتلع الآف الدونمات من أراضي الضفة الغربية، وحال دون وصول المواطنين المزارعين إلى أراضيهم، والتي كانت مصدر رزقهم، ومصدراً مهماً لتزويد السوق الفلسطيني بالمنتجات الزراعية، وأدى وبشكل مباشر لارتفاع معدل البطالة بين الفلسطينيين مما أدى إلى شلل شبه كامل في مختلف مناحي حياة الشعب الفلسطيني¹.

• واقع صعب تعيشه السلطة ومؤسساتها

كان لإجراءات الاحتلال على الأرض تداعيات كبيرة، تركت أثراً على مجمل الواقع الفلسطيني. كان من أهمها انسداد في الأفق السياسي أمام الفلسطينيين، بعد ظهور بوادر الفشل في مسيرة التسوية السلمية، وانتشار الفساد والفوضى والفلتان الأمني، كل ذلك ولد حالة من عدم الاكتراث بالعملية الانتخابية التي بدأت أولى خطواتها المتمثلة بعملية تسجيل الناخبين، لأنه في ظل أوضاع كهذه لا تكون الانتخابات أولوية عند الأفراد والجماعات².

• الفصائل الفلسطينية وحالة الاستقطاب

في الساحة الفلسطينية تعددية كبيرة، فبالإضافة لكبرى الفصائل الفلسطينية "فتح" و"حماس" هناك ما يقارب من عشر فصائل يتفاوت وزنها في الساحة الفلسطينية وتختلف درجة تأثيرها، إلا أننا نستطيع القول أن دور اليسار الفلسطيني من هذه الفصائل بدأ بالانحسار في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك المنظومة الاشتراكية، وبقي التأثير الأكبر للفصيلان الرئيسيان "فتح" و"حماس".

تصدرت حركة فتح المشهد السياسي الفلسطيني، في ظل ضعف تأثير باقي فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، إلا أن اتساع الفجوة بين قيادتها وقاعدتها الجماهيرية أدى إلى إصابتها بحالة من التشنج، فهي من جهة لم تستطيع التنصل من اتفاق "أوسلو" باعتبارها القوة

¹ الانتخابات الفلسطينية 2005، تقرير تقييمي، مرجع سابق، ص 48-52.

² المرجع السابق، ص 48-52.

الرئيسية التي مثلت منظمة التحرير الفلسطينية في ذلك الاتفاق، ولم تتمكن من طرح برنامج تلثف حوله الجماهير الفلسطينية من جهة أخرى¹.

هذا الواقع أدى بحركة "فتح" إلى فقدان موقعها التقليدي في قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية، وبالتالي دفعها للموافقة على الانخراط في الحوار بين الفصائل، الذي دعت إليه مصر، وهي تعلم علم اليقين بأنه سيفضي إلى شراكة سياسية، وبالتالي من الممكن أن يضع حداً لتفردا².

أما موقف حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، قررت المشاركة في الانتخابات المحلية، ودعت الشعب الفلسطيني للمشاركة فيها، عبر بياناتها وتصريحات قادتها. وكانت تتادي بضرورة إجراء انتخابات محلية؛ باعتبار الهيئات المحلية مؤسسات خدماتية تمس حاجات المواطن اليومية التي لا يكاد يستغني عنها، على عكس موقفها آنذاك من الانتخابات العامة والتشريعية؛ التي وقفت منها موقف المعارض لأنها محكومة بسقف "أوسلو" الذي عبرت عن رفضه ومعارضته³.

أما باقي الفصائل الفلسطينية فإنها إذا ما قورنت بحركتي فتح وحماس، فإن تأثيرها على الساحة الفلسطينية، ليس ذا أثر فاعل، لكنها تسعى دائماً لإيجاد موطئ قدم لها على الساحة السياسية والحزبية الفلسطينية. لهذا فقد شاركت في الحوار وأبدت رغبتها في المشاركة في الانتخابات، باستثناء حركة الجهاد الإسلامي التي قررت مقاطعة الانتخابات⁴.

ويمكن القول أن حالة من الاستقطاب السياسي الحاد سادت الأجواء بين مختلف الفصائل على الساحة الفلسطينية وخصوصاً بين "فتح" و"حماس" تزامنت مع إجراء الانتخابات بمراحلها كافة، سعياً من هذه الفصائل لإثبات صحة توجهاتها وانسجامها مع رغبة الشعب وتطلعاته،

¹ التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005، من منشورات مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تحرير محسن صالح و بشير نافع، بيروت 2006، ص 20-40.

² المرجع السابق، ص 28.

³ المرجع السابق. ص 28.

⁴ المرجع السابق. ص 28.

باعتبار الانتخابات استفتاء على برامج سياسية وتوجهات أكثر منها خدمية، وهذا يفسر حجم التعبئة والحشد الذي تمت ترجمته بنسبة عالية من المشاركة في الانتخابات¹.

ومن الملامح المهمة للسياق السياسي الفلسطيني الذي رافق انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية 2004-2005 هو أنها جاءت قبل إجراء الانتخابات التشريعية الفلسطينية بفترة وجيزة، حيث جرت المرحلة الرابعة من انتخابات الهيئات المحلية قبل موعد الانتخابات التشريعية فقط بأربعين يوماً، وأن ما شهدته من تنافس قوي ومحتدم بين المرشحين والقوائم مثل سابقة مهمة وجعل نتائجها مؤشراً على نتائج الانتخابات التشريعية قبل إجراءها.

ومهما يكن من أمر، فإن هذا الواقع السياسي الصعب والمعقد وما صاحبه من وفاة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات آخر العام 2004م والذي كان منعطفاً كبيراً في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية، وفي ظل انسحاب أحادي الجانب للاحتلال من قطاع غزة والذي كثيراً ما راهن الاحتلال على أن يعقبه اقتتال داخلي بين الفصائل الفلسطينية المسلحة وبالأخص بين كبرى تلك الفصائل "فتح" و"حماس"، كل ذلك شكل حافزاً لدى المجتمع الفلسطيني للخروج من هذا الواقع، وعقد العزم على التغيير، مما دفع الفصائل الفلسطينية للحوار في القاهرة.

وقد طرحت على طاولة الحوار في القاهرة القضايا والإشكالات التي يدور حولها الجدل في المجتمع الفلسطيني، وتوج هذا الحوار باتفاق بين الفصائل على مختلف القضايا، أصبح فيما بعد يعرف بإعلان أو اتفاق القاهرة 2005، وتتاول الحوار بين الفصائل قضايا عدة، كان من بينها التأكيد على التمسك بالثوابت الفلسطينية وإعادة تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وفق أسس يتم التوافق عليها واستمرار مسيرة الإصلاح في مختلف مؤسسات السلطة الفلسطينية وإجراء الانتخابات المحلية والتشريعية في الضفة الغربية وقطاع غزة في موعدها المحدد².

وكانت الانتخابات من أبرز القضايا التي دار حولها الحوار بين الفصائل الفلسطينية، حيث تم التوصل لتفاهات حول النقاط المتعلقة فيها كافة، وهذا يعد تحولاً كبيراً في موقف

¹ هاني المصري، التيار الثالث: بيضة القبان، مقال في جريدة الأيام الفلسطينية.
<http://www.al-ayyam.com/printpreview.aspx?did=20905>

² إعلان القاهرة، نص الإعلان المنبثق عن الحوارات بين الفصائل الفلسطينية، القاهرة 2005/3/17.

الفصائل الفلسطينية، باعتبار أن الأحزاب والحركات والفصائل هي عماد العملية الديمقراطية، فلا يمكن تصور إجراء انتخابات ديمقراطية بدون وجود أحزاب وفصائل تتنافس في هذه العملية.

2:1:3 السياق القانوني

الإطار القانوني الناظم للعملية الانتخابية يبدأ من القانون الأساسي المعدل، أو ما يطلق عليه الدستور في كثير من الدول. في المادة رقم (85) من الباب الخامس تضمنت نصاً "تنظم البلاد بقانون في وحدات إدارية محلية تتمتع بالشخصية الاعتبارية، ويكون لكل وحدة منها مجلس منتخب انتخاباً مباشراً على الوجه المبين في القانون، ويحدد القانون اختصاصات وحدات الإدارة المحلية ومواردها المالية وعلاقتها بالسلطة المركزية..."¹.

تميزت العملية الانتخابية 2004-2005 بعدم الثبات؛ حيث الكثير من التعديلات التي أجريت على قانون الانتخابات. قد يقف خلف بعض هذه التعديلات أجندة حزبية، خاصة فيما يتعلق بالتعديلات التي أجريت على النظام الانتخابي. ربما حدث استقراء لما يمكن أن تتمخض عنه نتائج المراحل اللاحقة بعد ظهور نتائج المرحلة الأولى التي أجريت وفق نظام الأغلبية، لذا تم استبداله بالنظام النسبي الكامل.

وما يتعلق بالقوانين ذات الصلة بالهيئات المحلية وانتخاباتها، فقد كان أول القوانين التي يقرها المجلس التشريعي المنتخب عام 1996م هو قانون رقم (5) لسنة 1996م بشأن انتخاب مجالس الهيئات المحلية، والذي صدر بتاريخ 1996/12/16، ولم يكن قد مضى حينذاك على إنشاء السلطة الفلسطينية سوى عامين، أعقبه، بفترة وجيزة، صدور قانون رقم (1) لسنة 1997 بشأن الهيئات المحلية الفلسطينية. وإن صدور هذه القوانين في هذا الوقت المبكر من عمر السلطة، يدل على اهتمام السلطة بالهيئات المحلية وانتخاباتها.²

¹ القانون الأساسي الفلسطيني المعدل، الباب الخامس، مادة (85).

² معن ادعيس، حول أداء اللجنة العليا للانتخابات المحلية، سلسلة تقارير من إصدار الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق

المواطن، رام الله 2005، ص 12 و 13

وتضمن قانون رقم (5) لسنة 1996 كل ما يتعلق بالعملية الانتخابية بدءاً من الهيئة المشرفة على الانتخابات وانتهاءً بإعلان النتائج واستلام الفائزين للمناصب التي تم التصويت عليها، فقد أوكل في المادة رقم (2) من الفصل الثاني، مهمة الإشراف على العملية الانتخابية وإدارتها للجنة خاصة بالانتخابات المحلية، شُكلت بمرسوم رئاسي لهذا الغرض ولمدة عام واحد وهي اللجنة العليا للانتخابات أو " لجنة انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية"، واعتبر القانون أن منطقة كل هيئة محلية دائرة انتخابية واحدة، وتشكل لكل دائرة لجنة انتخابية تُعينها اللجنة العليا للانتخابات، ويقع على عاتق اللجنة الانتخابية تسجيل وتنظيم سجلات الناخبين بالتعاون مع دائرة الإحصاء المركزية، وضَمَنَ القانون إجراء الانتخابات بصورة حرة ومباشرة وسريّة وفردية ومنع التصويت بالوكالة، كما حدد شروط ممارسة حق الانتخاب، وآلية الاعتراض على سجل الناخبين، وآلية الترشح للرئاسة والعضوية، وطريقة الاقتراع وفرز الأصوات، وإعلان النتائج والطعن فيها، أما النظام الانتخابي الذي اعتمدته هذا القانون فهو نظام الأغلبية، وقد حدد آلية انتخاب رئيس الهيئة بطريقة الانتخاب المباشر من الناخبين¹.

أُجريت عدة تعديلات على قانون رقم (5) لسنة 1996، كان أولها في العام 2004 حيث عُدل بقانون رقم (5) لسنة 2004، كان ذلك بتاريخ 1.12.2004 تضمن التعديل إجراء العملية الانتخابية على مراحل بعد أن كانت مقتصرة على مرحلة واحدة للهيئات المحلية الفلسطينية كافة في الضفة الغربية وقطاع غزة. ثم أُجري على هذا القانون تعديل آخر أقره المجلس التشريعي بقانون رقم (10) لسنة 2005، وكان ذلك بتاريخ 13.8.2005، إذ أُلغي بموجب هذا التعديل قانون رقم (5) لسنة 1996 والقانون المعدل رقم (5) لسنة 2004، وكان أبرز ما اشتمل عليه القانون المعدل الجديد هو تغيير العمل بنظام الأغلبية واستبداله بالنظام النسبي، إضافة لاعتماد مقاعد محددة للمرأة في مجالس الهيئات المحلية فيما أصبح يعرف بـ"الكوتا" النسائية².

وتتابعت التعديلات على هذا القانون حيث أُجريت تعديلات على المادة (17) منه والمتعلقة بتمثيل المرأة، وعلى المادة (18) المتعلقة بشروط عضوية مجالس الهيئات المحلية،

¹ قانون رقم (5) لسنة 1996 بشأن انتخاب مجالس الهيئات المحلية الفلسطينية.

² قانون رقم (10) لسنة 2005 بشأن انتخاب مجالس الهيئات المحلية الفلسطينية.

وعلى المادة (52) المتعلقة بتوزيع مقاعد مجلس الهيئة المحلية بطريقة " سانت لوجي"، وعلى المادة (72) المتعلقة بممارسة مهام رئيس وأعضاء الهيئة، وعلى المادة (72) المتعلقة بتخصيص مقاعد للمسيحيين، وأوكل القانون ضمن تعديلاته مهمة الإشراف على العملية الانتخابية وإدارتها للجنة الانتخابات المركزية بدلاً عن اللجنة العليا للانتخابات (لجنة انتخابات الهيئات المحلية) التي تنتهي مهمتها بعد عام واحد من تشكيلها فقط¹. وكل ما سبق يتعلق بالتعديلات التي أجريت أثناء استمرار ولاية المجلس التشريعي الذي انتخب عام 1996.

3:1:3 سياق الهيئات المحلية

نستعرض فيما يلي واقع الهيئات المحلية الذي سبق انتخابات 2004-2005 ورافقها، وذلك لمعرفة أثره على أدائها، حيث تميزت هذه الفترة في بدايتها بتحمل عبئ ثقيل خلفه الاحتلال، والذي سعى من خلالها لتدمير المجتمع الفلسطيني بتقييد الهيئات المحلية بالمركزية من أجل تحقيق أهدافه وتنفيذ سياساته ومخططاته على الأرض.

وتواجه الهيئات المحلية تحديات كبيرة في كثير من المجالات، لأن المطلوب ليس مجرد مصادر تمويل لبناء ما دمره الاحتلال من بنية تحتية واستجابة لمتطلبات الزيادة الطبيعية في عدد السكان وما ينتج عنها من احتياجات تطويرية فحسب، بل الأهم من ذلك هو ما يتعلق بالإنسان، فكيف لنا أن نستطيع تغيير الصورة النمطية المتعلقة بذهن المواطن عن السلطة والهيئة على حد سواء.

بعد مرور نحو عشر سنوات على تولي مجالس الهيئات المحلية التي عينتها السلطة الفلسطينية، (1995-2005) دون ظهور أفق للتغيير، وفي ظل الثقافة التي ترسخت لدى المواطن في التعامل مع الهيئة المحلية والصورة النمطية المأخوذة عنها في عهد الاحتلال، ومع محدودية الإمكانيات المتاحة أمامها لإحداث التنمية في مناطقها، ومع محدودية تجربة السلطة المركزية في هذا المجال باعتبارها حديثة عهد بالحكم، لكل هذه الأسباب. وجدت الهيئات المحلية

¹ قانون رقم (12) لسنة 2005، بتعديل بعض أحكام قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم (10) لسنة 2005م.

نفسها وسط واقع صعب ومعقد، ليس من السهل تجاوزه، أدى بها لوضع مترهل على مختلف الأصعدة، وحد من قدرتها على الإنجاز، إضافة لضعف الجانب المؤسسي فيها، وبسبب الأعداد الكبيرة من الموظفين والذي لا يتناسب وحجم عملها ولم ينسجم مع معايير التوظيف وإجراءاته السليمة، فكان لزاماً على الهيئات المحلية أن تسعى وبكل ما أوتيت من قوة للخروج من هذا الواقع.

أن أقصر الطرق للتغيير يمر عبر تعزيز الثقة بين المواطن والمسؤولين في الهيئات المحلية، ممثلين برؤساء وأعضاء هذه المجالس، ولا يكون ذلك إلا عندما يشارك المواطن في صنع القرار على مستوى الهيئة من خلال المشاركة في اختيار من يمثله، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال انتخابات ديمقراطية تتسم بالحرية والنزاهة. مع كل هذا، استطاعت السلطة الوطنية الفلسطينية ممثلة بوزارة الحكم المحلي السير ولو بخطوات بطيئة على طريق تطوير الهيئات المحلية الفلسطينية وتنمية دورها. كما استطاعت بعض الهيئات المحلية تغيير نظرة المواطن عن هذه الهيئات من خلال سياسات رسخت ثقة المواطن بالهيئة إلى حد ما.

2:3 العملية الانتخابية

في الجزء الأول من هذا الفصل سيتم التركيز على وصف مجريات العملية الانتخابية، بدءاً من تشكيل الهيئة المشرفة على العملية الانتخابية وتعيين موعد إجرائها، والتشريعات التي استندت إليها، وانتهاءً بإعلان النتائج.

تشكلت اللجنة العليا للانتخابات المحلية بموجب المرسوم الرئاسي رقم (8) لسنة 2004 بتاريخ 2004/5/24، من (17) عضواً من اتجاه سياسي واحد مما كان سبباً في تعرضها لانتقادات من عدة جهات¹. على إثر ذلك صدر المرسوم الرئاسي رقم (14) لسنة 2004 والذي بموجبه تمت إضافة (17) عضواً جدد، يمثلون اتجاهات سياسية مختلفة ليصبح العدد الإجمالي للجنة (31) عضواً²، وبالرغم من أن رئيس اللجنة، وأمين سرها، ومدير مكتبها التنفيذي،

¹ مرسوم رئاسي رقم (8) لسنة 2004 م بشأن انتخاب مجالس الهيئات المحلية.

² مرسوم رئاسي رقم (14) لسنة 2004 م بشأن انتخاب مجالس الهيئات المحلية، رام الله 2004.

يمثلون في تصريحاتهم المعلنة بشأن الانتخابات، الاتجاه السياسي المتنفذ في السلطة، وأن تشكيل اللجنة من شخصيات ممثلة لأحزاب سياسية وليس من شخصيات مستقلة، إلا أن صورة اللجنة اتسمت بقدر لا بأس به من الحيادية والموضوعية،¹.

أنيط باللجنة العليا للانتخابات المحلية الإشراف على العملية الانتخابية من ألفها إلى يائها، حيث انبثق عن اللجنة العليا مكتباً تنفيذياً للإشراف مباشرة على العملية الانتخابية، وشُكّلت إضافة لذلك، مجموعة من اللجان التخصصية التابعة للجنة العليا، كاللجنة المالية واللجنة الإعلامية وغيرها.²

تم تمديد فترة عمل اللجنة العليا للانتخابات المحلية حتى تاريخ 2005/12/31 استناداً لقانون رقم (10) لسنة 2005، على أن يصار بعد ذلك إلى تحويل لجنة الانتخابات المركزية بمهام اللجنة العليا للانتخابات المحلية، وبهذا يكون دور اللجنة العليا للانتخابات المحلية قد انتهى.³

1:2:3 إرهاصات قرار وموعد إجراء انتخابات

مضى عشرات السنين على إجراء آخر انتخابات للهيئات المحلية التي كانت عام (1976)، وبعد سيل مطالبات من عدة جهات تطالب بإجرائها، كان أهمها قرارات المجلس التشريعي الفلسطيني والتي تضمنت مطالبة السلطة التنفيذية بضرورة وقف سياسة تعيين رؤساء وأعضاء مجالس الهيئات المحلية، والإسراع في إجراء الانتخابات المحلية⁴، إلا أن المماطلة في إجرائها استمرت برغم توفر الغطاء القانوني المتمثل بقانون رقم (5) لسنة 1996 م بشأن انتخابات مجالس الهيئات المحلية وتعديلاته، وقانون الهيئات المحلية رقم (1) لسنة 1997 م وتعديلاته.

¹ تقرير حول الانتخابات الفلسطينية في العام 2005، الهيئة المستقلة لحقوق المواطن، مرجع سابق، ص 116-119.

² المرجع السابق.

³ قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم (10) لسنة 2005، مرجع سابق.

⁴ قرار المجلس التشريعي الفلسطيني رقم (5/1/460) الصادر في الدورة الخامسة في مدينة رام الله بتاريخ 2-2000/5/3.

ولقد عزی كثیرون التأخیر فی إجراء الانتخابات لأسباب عدة، كان أهمها تنامي التأیید للتيار الإسلامي الفلسطيني المتمثل بحركة " حماس " في الضفة الغربية وقطاع غزة، على حساب التيار المؤید للسلطة والمتمثل بحركة " فتح"، وبالتالي فإن النتائج المتوقعة فيما لو جرت الانتخابات في مثل هذه الظروف ستأتي مغايرة لرغبة التيار المؤید للسلطة، سيعقبه اختلال في موازين القوى السياسية على الساحة الفلسطينية، في حين أن الفريق المحسوب على السلطة عزی تأخير إجراء الانتخابات لأسباب أخرى تتعلق بالاحتلال وإجراءاته¹.

تم تجاوز هذه المرحلة من التأجيل بفضل الانتفاضة الفلسطينية الثانية " انتفاضة الأقصى"، وما نتج عنها من اتفاقية تهدئة بين الاحتلال وفصائل المقاومة، وما تمخض عنه اتفاق القاهرة بين الفصائل الفلسطينية بتاريخ 2005/3/17 والذي أكد ضرورة إجراء الانتخابات التشريعية والمحلية. على أثر ذلك وبعد قرار إجراء الانتخابات على عدة مراحل، وفق قانون رقم (5) لسنة 1996م، شملت المرحلة الأولى من انتخابات الهيئات المحلية في هذه المرحلة (36) هيئة محلية، منها (22) هيئة محلية في الضفة الغربية، وحدد يوم الخميس الموافق 2004/12/23 لإجراء الانتخابات فيها، و(14) هيئة محلية في قطاع غزة حدد يوم الخميس الموافق 2005/1/27 موعداً لإجراء الانتخابات فيها، مع الإشارة هنا إلى أن المرحلة الأولى من الانتخابات جرت وفق النظام الانتخابي الفردي "الأغلبية"، وتمت بإشراف اللجنة العليا للانتخابات المحلية².

أما المراحل التالية: فقد كانت المرحلة الثانية من الانتخابات بتاريخ 2005/5/5 وقد أجريت في (83) هيئة محلية (75) في الضفة الغربية و (8) في قطاع غزة، وكانت وفق نظام الأغلبية (الفردي)، أما المرحلة الثالثة بتاريخ 2005/9/29 أجريت في (104) هيئات محلية في الضفة الغربية دون قطاع غزة، وكانت وفق النظام الانتخابي النسبي (القوائم) وليس نظام الأغلبية كما في المرحلتين الأولى والثانية، أما المرحلة الرابعة من الانتخابات فكانت بتاريخ

¹ علي شاتي، الانتخابات والمجالس البلدية والقروية في عهد السلطة الفلسطينية 1994-2000، مرجع سابق، ص 220-263.

² لجنة الانتخابات المركزية - فلسطين، مرجع سابق، الشبكة العنكبوتية، <http://www.elections.ps/ar/tabid/579>.

2005/12/15 فقد جرت في (40) هيئة محلية منها (37) في الضفة الغربية و(3) فقط في قطاع غزة، وتمت كذلك وفق النظام الانتخابي النسبي، وكانت الجهة المشرفة على المراحل الانتخابية جميعها هي اللجنة العليا للانتخابات المحلية، حيث تقرر نقل الإشراف فيما بعد للجنة الانتخابات المركزية¹

2:2:3 أسباب ومبررات إجراء الانتخابات على عدة مراحل

تلجأ بعض الدول لإجراء الانتخابات على عدة مراحل، عندما تكون ذات كثافة سكانية عالية، ويتوزع سكانها على مقاطعات وأقاليم واسعة، أو عندما تعيش حالة من عدم الاستقرار بسبب أوضاع استثنائية كالاضطرابات أو الحروب، بحيث لا يتسنى لها توفير الإمكانيات اللازمة من الموارد المالية والبشرية والأمنية لإجرائها بالتزامن في وقت واحد.

حول الحالة الفلسطينية نلاحظ أن عدد السكان والمساحة الجغرافية، لا يتوافقان ومرحلة الانتخابات، حيث أن عدد السكان قليلاً نسبياً وكذلك المساحة، إذا ما قورنت بالدول ذات الكثافة السكانية والمساحة الكبيرة. وإذا كان الأمر كذلك فلماذا إذن تقرر تجزئة العملية الانتخابية وإجرائها على عدة مراحل؟

في المقابل، كان من الأسباب التي سبقت كمبررات لإجراء الانتخابات على عدة مراحل: أننا شعب نعيش تحت الاحتلال ولا يملك السيادة على أرضه، وأن الاحتلال يجرأ الوطن ويعزل محافظاتنا عن بعضها من خلال الحواجز الثابتة والمتحركة، مما قد يعيق سير العملية الانتخابية بانتظام.

ربما يكون وراء مرحلة الانتخابات أسباب وأهداف سياسية، وقد تتمثل بالرغبة في الحصول على مؤشرات تمكن حزب السلطة من البناء عليها في إعداداته للمراحل الانتخابية اللاحقة.

¹ لجنة الانتخابات المركزية - فلسطين، مرجع سابق.

قد يعود الأمر إلى المدة الزمنية الطويلة التي مضت دون إجراء انتخابات محلية حيث خلقت نوعاً من التخوف عن مدى نجاحها إذا ما أجريت مرة واحدة، لعدم توفر الخبرة الكافية في هذا المجال لدى القائمين على العملية الانتخابية¹.

3:2:3 اختيار الهيئات التي جرت فيها الانتخابات في كل مرحلة: هل من معايير؟

إن تحديد أو اختيار الهيئات التي ستجري فيها الانتخابات في كل مرحلة يجب أن يكون وفق معايير محددة، وليس بشكل عشوائي. إلا أنه، وفي قراءة سريعة لخارطة الهيئات المحلية المستهدفة في كل مرحلة، يتضح عدم وجود معايير واضحة ومحددة تم الاعتماد عليها في هذا الإجراء، وأن المبررات والأسباب التي سيقّت لا تكاد تكون مقنعة.

فعلى سبيل المثال لا الحصر، وفي استعراض للهيئات المحلية التي أجريت فيها انتخابات المرحلة الأولى، نجد أن اختيارها جاء وفق اعتبارات وحسابات داخلية تمثلت بقناعة فتح - بصفتها حزب السلطة - أن مواقع الهيئات المحلية المختارة هي معاقل تاريخية للحركة وبالتالي ستصب أصواتها في صالح الحركة، مما قد يساعد فتح في توظيف النتائج كدعامة لها في المراحل المقبلة من الانتخابات المحلية التشريعية، هذا من وجهة نظر بعض الفصائل الفلسطينية والعديد من الشخصيات السياسية الفلسطينية².

ومن وجهة نظر بعض أقطاب السلطة الفلسطينية، فإن اختيار مواقع الهيئات المحلية لإجراء الانتخابات فيها، جاء لأسباب تعود في أغلبها لشغور موقع الرئيس في تلك الهيئات أو نتيجة لاستقالة أغلبية الأعضاء فيها، أو لأسباب أخرى تعود لفشل هذه المجالس في إدارتها وعجزهم عن تحقيق إنجازات على صعيد خدمة المواطنين، ما أدى لخلق حالة من عدم الاستقرار فيها، مما استوجب وضعها على لائحة أولويات الهيئات التي ستجرى فيها الانتخابات، ولم يكن هذا الأمر بحال من الأحوال نتيجة لحسابات فتحاوية داخلية³.

¹ الانتخابات الفلسطينية 2005، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، مرجع سابق، ص 74.

² الانتخابات المحلية في بعدها الديمقراطي والسياسي، مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية، مرجع سابق، ص 10، 11.

³ المرجع السابق، ص 8.

ويمكن القول إن عوامل عدة كانت وراء اختيار هذه المواقع، منها الحسابات الداخلية لحركة فتح والأزمة التي كانت تعيشها في كثير من المواقع كما سبق وأن ذكرنا، ومنها الفراغ القانوني وحالة عدم الاستقرار التي عاشتها بعض الهيئات المحلية، نتيجة للاستقالات في صفوف أعضائها، وأزمة الثقة التي وصلت إليها العلاقة بين المواطن وتلك المجالس، مما يتوجب ضخ دماء جديدة فيها من خلال الانتخابات.

4:2:3 إجراءات العملية الانتخابية

في استعراض الإجراءات التي اتبعت في انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية عام 2004-2005، وبعد توفر الإطار الدستوري " القانون الأساسي الفلسطيني" والإطار القانوني المتمثل بالقوانين ذات الصلة، الصادرة من المجلس التشريعي الفلسطيني وتعديلاتها، وبعد تشكيل الهيئة المناط بها الإشراف على الانتخابات، فقد تسلسلت إجراءات العملية الانتخابية كما يلي:

1:4:2:3 التسجيل للانتخابات

تسبق العملية الانتخابية إجراءات تحضيرية مهمة وأولها إعداد سجل الناخبين، والذي يعد من أهم الضمانات لنزاهة العملية الانتخابية، فالتسجيل شرط من شروط ممارسة الحق في الانتخاب، فلا يستطيع من لم يُدرج اسمه في سجل الناخبين أن يمارس هذا الحق، وتُعد عملية التسجيل من أكثر الإجراءات صعوبة من النواحي الفنية والإدارية وأكثرها كلفة، ذلك أنها لا تتعلق بفترة زمنية معينة، أو لانتخابات محددة، وإنما تكون ثابتة ومعتمدة للعمليات الانتخابية بمستوياتها الرسمية كافة، ويقتصر الأمر على تحديثها بين الفترة والفترة أو عند الحاجة¹.

وإن الوصول إلى سجل انتخابي دقيق وشامل يساهم كثيراً في نجاح العملية الانتخابية وتحقيق أهدافها، من حيث نسبة المشاركة ونزاهة العملية الانتخابية، وعادة ما تدرج أسماء الناخبين في قوائم (جداول) خاصة، وفق شروط معينة تراعى فيها القوانين السائدة في الدولة، وعليه فإنه يتم استبعاد الأشخاص الذين لا تنطبق عليهم الشروط المحددة في القانون من عملية

¹ سعد العبدلي، الانتخابات: ضمانات حريتها ونزاهتها، مرجع سابق، ص 116-125.

التصويت، كأولئك الذين تقل أعمارهم عن سن معينة أو غير المواطنين أو من صدر بحقهم حكم في قضية جنائية...¹.

تكمن أهمية السجل الانتخابي في أنه يحول دون وقوع بعض حالات التزوير من خلال عدم تمكن الناخب من الإدلاء بصوته أكثر من مرة، كما يتم من خلال السجل توزيع الناخبين على مراكز الاقتراع المختلفة، وتستفيد منه الأحزاب المشاركة في مختلف أنشطتها أثناء الحملة الانتخابية لحشد وتعبئة الناخبين للمشاركة في الانتخابات، حيث تقوم الهيئة المشرفة على الانتخابات بتسليم نسخ من السجل الانتخابي للأحزاب المشاركة في العملية الانتخابية، إضافة لاستخدامه من مؤسسات المجتمع المدني في حملاتها التوعوية في هذا المجال².

وبرغم توفر السجل الانتخابي، إلا أن المرحلة الأولى من انتخابات الهيئات المحلية التي جرت بتاريخ 2004/12/23 والمرحلة الثانية التي جرت بتاريخ 2005/5/5 اعتمد فيهما السجل المدني، والسجل الانتخابي في آن واحد، حيث حددت مراكز اقتراع وفق السجل المدني، ومراكز أخرى وفق سجل الناخبين، هذا برغم ما يعتري السجل المدني من ثغرات، حيث تُرجم عن العبرية ولم يتم تحديثه حسب الأصول ولم تتم موافقته كذلك مع سجل الناخبين³.

إن استخدام أكثر من سجل كمرجعية لأسماء هيئة الناخبين، إنما هو اعتماد لمعايير انتخابية مختلفة لعملية انتخابية واحدة ومتزامنة، وهذا ينعكس سلباً، بصورة أو بأخرى، على نسبة المشاركة في العملية الانتخابية ونزاهتها، ويسمح للجانب الانتخابية في الدوائر الانتخابية اعتماد المعيار الذي يناسبها، كأن تقبل تارة الاقتراع على أساس السجل المدني " بطاقة الهوية الشخصية"، وتارة لا تقبل، وتشتترط أن يكون اسم الشخص الذي يرغب بالمشاركة وارداً في سجل الناخبين حتى يتمكن من التصويت، مما يفقد عملية التسجيل المسبقة للانتخابات قيمتها، وقد تم تدارك هذا الأمر في المرحلتين الثالثة والرابعة حيث اقتصر التصويت على الأفراد المسجلين في سجل الناخبين فقط ولم يتم اعتماد السجل المدني فيهما.

¹ سعد العبدلي، الانتخابات: ضمانات حريتها ونزاهتها، مرجع سابق، ص 116-125.

² المرجع السابق.

³ الانتخابات الفلسطينية 2005، مرجع سابق، ص 16.

وتشير سجلات لجنة الانتخابات المركزية أن إجمالي عدد المسجلين ممن يحق لهم الانتخاب وشملهم سجل الناخبين بلغ (758007) ناخب و(159320) شملهم السجل المدني ضمن الدوائر الانتخابية في المراحل الأربعة التي جرت في الفترة من 2004/12/23 وحتى 2005/12/15، وباقي الناخبين المسجلين هم ممن يحق لهم الانتخاب للمرحلة الخامسة من الانتخابات والتي أُلجّت في حينه ولم تجر فيها الانتخابات¹.

2:4:2:3 الدوائر الانتخابية

عادة ما تقسم البلاد إلى عدة أجزاء كالأقاليم أو المحافظات وغيرها لغرض تنظيم الانتخابات، وقد يتم التعامل مع كامل الوطن باعتباره دائرة انتخابية واحدة، وذلك تبعاً لنوع الانتخابات أو المستوى الذي تجري فيه الانتخابات. في الحالة الفلسطينية المتعلقة بانتخابات الهيئات المحلية، وبما أن القانون حدد مسبقاً بنصوص صريحة حدود الدوائر الانتخابية، حيث اعتبر أن كل هيئة محلية وضمن حدودها الجغرافية تعتبر دائرة انتخابية مستقلة، وبهذا فإن التحديد المكاني للدائرة الانتخابية لم يكن بالأمر الصعب²، بل إن التقسيم الإداري في فلسطين تطابق مع تقسيم الدوائر الانتخابية على مستوى الهيئات المحلية.

شمل قرار إجراء الانتخابات (264) هيئة محلية لكنها أُجريت في (263) هيئة أو دائرة انتخابية وأجل إجرائها في (62) دائرة للمرحلة الخامسة، والتي لم تجر في حينه لأسباب تتعلق بعدم استقرار النظام السياسي الفلسطيني بعد الانتخابات التشريعية الثانية في عام 2006 وما أعقبه من حصار اقتصادي تلاه الانقسام السياسي الفلسطيني في العام 2007³.

3:4:2:3 الترشح للانتخابات

الترشح للانتخابات محدد بفترة زمنية حددتها القوانين ذات الصلة، حيث ورد في المادة (22) من قانون رقم (5) لسنة 1996 المعدلة بمادة رقم (16) بقانون رقم (5) لسنة 2004 أن

¹ لجنة الانتخابات المركزية- فلسطين، عن اللجنة العليا للانتخابات المحلية، <http://www.elections.ps>.

² قانون رقم (5) لسنة 1996 بشأن انتخاب مجالس الهيئات المحلية الفلسطينية، مرجع سابق.

³ لجنة الانتخابات المركزية- فلسطين، مرجع سابق.

تسجيل المرشحين يبدأ قبل (44) يوماً من الموعد المحدد للاقتراع، ويستمر تسجيل المرشحين لمدة (10) أيام، ولا تقبل طلبات الترشيح بعد الموعد المحدد إلا بقرار من لجنة الانتخابات¹.

وبلغ العدد الإجمالي للمرشحين المسجلين لدى اللجنة العليا للانتخابات المحلية في انتخابات 2004-2005، (7598) مرشحاً، تنافسوا على (2768) مقعداً في (264) هيئة محلية، موزعين على المراحل الانتخابية الأربعة التي جرت في حينه بواقع (1301) مرشحاً تنافسوا على (424) مقعداً في (36) هيئة محلية في المرحلة الأولى بتاريخ 2004/12/23، و(2485) مرشحاً تنافسوا على (912) مقعداً (83) هيئة محلية في المرحلة الثانية بتاريخ 2005/5/5، و(2493) مرشحاً تنافسوا على (1018) مقعداً في (104) هيئات محلية في المرحلة الثالثة بتاريخ 2005/9/29، و(1319) مرشحاً تنافسوا على (414) مقعداً في (40) هيئة محلية في المرحلة الرابعة بتاريخ 2005/12/15، ولم يتم إكمال المرحلة الخامسة من الانتخابات لأسباب سبق ذكرها².

وتم استقبال طلبات المرشحين في المرحلة الأولى بشكل فردي، وذلك تبعاً للنظام الانتخابي الذي اتبع في تلك المراحل، نظام الأغلبية " الفردي"، بينما تم استقبال طلبات المرشحين في المرحلة الثانية وفق قوائم بالرغم من أن النظام الانتخابي كان كالمرحلة الأولى نظام الأغلبية، لكن لم يتم التعامل معها كقوائم حزبية، ولم يجد الباحث تفسيراً لمثل هذا الإجراء.

أما المرحلتين الثالثة والرابعة فقد تم استقبال طلبات الترشح فيها على شكل قائمة مغلقة تضم أسماء المرشحين، ويتم التعامل معها كوحدة واحدة، باعتبار أن المرحلة الثالثة والرابعة كانت وفق النظام الانتخابي النسبي " نظام القوائم". وقبول القوائم والأفراد للترشيح يتم فقط عند تحقيق شروط أهلية الترشيح وفقاً لأحكام القانون، كأن لا يقل عدد مرشحي كل قائمة عن أغلبية عدد المقاعد المخصصة للهيئة المحلية، وشرط الاستقالة من وظيفته إذا كان المرشح موظفاً في

¹ قانون رقم (5) لسنة 2004 بشأن تعديل بعض أحكام قانون انتخابات مجالس الهيئات المحلية الفلسطينية رقم (5) لسنة 1996، مادة رقم (22).

² خليل الشقاقي وجهاد حرب، الانتخابات الفلسطينية الثانية (الرئاسية والتشريعية والحكم المحلي) 2005-2006، من إصدارات المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، رام الله 2007، ص 103.

هيئة محلية أو وزارة الحكم المحلي أو أجهزة الأمن، وأن يكون اسمه مدرجاً في سجل الناخبين¹.

4:4:2:3 الحملات والبرامج الانتخابية

تم تحديد موعد بدء الدعاية الانتخابية لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية قبل أسبوعين من المدة المحددة للاقتراع، على أن تتوقف قبل (24) ساعة من موعد الاقتراع، كما تم منع توظيف دور العبادة والمؤسسات الحكومية في الدعاية الانتخابية بنص القانون².

تتناسب استجابة الناخبين وتأثرهم بالدعاية الانتخابية، ومستوى الثقافة السياسية السائدة في المجتمع، فكلما كانت الثقافة السياسية راسخة في المجتمع كان تأثير مجتمع الناخبين بالدعاية الانتخابية أكبر، والعكس صحيح. وفي دراسة ذات صلة بالموضوع أعدتها عهود مظهر تبحث في مدى تأثير اتجاهات الناخبين بالترويج السياسي، توصلت إلى أن ما يقارب من (50 %) من اتجاهات الناخبين تتأثر نحو البرامج الانتخابية للمرشحين ويوجد انعكاس لحملات الترويج على سلوكهم الانتخابي³.

وشهدت الحملات الانتخابية في انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية 2004-2005، عدة تجاوزات كان منها استغلال المؤسسات والمركبات الحكومية، ولوحظ أن مظاهر الدعاية الانتخابية استمرت حتى يوم الاقتراع وأثناءه، مما عُد مخالفة صريحة للقانون من وجهة نظر الهيئات الرقابية المستقلة، وتكرر ذلك في المراحل الانتخابية الأربعة، وبرغم ذلك لم تصل هذه التجاوزات لتبلغ الحد الذي قد يمس جوهر العملية الانتخابية ونزاهتها⁴.

¹ قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم (10) لسنة 2005 وتعديلاته، مرجع سابق، مادة رقم (14) و (18).

² مرجع سابق، مادة رقم (25) و (27) و (28).

³ عهود مظهر، اتجاهات الناخبين نحو الترويج السياسي لانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني وانعكاساته في السلوك الانتخابي في محافظتي بيت لحم والخليل، رسالة جامعية "غير منشورة"، جامعة الخليل 2013، ص 116.

⁴ الانتخابات الفلسطينية 2005، تقرير حول (الانتخابات الرئاسية، الانتخابات المحلية، انتخابات مجلس نقابة المحامين)، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، ص 148.

3:2:4 5 الاقتراع والفرز وإعلان النتائج

تعدّ مرحلة الاقتراع جوهر العملية الانتخابية، فهي تلي إجراءات كثيرة متسلسلة، تبدأ بتشكيل الإدارة الانتخابية وتسجيل الناخبين وتحديد مختلف مواعيد العملية الانتخابية بما فيها الترشح للانتخابات، لذلك يُعدّ هذا الإجراء ثمرة لتلك الجهود التي تسبقها، وأن نجاح وصحة الانتخابات يعتمد إلى حد بعيد على هذه المرحلة، فهي - عملية الاقتراع - كالمضغة من الجسد، إذا صلحت، صلح سائر العملية الانتخابية.

وقد نظم القانون وقت الاقتراع وحدد مدته بالساعات، ووضع آليات الاقتراع والتحقق من هوية الناخبين وسلامة أوراق الاقتراع، والمحاضر الخاصة بإقفال باب الاقتراع وجداول أعداد الناخبين لكل مركز اقتراع من الذين أدلوا بأصواتهم، والشكاوي التي ترد من المراقبين أو وكلاء المرشحين، وصولاً لعملية فرز الأصوات¹.

وسارت عملية الاقتراع بشكل عام كما هو مخطط لها من اللجنة العليا للانتخابات وبصورة سلسة ونزيهة، ومع كل هذا، فقد سبق عملية الاقتراع ورافقها عدد من الخروقات والتجاوزات تمثلت قبل الاقتراع، بازدواجية استخدام سجل الناخبين والسجل المدني والذي كان في المرحلتين الأولى والثانية من الانتخابات، وهي استمرار مظاهر الدعاية الانتخابية خارج مراكز الاقتراع في الوقت الذي دخلت فيه العملية الانتخابية مرحلة الصمت الانتخابي، وقد لوحظ كذلك بروز لافت لظاهرة اقتراع الأميين مما أثار الشكوك حول هذه الظاهرة².

وعادة ما يتولى إعلان النتائج الهيئة المشرفة على الانتخابات في مركزها الرئيسي، وهناك نظم انتخابية تنحى باتجاه إعلان النتائج من داخل مراكز الاقتراع، من باب تطبيق مبدأ الشفافية والنزاهة، وذلك قبل إرسالها إلى الإدارة الرئيسية المسؤولة عن إعلان النتائج، ومن المآخذ التي أخذت على اللجنة العليا للانتخابات المحلية مخالفتها للقانون، عندما أدلى مدير عام المكتب التنفيذي للجنة، بتصريحات صحفية أفاد فيها بأن القوائم المحسوبة على إحدى الكتل

¹ قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية الفلسطينية رقم (5) لسنة 1996 وتعديلاته، مرجع سابق.

² الانتخابات الفلسطينية في العام 2005، الهيئة المستقلة لحقوق المواطن، مرجع سابق، ص 42-96.

الانتخابية حققت تقدماً في الدوائر التي جرت فيها الانتخابات، في الوقت الذي كان فيه الترشيح بشكل قوائم وليس أحزاباً ومستبقاً بذلك المؤتمر الذي أعلنت عنه اللجنة العليا للانتخابات، وأعلنت فيه نتائج المرحلة الثانية من الانتخابات، وبالرغم من أن القانون أنطى إعلان النتائج للجنة العليا للانتخابات إلا أنه تم إعلانها من بعض لجان الدوائر الانتخابية، مما اعتبر كذلك مخالفاً للقانون¹.

3:3 المشاركة في الانتخابات المحلية الأولى

تم التأكيد على أن المشاركة السياسية حق وواجب، فهي حق لكونها أدرجت ضمن البنود الخاصة بحقوق الإنسان في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهي واجب لكونها ترسيخ وتعزيز لمسؤولية المواطن تجاه مجتمعه. ويمكن القول بأن المشاركة في الانتخابات؛ أياً كانت هذه الانتخابات، تتأثر بعدة عوامل، منها ما يجعل نسبتها عالية، ومنها ما يؤثر فيها سلباً فيجعل نسبتها متدنية.

1:3:3 المشاركة في الترشح

سارع مئات من المواطنين ممن تنطبق عليهم الشروط وتتوفر لديهم أهلية الترشح بالتوجه لمقار اللجنة العليا للانتخابات الهيئات المحلية لتسجيل أنفسهم كمرشحين في تلك الانتخابات. وتم الترشح فيها وفق نظام الأغلبية الانتخابي أو ما يطلق عليه النظام الفردي، لهذا كان قبول تسجيل المرشحين كأفراد وليس ضمن قوائم أو تكتلات².

وأشارت إحصائيات اللجنة العليا للانتخابات الهيئات المحلية أن عدد المرشحين الذين قبلت طلبات ترشحهم في المرحلة الأولى من الانتخابات في الضفة الغربية وقطاع غزة هو (1301) مرشحاً، تنافسوا على (424) مقعداً في (36) هيئة محلية. أما في المرحلة الثانية من الانتخابات والتي جرت كذلك في الضفة الغربية وقطاع غزة بتاريخ 2005/5/5 فقد كان عدد

¹ سعد العبدلي، ضمانات حرية الانتخابات ونزاهتها، مرجع سابق. ص 200.

² لجنة الانتخابات المركزية - فلسطين، مرجع سابق.

المرشحين الذين قُبلت طلبات ترشحهم هو (2485) مرشحاً، تنافسوا على (912) مقعداً في (83) هيئة محلية. وفي المرحلة الثالثة التي اقتصر إجراء الانتخابات فيها على الضفة الغربية دون قطاع غزة بتاريخ 2005/9/29 فقد كان عدد المرشحين الذين قُبلت طلبات ترشحهم هو (2493) مرشحاً، تنافسوا على (1018) مقعداً في (104) هيئات محلية. أما المرحلة الرابعة من الانتخابات التي جرت في الضفة الغربية وقطاع غزة بتاريخ 2005/12/15 وتقدم فيها (1319) مرشحاً تنافسوا على (414) مقعداً في (40) هيئة محلية¹.

بلغ عدد المرشحين الكلي (7598) مرشحاً، تنافسوا على (2768) مقعداً، في (263) هيئة محلية، بمعنى أن نسبة عدد المرشحين إلى عدد الناخبين المسجلين هي (9) مرشحين لكل (1000) ناخب، وأن نسبة عدد المرشحين إلى عدد الدوائر الانتخابية هي (29) مرشح لكل دائرة انتخابية، أما نسبة عدد المرشحين إلى عدد المقاعد فهي (2.75) مرشح لكل مقعد، في الجدول أدناه توضيح للأعداد والنسب الواردة².

جدول (3-1) نسبة عدد المرشحين في الانتخابات المحلية الأولى إلى كل من عدد الناخبين المسجلين في السجل الانتخابي وإلى عدد الدوائر والمقاعد

عدد الناخبين المسجلين	عدد المرشحين	عدد المقاعد	عدد الدوائر	نسبة عدد المرشحين إلى عدد الناخبين	نسبة عدد المرشحين إلى عدد الدوائر	نسبة عدد المرشحين إلى عدد المقاعد
758007	7598	2768	264	.010	29	2.75

2:3:3 المشاركة في الاقتراع " التصويت "

المشاركة في التصويت أو الاقتراع حق وواجب كما سبق ذكره، إلا أن الأمر هنا قد يختلف من حيث العدد، والهدف من وراء المشاركة، وبعض الشروط والإجراءات، بالرغم من أن المرشح يكون مرشحاً ومصوتاً في آن واحد، وهذا ما لا ينطبق على المصوت الذي تقتصر مشاركته في العملية الانتخابية على يوم الاقتراع.

¹ لجنة الانتخابات المركزية - فلسطين، مرجع سابق.

² المرجع السابق.

وفق بيانات اللجنة العليا للانتخابات الهيئات المحلية نجد أن عدد الناخبين الذين صوتوا في المرحلة الأولى من الانتخابات المحلية بتاريخ 2004/12/23 كان (173861) ناخباً مسجلاً، من أصل المسجلين في السجل الانتخابي الذين بلغ عددهم لتلك المرحلة (206354)، و (6366) ناخباً من الذين صوتوا بواسطة السجل المدني في قطاع غزة، من أصل الذين يشملهم حق الانتخاب في السجل المدني وعددهم (21267) وكانت نسبة المشاركة في المرحلة الأولى هي (84%) استناداً للسجل الانتخابي، و(79%) النسبة الإجمالية للسجل الانتخابي والمدني، أما عدد الناخبين الذين صوتوا في المرحلة الثانية من الانتخابات المحلية بتاريخ 2005/5/5 فكان (223369) ناخباً مسجلاً، من أصل عدد المسجلين في السجل الانتخابي الذين بلغ لتلك المرحلة (259637)، و (45864) ناخباً من الذين صوتوا بواسطة السجل المدني في الضفة الغربية وقطاع غزة، من أصل الذين يشملهم حق الانتخاب في السجل المدني وعددهم (138054) وقد بلغت نسبة المشاركة في المرحلة الثانية حسب السجل الانتخابي (86%)، و(68%) النسبة الإجمالية للسجل الانتخابي والمدني¹.

ولا بد من الإشارة إلى أن المرحلة الثانية من الانتخابات تختلف عن المرحلة الأولى؛ لأن الترشح فيها كان ضمن قوائم برغم أنها جرت وفق نظام الأغلبية الانتخابي وليس وفق النظام النسبي، أما المرحلة الثالثة والرابعة من الانتخابات، والتي جرت وفق النظام الانتخابي النسبي، فقد اقتصرَت المشاركة فقط على المسجلين في السجل الانتخابي دون السجل المدني، ولم يسمح لغير المسجلين بالتصويت².

وفي المرحلة الثالثة التي جرت فقط بالضفة الغربية بتاريخ 2005/9/29 شارك في التصويت (124086) ناخباً، من أصل (144234) ناخباً مسجلاً في السجل الانتخابي، وبهذا تكون نسبة المشاركة (86%)، وفي المرحلة الرابعة بتاريخ 2005/12/15 شارك في التصويت

¹ جمال الشوبكي، رئيس اللجنة العليا للانتخابات المحلية، جريدة الحياة الجديدة العدد (3430) بتاريخ 2005/5/10 على الرابط <http://bit.ly/1D7r9r8>، وجريدة الأيام، بتاريخ 2004/12/17 على الرابط <http://bit.ly/1HXhYqZ> وبتاريخ 2005/1/27 على الرابط <http://bit.ly/195negL>.

² جمال الشوبكي، رئيس اللجنة العليا للانتخابات المحلية، جريدة الأيام، 2005/4/29 عدد 19762، رام الله.

(108037) ناخباً من أصل (147781) عدد الناخبين المسجلين في السجل الانتخابي، أي بنسبة مشاركة بلغت (73%)¹.

جدول (2-3) عدد الناخبين المسجلين وعدد المقترعين ونسب المشاركة في الانتخابات المحلية الأولى

المرحلة	عدد المسجلين	عدد المقترعين	نسبة المشاركة
الأولى	206354	173861	%84
الثانية	259637	223369	%86
الثالثة	144234	124086	%86
الرابعة	147782	108037	%73
إجمالي	758007	629353	%83

جدول (3-3) عدد الناخبين المسجلين وعدد المقترعين ونسب المشاركة في الانتخابات المحلية الأولى في الدوائر الانتخابية في الضفة الغربية

المرحلة	عدد المسجلين	عدد المقترعين	نسبة المشاركة
الأولى	143921	120893	%84
الثانية	172854	148785	%86
الثالثة	144234	124086	%86
الرابعة	136998	99049	%72
إجمالي	598007	492813	%82,5

جدول (4-3) عدد الناخبين المسجلين وعدد المقترعين ونسب المشاركة في الانتخابات المحلية الأولى في الدوائر الانتخابية في قطاع غزة

المرحلة	عدد المسجلين	عدد المقترعين	نسبة المشاركة
الأولى	62433	52968	%85
الثانية	86783	74584	%86
الثالثة	—	—	—
الرابعة	10783	8988	%83
إجمالي	159999	136540	%85

¹ لجنة الانتخابات المركزية- فلسطين، مرجع سابق.

جدول (3-5) إجمالي عدد الناخبين (في سجل الناخبين والسجل المدني) وعدد المقترعين ونسب المشاركة في الانتخابات المحلية الأولى في الدوائر الانتخابية في الضفة الغربية وقطاع غزة

المرحلة	عدد الناخبين	عدد المقترعين	نسبة المشاركة
الأولى	227621	180227	79%
الثانية	397691	269233	68%
الثالثة	144234	124086	86%
الرابعة	147781	108037	73%
إجمالي	917327	681583	74%

3:3:3 المشاركة الحزبية

كانت مشاركة الأحزاب السياسية في هذه الانتخابات ترشح أعضائها بشكل فردي أو بقائمة باسم الحزب أو الحركة. ولهذه المشاركة دور مهم في إضفاء صبغة ديمقراطية على الانتخابات، لأنها تعني، إعطاء الحق للمواطنين في تشكيل الأحزاب والدخول في العملية الانتخابية من خلال القوائم الحزبية. لأن "هناك ارتباطاً وثيقاً بين المشاركة السياسية، والأحزاب السياسية والانتخابات، حيث لا نستطيع أن نتصور نظاماً ديمقراطياً بدون تعددية سياسية"¹.

وقد جرت انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية، رغم محاولات قوات الاحتلال إعاقتها، حيث عمد لاعتقال بعض المرشحين الذين فازوا في تلك الانتخابات.

جرت انتخابات الهيئات المحلية بمشاركة واسعة من الأحزاب والفصائل سواء تلك التي تنضوي تحت إطار منظمة التحرير الفلسطينية أو تلك التي خارج إطارها، وكانت الفصائل المشاركة هي: حركة التحرير الوطني الفلسطيني - فتح، حركة المقاومة الإسلامية - حماس، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، المبادرة الوطنية الفلسطينية، حزب الشعب الفلسطيني، الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني - فدا، جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، الجبهة العربية الفلسطينية.

¹ رائد مقبل، أثر انتخابات الهيئات المحلية على المشاركة السياسية، مرجع سابق، ص 113، نقلاً عن: طالب عوض، مشروع الإصلاح: وجهة نظر فلسطينية، الملتقى المدني ومؤسسة فريديتش ناومان، الرام 2004.

لقد ساهمت المشاركة الواسعة للأحزاب والفصائل الفلسطينية في انتخابات الهيئات المحلية، بإعطائها زخماً سياسياً كبيراً، لأنها اعتُبرت مؤشراً لقياس أوزان الفصائل الفلسطينية فيما لو أُجريت الانتخابات التشريعية، وتتبع أهمية هذه المشاركة من مشاركة حركة "حماس" فيها باعتبارها المنافس الأبرز لحركة "فتح"، التي طالما استحوذت على معظم المراكز والمواقع القيادية على مختلف المستويات.

جدول (3-6) توزيع أصوات الناخبين ونسب التصويت بين القوى السياسية المشاركة في مدن مراكز المحافظات التي جرت فيها الانتخابات¹

#	المدينة	ع. الناخبين	ع. المقترعين	عدد أصوات المقترعين			نسبة المقترعين		
				فتح	حماس	آخرون	فتح	حماس	آخرون
1	جنين	13370	9433	4145	4181	1107	0,44	0,44	0,12
2	طوباس	11303	7470	2341	2725	2404	0,31	0,36	0,32
3	طولكرم	-	-	-	-	-	-	-	-
4	نابلس	49692	34057	7897	24787	1373	0,23	0,73	0,04
5	قلقيلية	22578	13766	4100	7082	2584	0,30	0,50	0,19
6	سلفيت	5319	3787	1397	1209	1181	0,37	0,32	0,31
7	رام الله والبييرة	24316	12260	3825	5716	2719	0,31	0,47	0,22
8	أريحا	14710	6491	2284	1348	2859	0,35	0,21	0,44
9	بيت لحم	34299	18673	4534	2219	11920	0,24	0,12	0,64
10	الخليل	-	-	-	-	-	-	-	-
11	رفح	74548	46540	19165	19693	7682	0,41	0,42	0,17
المجموع									

3:3:4 الدوافع والأسباب وراء المشاركة في الانتخابات

تسهم المشاركة في الانتخابات وبدرجة كبيرة في ترسيخ ثقافة الديمقراطية في المجتمع، لهذا فمن المفترض أن تقوم المؤسسات الرسمية والأهلية والأطر الحزبية بالعمل على توعية

¹ خليل شقاقي وجهاد حرب، الانتخابات الفلسطينية الثانية، مرجع سابق. ص 346-352.

المواطن تجاه المشاركة في الانتخابات، ومن أجل ذلك ينبغي توفر متطلبات مسبقة لتحقيق هذه الغاية، كي تصبح المشاركة أولوية بالنسبة للمواطن. وكيف لنا أن نطالب المواطن بتبني المشاركة ثقافة وممارسة قبل توفير الاحتياجات والحقوق الأساسية له، كالتعليم والعلاج والعمل... وكيف لنا أن نخاطب المجتمع لتبني وممارسة المشاركة في ظل انتشار ظواهر كالأمية والجهل؟ لذلك علينا أولاً أن نسعى لنشر الوعي بين أفراد المجتمع قبل أن نطالبه في هكذا مطلب، ومن الأمور الواجب توفرها لكي ندفع أفراد المجتمع للمشاركة السياسية، هي توفر القناعة لدى القيادة السياسية بجدوى وأهمية المشاركة.

إن توفر الحقوق والاحتياجات الأساسية لأفراد المجتمع بالضرورة ينقلهم من مربع اللامبالاة السياسية إلى مربع المشاركة، لأنها حتماً ستعكس إيجاباً على كافة مناحي حياتهم، وإن ارتفاع مستوى الوعي لدى أفراد المجتمع يولد الإحساس لديهم بأن المشاركة واجب تفرضه عضويتهم في المجتمع في إطار الوطن الواحد، أما توفر القناعة والرغبة لدى القيادة السياسية بضرورة مشاركة أكبر شريحة من المجتمع، فهذا يعد من المسائل الأكثر أهمية لأنها تنعكس إيجاباً على باقي المجالات إذا ما توفرت هذه الرغبة، لأن ذلك يعزز الثقة السياسية بين أفراد المجتمع والنظام القائم بغض النظر عن المستوى الذي يقع فيه سواء كان رأس الهرم السياسي في الدولة أو مستوى أقل منه كالمستوى المحلي، وبهذا تكون قد توفرت القدوة الصالحة المشجعة التي تحفز الناس على المشاركة لإحداث التغيير المنشود¹.

وإذا ما قورنت نسبة المشاركة في انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية 2004-2005 بالنسبة العامة للمشاركة السياسية على الصعيد العالمي، فإن هذه النسبة تعتبر من أعلى نسب المشاركة في العالم². وهناك أسباب كثيرة دفعت هذه النسبة المرتفعة من أبناء الشعب الفلسطيني للمشاركة في انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية 2004-2005، ومن بين هذه الأسباب:

¹ زياد عثمان، المشاركة السياسية للشباب الفلسطيني، منشورات مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، رام الله 2008، ص 36.

² جواد الحمد، اتجاهات الناخبين الفلسطينيين في انتخابات البلديات ورئاسة السلطة، مركز دراسات الشرق الأوسط- عمان 2006، ط1، ص 33.

1- تمتع المواطنون الفلسطينيون بقدر جيد من الوعي السياسي ومتابعته للشأن العام، ربما لأن الشعب الفلسطيني عاش تحت الاحتلال مما فرض عليه تحدياً في هذا الجانب ليكون واعياً بما يدور حوله، ففي دراسة أجراها مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان أظهرت أن ثلثي الشباب الفلسطيني، خاصة الجامعيين منهم، يعون جيداً معنى المشاركة السياسية، ويمكن القياس على ذلك بأن شريحة كبيرة من أبناء الشعب الفلسطيني ينسحب عليهم هذا التوجه باعتبار أن نسبة الشباب في المجتمع الفلسطيني تكاد تصل إلى 40%، هذا برغم أن أغلبية الشعب الفلسطيني ليس لهم تجارب سابقة في هذا المضمار¹.

2- كان للبيئة السياسية السائدة في حينه دور كبير في توجه المواطنين للمشاركة في تلك الانتخابات، حيث تزامنت مع توافق سياسي فلسطيني تمثل باتفاق القاهرة، الذي تضمن تفاهات سياسية بين مختلف الفصائل والأحزاب السياسية الفلسطينية، كان من ضمن هذه التفاهات الاتفاق على إجراء انتخابات تشريعية ومحلية².

3- توفر الرغبة بالتغيير لدى شريحة واسعة من أبناء الشعب الفلسطيني بدوافع وقناعات ذاتية، رغبة منهم في لعب دور محوري ومؤثر في مختلف أنشطة المجتمع بما فيها السياسة وبالتالي المشاركة في الانتخابات، حيث يرى كثير من المواطنين أنه لم يتاح لهم في السابق القيام بمثل هذا الدور وإن الظروف مواتية لأخذ دورهم في المجتمع³.

4- معاقبة القائمين على الوضع السياسي طيلة الفترة السابقة على تقصيرهم وعدم اهتمامهم بتنمية المجتمع، واقتصار اهتماماتهم على تحقيق مصالحهم الشخصية والحزبية، وقد عدّ هذا فساداً سياسياً ومالياً وإدارياً يجب أن يتوقف ويوضع له حد، وما يعزز ذلك، هو الدراسة المسحية التي أجراها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية حول العوامل المؤثرة

¹ زياد عثمان، المشاركة السياسية للشباب الفلسطيني، مرجع سابق، ص 71، 70.

² إعلان القاهرة، 2005/3/17، مرجع سابق.

³ زياد عثمان، المشاركة السياسية للشباب الفلسطيني، مرجع سابق، ص 35.

في سلوك الناخبين في انتخابات الهيئات المحلية الأولى منها، أظهرت أن محاربة الفساد والتمتع بالنزاهة العامل الأبرز في تحديد اتجاهات التصويت لدى الناخبين¹.

5- المشاركة الواسعة للحركات والأحزاب السياسية في الانتخابات دفعها لحشد وتعبئة مؤيديها للمشاركة، وهذا قد يكون الدافع الأبرز للنسبة العالية من المشاركة في تلك الانتخابات، حيث شاركت معظم الأحزاب والفصائل الوطنية والإسلامية ولم تعلن المقاطعة، بخلاف انتخابات رئاسة السلطة التي جرت قبلها ببضعة أشهر حيث قاطعتها القوى الإسلامية وبعض قوى اليسار.

6- دوافع وأسباب عشائرية، حيث أن هذا العامل متجذر في المجتمع الفلسطيني ولا يمكن إغفاله، وأن ترشح شخصيات لها وزنها العشائري أدى ومن باب التضامن لتكافل الكثير من أبناء عشيرته لدعمه وتأييده، لذلك ذهبوا للتصويت في الانتخابات، وكثيراً ما استغلت الأحزاب السياسية هذا العامل في حشد مؤيدين على هذا الأساس.

ويرى الباحث أن العامل الأهم والأبرز الذي دفع المواطنين للتصويت في تلك الانتخابات هو العامل السياسي ودرجة التنافسية بين الأحزاب والحركات السياسية، حيث قدرتها الفائقة والمنظمة على تعبئة وحشد الجماهير للمشاركة في العملية الانتخابية، إضافة لتعطش المواطن الفلسطيني لممارسة حقه في اختيار من يمثله على المستوى المحلي.

3:4 نتائج ودلالات انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية "الأولى" 2004/2005

لا بد أن يتمخض عن أية عملية سياسية كالانتخابات نتائج مباشرة تنعكس على المجال الذي تحدث فيه كالمجال السياسي، وتكون لها انعكاسات على مجالات أخرى كالمجال الاقتصادي والاجتماعي...، وقد تكون هذه النتائج قابلة للقياس، وقد لا نتمكن من قياسها بسبب البعد الزمني لآثارها، وللوقوف مباشرة على نتائج تلك الانتخابات نستعرض بعض النسب والإحصائيات لنتائج تلك الانتخابات.

¹ خليل شقاقي وجهاد حرب، الانتخابات الفلسطينية الثانية، مرجع سابق، ص 104.

جدول (3-7) توزيع أصوات الناخبين ونسب التصويت بين القوى السياسية المشاركة في الانتخابات المحلية الأولى¹

ع. الدوائر	المنطقة والمرحلة	ع. الناخبين	ع. المقترعين	عدد أصوات المقترعين			نسبة المقترعين	
				فتح	حماس	آخرون	فتح	حماس
36	م. الأولى	230740	145912	43714	45402	56796	30%	31%
84	م. الثانية	403117	270306	104782	87348	78176	39%	32%
104	م. الثالثة	128840	109670	49348	34412	25910	45%	31%
40	م. الرابعة	147782	106302	36753	47047	22502	35%	44%
13	مدن الوطن	280665	169053	53911	75278	39864	32%	45%
251	قرى الوطن	631014	463992	180686	141642	141609	39%	31%
264	كافة المراحل	911679	633045	234597	216920	181473	37%	34%

جدول (3-8) توزيع المقاعد ونسبها بين القوى السياسية المشاركة في الانتخابات المحلية الأولى حسب منطقة السكن²

ع. الدوائر	المرحلة والمنطقة	ع. المقاعد	توزيع المقاعد بين القوى ونسبة كل منها				
			فتح	النسبة	حماس	النسبة	آخرون
36	م. الأولى	424	198	47%	157	37%	69
84	م. الثانية	912	468	51%	279	31%	165
104	م. الثالثة	1018	568	56%	261	26%	189
40	م. الرابعة	414	169	41%	128	31%	117
13	مدن الوطن	191	57	30%	90	47%	44
251	قرى الوطن	2577	1346	52%	735	29%	496
264	الوطن في المراحل كافة	2768	1403	51%	825	30%	540

¹ خليل شقافي وجهاد حرب، الانتخابات الفلسطينية الثانية. مرجع سابق، ص 345.

² المرجع السابق، ص 353.

* باقي الفصائل الفلسطينية عدا "فتح" و"حماس" والمستقلون.

جدول (3-9) توزيع أصوات الناخبين ونسب التصويت بين القوى السياسية المشاركة في الانتخابات المحلية الأولى حسب المنطقة¹

عدد الهيئات	المنطقة والمرحلة	حركة فتح		حركة حماس		المستقلون وباقى الفصائل
		عدد الأصوات	النسبة المئوية	عدد الأصوات	النسبة المئوية	
11	مدن الضفة	30523	29	49267	47	24
232	قرى الضفة	144727	39	107590	29	32
243	الضفة (المراحل كافة)	175250	37	156857	33	30
2	مدن غزة	23388	37	26011	41	22
19	قرى غزة	35959	37	34052	35	28
21	قطاع غزة (المراحل كافة)	59347	37	60063	38	25
13	مدن الوطن	53911	32	75278	45	23
251	قرى الوطن	180686	39	141642	31	30
264	الوطن في المراحل كافة	234597	37	216920	34	29

في قراءة لهذه النتائج، يمكن القول أن نتائج عدة تمخضت عنها الانتخابات نلخصها بما يأتي:

- 1- ما نتج عن الممارسة العملية للانتخابات من قبل المواطنين، من تدريب للمواطن على ممارسة شكل مهم وأساسي من أشكال الديمقراطية، مما قد يعد ترسيخاً لنوع من الثقافة السياسية، التي لطالما سعت كثير من الشعوب والمجتمعات لاكتسابها، فقد أجريت العملية الانتخابية في ظل نسبة مشاركة عالية نسبياً، دون وقوع أحداث تؤثر بشكل جوهري على نتائجها².

¹ خليل شقافي وجهاد حرب، الانتخابات الفلسطينية الثانية. مرجع سابق، ص 100.

² جواد الحمد، اتجاهات الناخبين الفلسطينيين في انتخابات البلديات ورئاسة السلطة، مرجع سابق، ص 30.

2- كرس الانتخابات حالة من الاستقطاب السياسي الحاد في المجتمع الفلسطيني، خصوصاً بين كبرى الفصائل العاملة على الساحة الفلسطينية، فتح وحماس، حيث استحوذت الحركتان مجتمعتان على أغلبية أصوات الناخبين وبالتالي أغلبية المقاعد.

لقد كان لهذا الاستقطاب تداعيات اجتماعية وسياسية لا يمكن إغفالها، ويرى الباحث أن هذا الأمر كان من المقدمات التي مهدت للانقسام السياسي لاحقاً، والذي حدث فيما بعد في العام 2007، وقد ظهر ذلك جلياً في ردة الفعل التي أعقبت ظهور نتائج الانتخابات والنظرة لمجالس الهيئات المحلية المنتخبة وطريقة التعاطي معها، حيث عمد مؤيدوها إلى دعمها والوقوف إلى جانبها والدفاع عن سياساتها، وسعى معارضوها إلى التشكيك في قدرتها على إدارة تلك المجالس ومعارضتها ومحاولة إعاقة عملها، سعياً منهم للحد من قدرتها على الإنجاز.

واستخدمت وسائل عدة لتحقيق هذه الأهداف منها الطعن والتشهير بشخص أعضاء المجالس المنتخبة. وعدم تقبل الآخر خصوصاً من تلك الفئات التي تقع ضمن دائرة الانتفاع وهذا يعد من المؤشرات على أن ثقافة التداول السلمي للسلطة لم تتبلور بعد في المجتمع الفلسطيني.

3- عززت الانتخابات موقع حركة المقاومة الإسلامية حماس على الساحة الفلسطينية، خلافاً لما كان سائداً في السابق، التي طالما استحوذ "فتح" وبلا منافس على قيادة الهيئات المحلية الفلسطينية من خلال وجودها على رأس السلطة حيث عمدت إلى تعيين كوادرها ومؤيديها في هذه المجالس، ونالت حماس تأييداً على نطاق واسع بين مختلف شرائح المجتمع الفلسطيني، وزادت من شعبيتها حماس التي أصبحت تتمتع بها لدى المجتمع الفلسطيني وخلافاً للتوقعات.

4- أظهرت النتائج انحساراً في دور وحجم التأييد الذي كان يحظى به اليسار الفلسطيني، وإن تعزيز موقع حماس على حساب فتح واليسار، ربما يُعد مؤشراً على تغييراً في الوجهة السياسية والفكرية لشريحة واسعة من الشعب الفلسطيني¹.

¹ جواد الحمد، اتجاهات الناخبين الفلسطينيين في انتخابات البلديات ورئاسة السلطة، مرجع سابق، ص 31.

5- من خلال نتائج الانتخابات وتوزيع الأصوات في المرحلتين الأولى والثانية ظهر أن نظام الأغلبية لا يحقق العدالة في توزيع الأصوات، فقد تكدت أصوات كثيرة لم يتمكن المرشحون من تحويلها لعدد من المقاعد، وتوزيع المقاعد لم يعكس نسب الأصوات التي حصل عليها المرشحون. من ناحية أخرى لم يخلُ النظام النسبي الذي اتبع في المرحلتين الثالثة والرابعة من عيوب، لكنها ليست في جانب عدالة توزيع الأصوات، بقدر ما هي إلزام الناخبين في اختيار قائمة رزمة واحدة، حتى وإن كان الناخب لا يرغب في انتخاب بعض أعضائها. من ناحية أخرى ساهم النظام النسبي من خلال الترشح بقوائم حزبية، أسهم بطريقة غير مباشرة في انقسام المجتمع الفلسطيني، على عكس نظام الأغلبية الذي لم يحدد هوية المرشح السياسية وإنما كان ينتخب ويُنظر إليه كشخص مستقل.

ربما تفقدنا هذه النتيجة إلى وجود إشكالية ما في النظام المتبع في الانتخابات، وفي هذا الجانب فقد أشار عدلي يعيش رئيس بلدية نابلس إلى أن نظام الأغلبية الانتخابي ربما يكون هو الأفضل لانتخابات الهيئات المحلية¹، وافقه في هذا الرأي رئيس بلدية عقربا السابق 2005-2010 برغم أختلاف توجهاتهم السياسية².

6- أفرزت الانتخابات، مجالس منتخبة، تمتعت بشرعية حصلت عليها بانتخابات حرة ونزيهة، ما مكن هذه المجالس من ممارسة مهامها في قيادة الهيئات المحلية لخدمة المواطن الفلسطيني. وكثيراً منها برغم الإمكانات المتواضعة وبرغم النظرة السلبية وأزمة الثقة التي تراكت في ذهن المواطن عن مجالس الهيئات المحلية فترة الاحتلال وفترة المجالس التي عينت في عهد السلطة الفلسطينية، برغم كل هذا فقد حققت إنجازات كبيرة لم تكن لتحدث لولا الانتخابات³.

¹ عدلي رفعت يعيش، رئيس بلدية نابلس السابق 2005-2012، مقابلة شخصية، 2014\11\25.

² جودت بني جابر، رئيس بلدية عقربا السابق 2005-2010، مرجع سابق.

³ جواد الحمد، اتجاهات الناخبين الفلسطينيين في انتخابات البلديات ورئاسة السلطة، مرجع سابق، ص 31.

7- أظهرت نتائج الانتخابات قصوراً وعدم دقة في توقعات مراكز الدراسات التي استطلعت آراء المواطنين، حيث لم تتوقع حصول حماس أو فتح على النسبة التي حصلنا عليها في انتخابات الهيئات المحلية¹.

8- تبين من خلال نتائج الانتخابات أن حركة حماس تحظى بتأييد أكبر في المدن، وأن فتح تحظى بتأييد أكبر في القرى، وبالرغم من أن عدد سكان القرى صغير مقارنة بالمدن، ففي الوقت الذي لا يقل عدد أعضاء المجلس القروي عن (9) أعضاء، وعدد أعضاء المجالس البلدية للمدن لا يتجاوز (15) خمسة عشر عضواً، مهما كان عدد سكان المدينة، إذن لا يوجد تناسب بين عدد أعضاء الهيئة المحلية وعدد سكان القرية أو المدينة، وهذا أحدث نوعاً من عدم التوازن في النتائج².

5:3 واقع الهيئات المحلية المنتخبة 2004-2005

عبر المواطن الفلسطيني عن تعطشه لرؤية مجالس هيئات محلية تمثله تمثيلاً حقيقياً، بعد عقود من تعيينات أعضائها. ظهر ذلك جلياً من خلال نسبة المشاركة المرتفعة التي تميزت بها انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية 2004-2005، لكن السؤال الأهم: هل كان الواقع مغايراً؟

للإجابة على هذه الأسئلة، نستعرض واقع الهيئات المحلية المنتخبة 2004-2005، للوقوف على النجاحات التي حققتها والتحديات التي واجهتها طيلة فترة ولايتها حتى عام 2012.

تم تصميم استبيان تضمن عدة متغيرات لتقييم واقع الهيئات المحلية المنتخبة وغير المنتخبة التي سبقت انتخابات 2012، والهيئات المحلية المنتخبة وتلك التي فازت بالتركية عام 2012، من وجهة نظر موظفي الهيئات المحلية. وفيما يلي وصف للواقع الذي عاشته الهيئات المحلية بعد انتخاباتها عام 2004-2005.

¹ جواد الحمد، اتجاهات الناخبين الفلسطينيين في انتخابات البلديات ورئاسة السلطة، مرجع سابق، ص 17.

² خليل الشفاقي وجهاد حرب، الانتخابات الفلسطينية الثانية، مرجع سابق، ص 101.

• إرثٌ ثقيلٌ ومهمةٌ صعبة.

برزت منذ البداية صعوبة المهمة التي أنيطت بهذه المجالس، فجميع الهيئات المحلية تم تعيينها في السابق ولم تكن منتخبة، ومن كان منها منتخباً فقد مضى على انتخابه عشرات السنين، لأن آخر انتخابات جرت في عهد الاحتلال كانت في عام 1976، ومعظمها يعيش أوضاعاً إدارية واقتصادية صعبة، وكثيراً منها عانى ويعاني من الفساد والمحسوبية والبطالة المقنعة، ونظرة المواطن حيالها تتسم بالسلبية، وسلطتها ضعيفة، فهي بلا شرعية جماهيرية مما حدا بالمواطن لتجاوزها والتملص من أداء واجباته تجاهها. ولم يقتصر الأمر على ذلك فإن المجالس المنتخبة واجهتها تحديات صعبة وكبيرة، ومن هذه التحديات:

1- تركيبة المجالس المنتخبة

أفرزت نتائج الانتخابات مجالس منتخبة تعددية، ضمت بين أعضائها أكثر من فصيل سياسي، وهذا ما لم تعهد عليه الهيئات المحلية لحدائنه عهدها بالانتخابات والتجربة الديمقراطية، فقد غلب على تشكيلتها في السابق أعضاء من لون سياسي واحد، أما المجالس المنتخبة فقد شملت تركيبته تناقضات سياسية وأيدلوجية بين أعضائها وامتازت بعدم التجانس، أدى هذا الأمر لصعوبات ومعوقات على صعيد عمل المجلس، برغم ما يوصف عدم الانسجام في الهيئات الإدارية بأنه ظاهرة صحية تثري العمل وتصوب القرار¹.

وتراوحت الأجواء التي سادت داخل مجالس الهيئات المحلية المنتخبة 2004-2005 بين الاستقرار تارة والتوتر تارة أخرى، لذا فإننا لا نستطيع الحكم عليها بإعطاء وجهة نظر واحدة تجاهها أو صبغها بصبغة واحدة، لأن المجالس التي حصل فيها فصيل معين على أغلبية مريحة ليس كذلك التي حصل فيها على أغلبية بسيطة (النصف + 1) أو كذلك التي تساوى فيها عدد المقاعد بين الفصائل، ورجح كفتها عضو وحيد من فصيل آخر².

¹ طارق سويدان، سلسلة حلقات في موضوع التخطيط، قناة الرسالة الفضائية، 2011.

² فوز حسين أقرع، رئيس بلدية قبلان السابق 2005-2010، مقابلة شخصية، 2014\12\5.

وبشكل عام فقد حصلت القوائم المحسوبة على حركتي (فتح وحماس) مجتمعة على ما يقارب (80%) من عدد مقاعد الهيئات المحلية في تلك الانتخابات، وهذا ما جعلهما الفصيلين الرئيسيين اللذين يؤثران بشكل فاعل في عمل وسياسة الهيئات المحلية الفلسطينية، وكان من الصعب تجاوز كل منهما الآخر، لأن درجة التنافس كانت بينهما في الانتخابات عالية، أدت لحالة حادة من الاستقطاب ظهرت تداعياتها على نتائج الانتخابات، ومن ثم على واقع الهيئات وأدائها¹.

2- التحولات التي شهدتها النظام السياسي الفلسطيني

ومن التحديات التي واجهت الهيئات المحلية المنتخبة 2004-2005 والتي أعقبت المرحلة الرابعة من العملية الانتخابية، هي التحولات التي حدثت في النظام السياسي الفلسطيني، والمتمثلة بفوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية 2006، وحصولها على أغلبية في المجلس التشريعي الفلسطيني، وكان لذلك تداعيات شملت النظام السياسي الفلسطيني بكافة عناصره.

نتج عن التحول في النظام السياسي الفلسطيني عدة إشكاليات، كان لها تأثيرات كبيرة على الساحة الفلسطينية، فقد فرض المجتمع الدولي المتمثل بالرباعية الدولية* ودولة الاحتلال، حصار سياسي واقتصادي على الحكومة الفلسطينية المنتخبة، بذريعة تشكيلها من حركة حماس، التي لا تعترف من وجهة نظرهم بالاتفاقيات الدولية والإقليمية التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية، ولا تعترف بشروط الرباعية الدولية، ولم يقتصر الأمر على الرباعية ودولة الاحتلال، بل تعداه ليشمل دولاً كثيرة من بينها دول عربية، والتي لم يكن موقفها علنياً في كثير من الأحيان².

¹ جواد الحمد، اتجاهات النخب الفلسطينيين في انتخابات البلديات ورئاسة السلطة، مرجع سابق، ص 31.

* لجنة دولية تشكلت في العاصمة الإسبانية مدريد عام 2002 لغرض الإشراف على عملية التسوية السلمية في الشرق الأوسط، ضمت في عضويتها كل من الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والاتحاد الأوروبي.

² حماس تستلم السلطة من "فتح"، مركز دراسات الشرق الأوسط، قراءة إحصائية وسياسية في نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية، ص ص 21-25. الرابط <http://bit.ly/1KbZwwE>

وامتنعت كثيراً من الدول عن الاعتراف بالحكومة الفلسطينية المنتخبة، ورفضت التعامل معها، وكان لذلك انعكاسات كارثية على المجتمع الفلسطيني الرسمي والشعبي، بما فيه الهيئات المحلية المنتخبة، فقد امتنعت معظم الجهات المانحة عن تمويل مشاريع البنى التحتية للهيئات التي يقف على رأسها مجلسا محسوب أو مقرب من حركة حماس، وفي بعض الأحيان اشترطت الجهة الممولة على الهيئات المحلية توقيع مذكرة لنبذ الإرهاب، كشرط للتعامل معها وتمويل مشاريعها.

وقد أدى نقص تمويل الهيئات المحلية إلى شلل في قدرة هذه الهيئات على الإنجاز، نتج عن ذلك تحجيم لدورها وإضعاف تأثيرها على المواطن، وكان بمثابة عقاب جماعي للمواطنين الفلسطينيين بسبب اختيارهم في الانتخابات، وتحميلهم مسؤولية تصويتهم حين انتخبوا هذه المجالس¹.

ويعتبر الباحث أن الأساليب التي اتبعت في هذا الجانب لا تعدو كونها محاولات من الاحتلال وشركاه لتقييد حرية الاختيار لدى المواطن الفلسطيني مستقبلاً، وليعيد النظر في اختياره، وليحسب ألف حساب قبل الإدلاء بصوته في أية انتخابات قادمة، مما يعد تناقضاً فاضحاً مع أهم حق من حقوق الإنسان الذي كفلته المواثيق الدولية وهو حرية اختياره لمن يحكمه.

3- الانقسام الفلسطيني وتداعياته

بعد الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006 وفوز حركة "حماس" فيها، حيث لم تتمكن الأخيرة من تجاوز المعوقات الناتجة عن الحصار الإسرائيلي وتفرد حزب السلطة بكافة مفاصل السلطة، لجأت للسيطرة عليها بالقوة في قطاع غزة، مما أدى لنشوء سلطتين منفصلتين أحدهما في الضفة والثانية في قطاع غزة، وهذا ما أصبح يعرف بالانقسام الفلسطيني.

¹ فوز حسين أقرع، رئيس بلدية قبلان السابق 2005-2010، مقابلة شخصية، 2014\12\5.

إذا ما أخذنا بعين الاعتبار تشكيلة مجالس الهيئات المحلية المنتخبة عام 2004-2005 نجد أن أغلبها تشكل من أكثر من فصيل سياسي واحد، وبالأحرى فإنه لا يكاد مجلس لهيئة محلية منتخبة يخلو من أعضاء محسوبين على حركة المقاومة الإسلامية حماس في الضفة الغربية، وهذا بحد ذاته جعل مجالس الهيئات المحلية هدفاً للتصعيد في أعقاب الانقسام، مما انعكس سلباً على استقرار هذه المجالس.

وتراوح ما تعرضت له مجالس الهيئات المحلية بين اعتداءات مباشرة على مقار هذه الهيئات وبين اعتداءات على شخوص أعضاء تلك المجالس، ومن هذه الاعتداءات إطلاق نار على أعضاء مجالس بعض الهيئات المحلية أو حرق ممتلكاتهم، ومنع بعض الأعضاء من مزاوله عملهم داخل المجالس، إلى اعتقال عدد من الأعضاء من قبل الأجهزة الأمنية الفلسطينية، وصولاً إلى حل بعض مجالس الهيئات المحلية وتعيين بديلاً لهم، وهذا أدى فيما بعد إلى حالة من عدم الاستقرار عاشتها كثير من الهيئات المحلية في الضفة الغربية¹.

• مجالس الهيئات المحلية المنتخبة 2004-2005: إنجازات مهمة في ظروف عصيبة

ساهمت انتخابات الهيئات المحلية المنتخبة 2004-2005 في تطوير الحكم المحلي بشكل عام، وأداء الهيئات المحلية بشكل خاص، حيث كان أدائها على درجة عالية من الإيجابية، وعملت على تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين بشكل أفضل².

ظهر تطور أداء الهيئات المحلية المنتخبة 2004-2005 من خلال إتباع سياسات واستراتيجيات كالتخطيط التنموي الاستراتيجي، وسياسة دمج الهيئات المحلية، وسياسة الشراكة مع القطاع الخاص، وكل هذه السياسات والاستراتيجيات، تساعد في إرساء قواعد مهمة على طريق مؤسسة العمل في الهيئات المحلية³.

¹ شبكة فلسطين للحوار، الشبكة العنكبوتية، <http://bit.ly/1ExQ342>

² خالد القواسمي، وزير الحكم المحلي الأسبق، مقابلة مع وكالة صفا الإخبارية، بلا تاريخ، الشبكة العنكبوتية: <http://bit.ly/1Fjc7y0>

³ فوز حسين أقرع، رئيس بلدية قبلان السابق 2005-2010، مقابلة شخصية، 5\12\2014.

ومن وجهة نظر الباحث فإن أهم الإنجازات التي تحققت، هي تلك الخطوات التي سارت فيها الهيئات المحلية المنتخبة على صعيد تعزيز الثقة بالمواطن، والذي نتج عنه تغيير إيجابي في ثقافة المواطن تجاه العملية الديمقراطية ووسيلتها الأهم ألا وهي الانتخابات، مع أن هذه الخطوات والتغيير لم يكونا في المستوى المنشود، لكنها كانت خطوات مهمة في سبيل تعزيز ثقافة الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني كله.

يتناسب الإنجاز لدى مجالس الهيئات المحلية طردياً مع بيئة العمل داخل مجلس الهيئة المحلية ومع العلاقة بموظفي الهيئة المحلية، فحيثما كانت الأجواء يسودها الثقة فثمة التعاون والإنجاز والعكس صحيح، وبقدر ما يتحلى رئيس الهيئة المحلية بالحكمة ورأي سديد، بقدر ما يتم محاصرة الخلاف والعوائق التي تعترض العمل¹.

وهناك جانب آخر تحققت على صعيده إنجازات كبيرة، لمسها المواطن، وهو مجال مشاريع البنى التحتية، وغالباً ما يقاس أداء الهيئات المحلية بمقدار ما يتم إنجازه في هذا الجانب، فلا تكاد مدينة أو بلدة أو قرية، صغيرة كانت أم كبيرة، إلا وقد تغيرت كثير من ملامحها الفيزيائية بفعل ما أحدثته هذه المشاريع التنموية، كالطرق والمدارس وخدمات الكهرباء والمياه والمجاري والملاعب والحدائق....

¹ عدلي رفعت يعيش، رئيس بلدية نابلس السابق 2005-2012، مقابلة شخصية، 2014\11\25.

الفصل الرابع

انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية "الثانية" 2012: الدوافع والدلالات

الفصل الرابع

انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية "الثانية" 2012: الدوافع والدلالات

جرت انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية 2012 كأول انتخابات تُجرى في ظل السلطة الفلسطينية بعد العام 2006، كان ذلك بعد مضي ما يقارب أربع سنوات على انتهاء ولاية مجالس الهيئات المحلية المنتخبة 2004-2005 حيث أُجريت المرحلة الأولى منها بتاريخ 2004/12/23، وبعد ما يقارب ثلاث سنوات على انتهاء ولاية مجالس الهيئات المحلية المنتخبة في آخر مراحل العملية الانتخابية عام 2005، وذلك خلافاً لدورية الانتخابات التي حددت مدتها بأربع سنوات حسب قانون الانتخابات¹.

تستعرض الدراسة في هذا الفصل انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية التي جرت في الضفة الغربية عام 2012، مبينة الدوافع والأسباب وراء إجرائها، والسياق العام الذي أُجريت فيه، مروراً بالعملية الانتخابية ومجرياتها، وصولاً إلى نتائج ودلالات تلك الانتخابات، وأثر ذلك على واقع الهيئات المحلية الفلسطينية ومجالسها المنتخبة في الضفة الغربية.

1:4 الدوافع والأسباب وراء قرار إجراء الانتخابات المحلية الثانية 2012

تختلف الأسباب والدوافع لكل سلطة أو نظام أو حزب سياسي، من وراء مطالبته بإجراء انتخابات أو خوضه لها، ويعود ذلك لعوامل عدّمت أهمّها: المكاسب المتوقعة لهذا الطرف أو ذاك من وراء إجراء الانتخابات. وقد تكون الأسباب واضحة جلية وقد تكون غير ذلك، إلا أن الباحث، ومن وجهة نظره، يرى أن هناك أسباباً ودوافع عامة وأخرى خاصة، أما العامة: فهي تلك التي تتمحور حول الانتخابات باعتبارها استحقاقاً ديمقراطياً ينبغي أن يتاح للمواطن من خلالها المشاركة في اختيار من يمثلته بحرية وبشكل دوري، وباعتبارها حقاً أساسياً من حقوق الإنسان أقرتها المواثيق والعهود الدولية، وأما الخاصة: فهي تلك التي تنبع من مصالح الأحزاب أو الأشخاص لتحقيق أهداف عدة، تختلف باختلاف رؤية أصحابها.

¹ قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم (10) لسنة 2005 وتعديلاته، مرجع سابق.

جاء قرار إجراء انتخابات الهيئات المحلية 2012 كما عبرت عنه حكومة الطوارئ الفلسطينية في رام الله استجابة لاستحقاقات المواطنين وإفساحاً لهم للمشاركة في صنع القرار على المستوى المحلي، بمعزل عن الواقع السياسي الفلسطيني الذي يخيم عليه الانقسام¹.

حددت الحكومة الفلسطينية في رام الله عدة مواعيد لإجراء الانتخابات كان الموعد الأول 2010/7/17 والثاني 2011/7/9 والثالث 2011/10/22، وجميعها أجلت أو ألغيت. سبقت عدة مبررات للتأجيل منها إعطاء فرصة لجهود المصالحة، أو لأن حركة "حماس" رفضت إجرائها في قطاع غزة².

تقدمت عدة قوائم انتخابية بالطعن على قرار التأجيل أو الإلغاء، صدر على إثره قراراً من محكمة العدل العليا يلغي قرار الحكومة واعتبره غير قانوني. بناءً على ذلك قررت الحكومة إجراء الانتخابات وحددت لذلك يوم 2012/10/20 موعداً نهائياً لإجرائها³.

وقد لاقى قرار محكمة العدل العليا بإلغاء قرار مجلس الوزراء ترحيباً من حركة "فتح" ومن أغلب فصائل منظمة التحرير، واعتبرته "حماس" معزراً للانقسام ويزيد من الأزمة السياسية القائمة بدل حلها، ومخالفاً للتفاهات التي توصلت إليها الفصائل وتوافقت عليها في إعلان القاهرة، والتي نصت على ضرورة التوحد على كل ما يتعلق بالشأن الفلسطيني، وأن تكون الخطوات المنوي إجراؤها والسير فيها متوافق عليها بشكل مسبق⁴، وكذلك كان موقف حركة الجهاد الإسلامي، حيث عبرت عن رفضها للقرار لأنه "صادر عن جهة لا تملك حق اتخاذ هذه القرارات كونها لا تمثل الشعب الفلسطيني"⁵.

أبدى اليسار الفلسطيني قبوله لإجراء الانتخابات المحلية في الضفة الغربية لعله يجد موطئ قدم له في مجالس الهيئات المحلية إذا ما أجريت الانتخابات في غياب حركة "حماس"،

¹ قرار مجلس الوزراء الفلسطيني رقم (13/36/01 م.و.س.ف) رام الله 2010.

² قرار مجلس الوزراء الفلسطيني رقم (13/36/01 م.و.س.ف)، مرجع سابق.

³ قرار محكمة العدل العليا الفلسطينية رقم (2010/531).

⁴ صلاح البردويل، تصريح صحفي، المركز الفلسطيني للإعلام، 2012/7/25، <http://bit.ly/1AAGv0K>.

⁵ بيان صادر عن حركة الجهاد الإسلامي، المركز الفلسطيني للإعلام، 2012/2/8، <http://bit.ly/1aLCeBr>.

أما "فتح" فستكون لها حصة الأسد في مقاعد مجالس الهيئات المحلية في ظل غياب منافسة حقيقية، مما يمكنها من السيطرة على هذه الهيئات وإدارتها وفق توجهاتها ولهذا فهي تشدد على إجراءاتها¹.

ترى بعض العشائر والعائلات المتنفذة أن خوض الانتخابات سيمكنها من توسيع نفوذها على حساب عائلات أخرى، خاصة وأن غياب التنافس بين الأحزاب السياسية يؤدي إلى إحلال جزئي للعشائر والعائلات على الساحة الانتخابية. النسبة لكثير من الشخصيات السياسية المستقلة وبعض رجال الأعمال. أما المواطن العادي فإن أكثر ما يعنيه من الانتخابات وما يتوخاه منها، هو توسيع دائرة الخدمات المقدمة له وزيادة جودتها، باعتبار أن لنتائج الانتخابات أثر مباشر على هذه الخدمات.

2:4 السياق العام الذي أجريت فيه الانتخابات المحلية الثانية 2012

أشار الباحث في مطلع الفصل الثالث إلى السياق العام الذي أجريت فيه انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية 2004-2005، وأثر ذلك على الانتخابات ونتائجها، ومن أجل أن نتمكن من المقارنة، لا بد من استعراض للسياق العام الذي أجريت فيه انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية 2012، لنرى فيما بعد، درجة تأثير السياق العام على الانتخابات ونتائجها، ومجال تأثيره وانعكاسه على واقع الهيئات المحلية المنتخبة. إن المقصود بالسياق العام هو الواقع والبيئة والظروف السياسية والاجتماعية والقانونية السائدة في المجتمع المحلي، التي تتزامن مع إجراء الانتخابات.

وسيتم التركيز على عدة سياقات تزامنت مع إجراء الانتخابات، وتؤثر بصورة أو بأخرى على مجريات العملية الانتخابية ونتائجها، ومنها: السياق السياسي، والحزبي، والقانوني، ولأن الأمر يتعلق بالهيئات المحلية فإن استعراض واقعها الذي تزامن مع الانتخابات لا بد منه؛ من أجل إعطاء صورة شاملة عن ظروف العملية الانتخابية.

¹ كمال إبراهيم علونة، مسيرة الانتخابات المحلية الفلسطينية في الضفة الغربية بين الوئام والخصام، <http://bit.ly/1bdqbx>

1:2:4 السياق السياسي

يُعد السياق السياسي والحزبي من أهم السياقات التي تؤثر في العملية الانتخابية، أيًا كان مستواها، على اعتبار أن الانتخابات ذات صبغة سياسية حتى لو كانت متعلقة بالهيئات المحلية، كيف لا وأن الخلفية التي تُشكل فيها القوائم هي في الغالب خلفية سياسية، وأن الانتخاب يتم بناء عليها، ومن خلالها يُعرف ويقاس حجم التأييد الجماهيري للفصائل ووزنها على الساحة السياسية.

وإذا أردنا تشخيص الواقع السياسي والحزبي اللذين كانا سائدين وتزامنا مع إجراء انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية عام 2012، فإنه ينبغي العودة إلى الأعوام الأربعة التي سبقت تلك الانتخابات، لا بل قبل ذلك، ففي العام 2006 حيث أجريت الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية، والتي فازت فيها حركة "حماس" بأغلبية في المجلس التشريعي الفلسطيني، وكان ذلك على حساب حركة "فتح" التي طالما تربعت على هرم القيادة الفلسطينية.

كانت نتائج الانتخابات التشريعية 2006 قد أدت إلى خلاف سياسي بين مؤسستي الرئاسة والحكومة نتج عنه سلطتين، الحكومة من جهة والرئاسة من الجهة الأخرى، ثم ما لبث هذا الخلاف أن تحول إلى أزمة سياسية فلسطينية كبيرة، حُسمت فيما بعد بالقوة من خلال ما أصبح يعرف بالحسم العسكري أو الانقلاب في شهر حزيران من عام 2007، نتج عنه انقسام سياسي إضافة للانقسام الجغرافي القائم بين الضفة الغربية وقطاع غزة¹.

ومن السمات التي تميز بها السياق السياسي والحزبي للانتخابات ما يلي:

• انقسام سياسي وجغرافي

لقد شكل الانقسام السياسي الفلسطيني نقطة تحول فارقة في مسيرة الشعب الفلسطيني، وترك آثاراً كارثية على حياة المجتمع الفلسطيني في مختلف المجالات، فقد أصبح هناك

¹ زياد عثمان، الانتخابات الفلسطينية - إعادة تقييم، مرجع سابق، ص 125.

حكومتان ببرنامجين سياسيين مختلفين، نتج عنهما سياسات وبرامج ومشاريع مختلفة، تشتت بسببها جهود كثيرة، وأصبحت الحركتان، "فتح" و"حماس"، في دائرة الاتهام والانتهاج المتبادل، بأنهما وراء ما آلت إليه الأوضاع.

وكان تأثير الانقسام على الساحة الفلسطينية في مجالات مختلفة، بدءاً من تأثيره على المواطن كفرد في المجتمع، وامتد تأثيره على الفصائل والأحزاب السياسية، وصولاً لتأثير القضية الفلسطينية بشكل عام على الساحتين الدولية والإقليمية. ولقد تراجعت الثقافة السياسية للمواطن الفلسطيني واهتزت ثقته بالقيادة، وترسخت لديه ثقافة بعيدة عن الديمقراطية، وتشبع المواطن بالثقافة المنطلقة من المصلحة الفئوية الضيقة¹.

• إعلان حالة الطوارئ في أراضي السلطة الفلسطينية

جاء قرار إجراء انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية في ظل إعلان حالة الطوارئ في الأراضي الفلسطينية، مع أنها على أرض الواقع لم تنطبق على قطاع غزة، وإنما اقتصر تنفيذها فقط في الضفة الغربية، وإذا كان لا بد من إجراء الانتخابات فمن المفترض أن يسبقه قرار بإلغاء حالة الطوارئ، وهذا لم يحصل، لأنه وفي ظل قانون الطوارئ لا تتحقق شروط النزاهة والحرية لهذه الانتخابات، وعادة ما تفرض حالة الطوارئ عند تعرض البلاد لأوضاع وأحوال استثنائية، وإذا ما استمرت هذه الحالة، فكيف يمكن حينها إجراء انتخابات؟

• تراجع في الدور المفترض للأحزاب والفصائل الفلسطينية

وكان من انعكاسات الانقسام على الأحزاب السياسية، أنها تراجعت عن الدور المجتمعي التعبوي الذي ينبغي أن تؤديه في إطار عملها السياسي والجهادي، وتراجع دورها في تكريس ثقافة سياسية كثافة المشاركة والتداول السلمي للسلطة وقبول الآخر على سبيل المثال، وبدلاً من ذلك ساهمت الأحزاب في تعزيز الثقافة المصلحية والعشائرية على حساب الثقافة الديمقراطية، وتراجع العامل الوطني لدى الأحزاب وانحصر في المصالح الحزبية والفئوية الضيقة، وبقي في

¹ زياد عثمان، الانتخابات الفلسطينية - إعادة تقييم، مرجع سابق، ص 131.

دائرة السجال الداخلي، مما أدى إلى إضعاف الموقف السياسي الفلسطيني الرسمي وحرف مساره عن التناقض الرئيسي معه، وهو الاحتلال، وجره إلى صراعات داخلية¹.

• انتكاسة في وضع الحريات العامة

ومن المظاهر المؤلمة التي شهدتها الفترة الزمنية التي سبقت إجراء انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية 2012، هي تلك المتعلقة بالحريات العامة، والتي تراجعت هي الأخرى، فقد شهد الواقع السياسي الفلسطيني حالة من التضيق على المعارضة، وقبضة أمنية لم تشهد مثلاًها الضفة الغربية منذ قدوم السلطة الفلسطينية، ولم يكن الوضع في قطاع غزة أفضل حالاً منه في الضفة، وشهد تراجعاً في احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، إضافة إلى ذلك ومن بين انتهاكات حقوق الإنسان التي حصلت، هي الاعتقال السياسي الذي مورس ضد الفصائل السياسية المتخاصمة، وبسبب كل ما ذكر، خيمت أجواء على الساحة الفلسطينية حالت دون ممارسة تامة للمواطنين لحقوقهم السياسية ومن بينها حق المشاركة في الانتخابات².

وفي تقرير أصدره المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان حول قرار إجراء انتخابات الهيئات المحلية أظهر أنه "لا يمكن إجراء انتخابات شفافة ونزيهة تعكس إرادة الناخبين، بدون أن تتوفر الأجواء الملائمة لتلك الانتخابات وإطلاق الحريات العامة والتي تعني وقف انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك وقف سياسة الاعتقالات؛ واحترام الحق في حرية الرأي والتعبير، والحق في التجمع السلمي والحق في تكوين الجمعيات؛ وضمان النشاط السياسي لكافة القوى السياسية. وهذه أمور لا تتوفر في هذا الأوان على الساحة الفلسطينية في ظل حالة الانقسام الراهنة وما يرافقها من تدهور في أوضاع حقوق الإنسان على نحو غير مسبوق في الضفة الغربية وقطاع غزة"³.

¹ زياد عثمان، الانتخابات الفلسطينية - إعادة تقييم، مرجع سابق، ص 132.

² مركز كارتر الدولي لمراقبة الانتخابات، تقرير عن انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية 2012، ملخص

التقرير، Palestine Electoral Study Mission Urges Political Reconciliation, <http://bit.ly/1Lo14ba>.

³ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ورقة موقف حول قرار إجراء انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية 2012 في الضفة الغربية، <http://bit.ly/1xbcwRf>.

• تضيق على المؤسسات الإعلامية والصحفيين

وهناك جانب آخر من الواقع الفلسطيني الذي رافق العملية الانتخابية 2012، والذي لا يقل أهمية عن الجوانب الأخرى ويعتبر انعكاساً لها، وهو الجانب الإعلامي، والذي شهد هو الآخر ارتكاب المزيد من الانتهاكات على صعيد حرية التعبير، وتقييد الصحفيين والعاملين في المجال الإعلامي، شملت هذه الانتهاكات الاعتداء على الصحفيين بالضرب ومنعهم من أداء عملهم واستدعاء واحتجاز واعتقال صحفيين، ومنع توزيع الصحف اليومية وحجب مواقع إلكترونية، وبعض هذه الممارسات شهدتها قطاع غزة وبعضها الآخر شهدتها الضفة الغربية¹.

• إجراءات الاحتلال التعسفية مستمرة ولم تتوقف

يؤثر الاحتلال وإجراءاته على مختلف مجريات الأوضاع الفلسطينية بشكل عام، وقد تعتبر عاملاً ذا تأثير داخلي بحكم القرب الجغرافي والتغلغل الأمني والاقتصادي في جوانب الحياة الفلسطينية بعامة، مع أن بعض المراقبين يعتبر دولة الاحتلال هي من ضمن الدائرة الإقليمية الخارجية المحيطة، لأنها جسم غريب على الجغرافيا والتاريخ في المشرق العربي، أما تأثيرها في هذا الجانب فيختلف باختلاف مستوى الانتخابات، فيما إذا كانت تشريعية أو رئاسية كأعلى المستويات السياسية، أو محلية، ففي حال الانتخابات المحلية فإن تأثير تدخلات الاحتلال تكون أقل بكثير عنها في الانتخابات التشريعية أو الرئاسية. ومن أوجه تأثير الاحتلال على الانتخابات المحلية، كون الاحتلال هو السلطة المهيمنة بالقوة، يستطيع أن يعطل الانتخابات ويلغي إجراءاتها بشكل تام، مع أن هذا الأمر لم يحدث، وإن سعى الاحتلال بشكل مباشر لمنعها بعد تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية، لكن إجراءات الاحتلال تتمثل في إعاقة حركة المواطنين وحركة أعضاء لجنة الانتخابات وطواقمها، كهيئة مشرفة على العملية الانتخابية، إضافة لاعتقال عدد من المرشحين للانتخابات².

¹ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، التقرير السنوي 2012، ص 98، 99.

² زياد عثمان، الانتخابات الفلسطينية - إعادة تقييم، مرجع سابق، ص 108-111.

2:2:4 السياق القانوني

ومن أجل نفاذ القوانين وحتى تصبح سارية المفعول، لا بد لها من إطار تشريعي، يقوم على إصدارها والمصادقة عليها، وفي هذا الصدد فإن المؤسسات الفلسطينية ممثلة بالمجلس التشريعي ومؤسسة الرئاسة والحكومة كلها قائمة، لكن بعض هذه المؤسسات معطلة كالمجلس التشريعي وبعضها الآخر يقتصر سريان مفعول قراراته على جزء من الوطن كالحكومة أو الرئاسة، وتبقى كثير من قراراتهما غير حائزة على الشرعية؛ لعدم عرضها على المجلس التشريعي للمصادقة، أو تكون معرضة للإلغاء بمجرد انعقاد الجلسة الأولى للمجلس التشريعي الفلسطيني، وهذا قد يكون المعضلة الأساسية في الجانب التشريعي والقانوني لمختلف جوانب الحياة الفلسطينية في الوقت الحاضر.

وهناك إشكالية أخرى تتعلق بالجانب القانوني وهي انتهاء ولاية المجلس التشريعي الفلسطيني المنتخب عام 2006، وانتهاء فترة ولاية الرئيس الذي انتخب عام 2005، بالرغم من وجود مخرج قانوني لاستمرار عمل كل منهما، فالمجلس التشريعي إذا ما أُتيح له المجال لممارسة مهامه، فإنها تستمر لحين استلام المجلس الجديد بغض النظر عن انتهاء مدة ولايته من عدمها، وكذلك الرئيس، فباستطاعته إصدار قرارات بقوانين عند الضرورة القصوى، كما حُدد له في القانون الأساسي، علماً أن سقف التفويض الذي منحه المواطن الفلسطيني كناخب لكلا المؤسستين قد انتهى للرئيس في مطلع عام 2009 وللمجلس التشريعي مطلع العام 2010¹.

إن استمرار وضع السلطة التشريعية في حال كهذه يجعل من السلطة التنفيذية مهيمنة عليها، مما يُعدّ تعارضاً مع مبدأ فصل السلطات، الذي هو عماد الأنظمة الديمقراطية، حيث استمر إصدار القوانين بقرارات من الرئيس الفلسطيني المنتهية ولايته، ووفق القانون الأساسي فإن حق إصدار القوانين يمنح للرئيس عند الضرورة القصوى، إلا أن عدة قوانين صدرت بقرارات دون توفر هذه الحالة من الضرورة القصوى، علاوة على أن هذه القرارات لا تسري إلا في جزء من الوطن وهو الضفة الغربية ولا تسري في قطاع غزة، ولا يختلف الأمر كثيراً

¹ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ورقة موقف بشأن الجدل حول انتهاء ولاية الرئيس، 2008/9/18، <http://bit.ly/1Btjc8b>

في الجانب المتعلق بعمل المجلس التشريعي في قطاع غزة الذي اصدر قوانين عدة، دون اكتمال النصاب القانوني لمناقشتها، ودون أن تسري في الجزء الآخر من الوطن وهو الضفة الغربية¹.

وفيما يتصل بانتخابات الهيئات المحلية 2012 من الناحية القانونية فقد اقتصر الأمر على تعديل قانون رقم (10) لسنة 2005 بشأن انتخاب مجالس الهيئات المحلية، وتعديل على قانون الهيئات المحلية الفلسطينية رقم (1) لسنة 1997، وكان التعديل على قانون الهيئات المحلية من خلال قرار بقانون رقم (9) لسنة 2008، حيث تم استحداث مادة جديدة بعد المادة (12) من القانون رقم (1) لسنة (1997) تحمل الرقم (12) مكرراً، إذ ورد فيها ما يجيز حل مجلس الهيئة المحلية بقرار من مجلس الوزراء عند الإخلال بالصلاحيات المنصوص عليها أو عند انتهاء مدة دورة المجلس و" تعين لجنة تقوم بمهام المجلس المنحل لمدة أقصاها سنة"²، وأجاز القانون في هذا التعديل للوزير إقالة رئيس مجلس الهيئة قبل الحصول على مصادقة القرار من مجلس الوزراء³.

ويرى الباحث أن التعديلات التي أجريت على القوانين يعتريها بعض العيوب ومنها:

■ المادة المستحدثة رقم (12) مكرر احتوت على نصوص تؤثر على مستقبل العلاقة بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية؛ من قبيل أن حل مجلس الهيئة المحلية بقرار من مجلس الوزراء، وبتنسيب من الوزير، ودون الرجوع للمواطنين، وهذا الأمر يفتح الباب على مصراعيه لاستلاب حق من الحقوق الأساسية للمواطنين، وهو حق المشاركة في اختيار من يمثلهم في مجلس الهيئة.

■ ما ورد في الفقرة (ب) من القانون، أنه باستطاعة الوزير تعيين لجنة تقوم بمهام المجلس المنحل لمدة أقصاها سنة، دون الرجوع للمواطنين الذين يسكنون في حدود الهيئة، كذلك يُعد تهميشاً لدورهم في اختيار من يمثلهم.

¹ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، التقرير السنوي، رام الله 2012، ص 93.

² قرار بقانون رقم 9 لسنة 2008 بشأن تعديل قانون الهيئات المحلية رقم 1 لسنة 1997.

³ المرجع السابق.

- ورد في الفقرة (ج) من المادة نفسها بأنه يجوز للوزير إقالة رئيس الهيئة دون مبرر، وهذا يعد استبدادا تمارسه الحكومة المركزية على الهيئات المحلية وسلوكا غير ديمقراطي.
- بالرجوع لكثير من اللجان التي عينت بقرار من الوزير؛ بعد هذه التعديلات، نجد أنه لم يتم الالتزام بما ورد فيها، من حيث المدة القصوى المحددة لاستمرار اللجان، حيث استمر عمل اللجان من نهاية عام 2009 وحتى نهاية عام 2012، فيما يعد تجاوزا للقانون من الجهة التي قامت بتعديله.

أما التعديل على قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية، فقد تضمن إمكانية إجراء الانتخابات على أكثر من مرحلة، إذا تعذر إجراؤها مرة واحدة وبالتزامن في الهيئات المحلية كافة، في إشارة لعدم إمكانية إجراء الانتخابات في قطاع غزة ورفض حركة حماس إجراؤها في ظل الانقسام، والتأكيد على مدة ولاية المجلس المنتخب والمحددة بأربع سنوات، وأن يستمر مجلس الهيئة المحلية المنتهية ولايته بإدارة الهيئة كلجنة تسيير أعمال لحين إجراء انتخابات وتسلم المجلس المنتخب¹.

إن معظم الإشكاليات القانونية السابقة في قانون الانتخابات ما زالت قائمة دون تغيير يذكر، ومن بينها "غياب بعض النصوص القانونية المتعلقة بتحديد الاختصاص ودرجات التقاضي في مسألة النظر في قبول الطعن المقدم من القوائم"² إضافة إلى غموض في بعض مواد القانون والذي يؤدي لاختلاف تفسيرها، واختلاف قرارات المحاكم في قضايا متشابهة³.

3:2:4 سياق الهيئات المحلية

عاشت الهيئات المحلية الفلسطينية في الفترة التي سبقت انتخابات 2012 وأعقبت انتهاء ولاية مجالس الهيئات المحلية المنتخبة عام 2004-2005 ظروفًا غير مستقرة، وتمثلت أسباب عدم استقرار الهيئات المحلية في الفترة التي سبقت الانتخابات المحلية 2012، في أنها أصبحت

¹ قرار بقانون رقم (8) لسنة 2012، بشأن تعديل قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم (10) لسنة 2005 المعدل.

² لجنة الانتخابات المركزية- فلسطين، تقرير الانتخابات المحلية 2012، رام الله 2013، ص 16.

³ المرجع السابق.

بعد انتهاء المدة القانونية لولايتها لجان تسيير أعمال محدودة الصلاحيات؛ وبقرار من وزير الحكم المحلي¹، أضيف إلى ذلك الهيئات التي مضى على تعيينها ما يقارب (20) عاما ممن لم يشملها قرار الانتخابات المحلية الأولى. لهذا فمن غير المستغرب ان تسودها حالة من عدم الاستقرار.

لذا، فمجالس هيئات محلية منتخبة، وحداثة التجربة التعددية لدى هذه الهيئات، ومجالس مُعَيَّنة مضى على تعيينها عدة سنوات، أعقبها بوقت قصير انقسام سياسي بين أكبر فصيلين على الساحة الفلسطينية، تشكلت منهما معظم مجالس الهيئات المحلية، ثم انتهاء ولاية هذه المجالس وتعيينها كـلجان تسيير أعمال أو تعيين بديلاً عنها دون معايير تذكر، ومقاطعة بعض الممولين ودول مانحة لكثير من المجالس، خاصة تلك التي كانت تقف على رأسها حركة "حماس"، مما أدى لتوقف أو منع العديد من المشاريع التنموية في نطاق هذه الهيئات، كل ذلك ألقى بظلاله على هذه الهيئات، وكان له آثار سلبية على الانتخابات ونتائجها والمشاركة فيها وعلى واقعها فيما بعد.

3:4 العملية الانتخابية 2012 وإجراءاتها

أجريت انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية للمرة الثانية 2012، وبإشراف كامل من لجنة الانتخابات المركزية، بعد أن كانت اللجنة العليا للانتخابات المحلية هي من أشرف الانتخابات المحلية الأولى عامي 2004-2005.

وتستعرض الدراسة في هذا الجزء منها، سير العملية الانتخابية 2012 بدءاً من تحديد موعد الانتخابات وانتهاءً بإعلان النتائج، للوقوف على مجريات العملية الانتخابية بتفاصيلها كافة، وذلك ليتمكن الباحث من إجراء المقارنة اللازمة في هذا الجانب بين انتخابات 2004-2005 وانتخابات 2012.

¹ قرار مجلس الوزراء الفلسطيني في رام الله رقم (13/28/03 م.و/س.ف) لعام 2009م، 2009/12/14.

1:3:4 موعد إجراء الانتخابات

لقد رافق الإعلان عن إجراء انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية الثانية نوع من الإرباك، نتيجة لتعيين أكثر من موعد لإجرائها ومن ثم إلغاؤه أو تأجيله، قبل أن تجرى فعلياً بتاريخ 2012/10/20، وكان أول موعد بقرار من مجلس الوزراء في رام الله بتاريخ 2010/2/8 حدد بموجبه يوم 2010/7/17 موعداً لإجرائها في الهيئات المحلية الفلسطينية كافة، في الضفة الغربية وقطاع غزة¹، إلا أنه ما لبث أن أصدر قراراً بتاريخ 2010/4/25 يقضي بتأجيلها في قطاع غزة فقط لتمكين لجنة الانتخابات المركزية من إكمال متطلبات عقدها وفقاً لأحكام القانون حسب ما جاء في نص القرار²، ثم أصدر مجلس الوزراء قراراً بتاريخ 2010/6/10 ألغى بموجبه قراراته السابقة بهذا الشأن من العام نفسه، وأشار في المادة الثانية من القرار إلى إجرائها في موعد لاحق لم يُحدد تاريخه³.

وتباينت ردود الأفعال على قرار إلغاء موعد إجراء الانتخابات المحلية بين مؤيد ومعارض، وذلك تبعاً للمنطلقات السياسية أو المهنية لأصحاب هذه المواقف، وفي استعراض لهذه المواقف، نجد أن موقف لجنة الانتخابات المركزية بصفتها الهيئة المشرفة على العملية الانتخابية، تمثل في البيان الذي أصدرته بتاريخ 2010/6/10، وضحت فيه بأنها تلقت قرار مجلس الوزراء الذي يقضي بتأجيل موعد الانتخابات المحلية التي كانت مقررة بتاريخ 2010/7/17، وعبرت في البيان عن أملها في أن لا يكون لقرار التأجيل أي أثر على الإرث الديمقراطي في فلسطين⁴.

ومن المواقف ذات الصلة بقرار التأجيل هو موقف وزارة الحكم المحلي، بصفتها المرجعية الرسمية لمجالس الهيئات المحلية، فهي جزء من القرار، باعتبارها إحدى الوزارات المُمثلة في مجلس الوزراء - صاحب القرار - حيث أصدرت الوزارة بياناً بررت فيه قرار

¹ قرار مجلس الوزراء رقم (13/36/01/م.و.س.ف) بشأن انتخابات مجالس الهيئات المحلية، رام الله 2010.

² قرار مجلس الوزراء رقم (13/46/02/م.و.س.ف) بشأن موعد انتخابات مجالس الهيئات المحلية، رام الله 2010.

³ قرار مجلس الوزراء رقم (13/A52/01/م.و.س.ف) بشأن انتخابات مجالس الهيئات المحلية، رام الله 2010.

⁴ الانتخابات الفلسطينية - إعادة تقييم، مرجع سابق، ص 63، 35.

التأجيل، وقالت بأنه جاء بناء على طلب عدد من الدول الصديقة لإفساح المجال لإنجاح جهود المصالحة، ورفع الحصار عن قطاع غزة¹.

وعلى صعيد الموقف السياسي للفصائل الفلسطينية، نجد أن موقف حركة "فتح" قد تماهى مع قرار مجلس الوزراء في تأييد قرار التأجيل، واعتبرت الهدف منه إعطاء فرصة لجهود المصالحة، وألقت باللوم على حركة "حماس" لعدم سماحها للجنة الانتخابات المركزية من تحديث سجل الناخبين في قطاع غزة. في حين عزت حركة "حماس" قرار التأجيل إلى ما وصفته احتدام الخلافات داخل حركة "فتح"، واعتبرت ذلك مؤشراً على أن الهدف من قرار إجراء الانتخابات في الأصل لم يكن وراءه سوى أسباب فئوية².

اليسار الفلسطيني المتمثل بالجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية وبعض الفصائل كحزب الشعب والاتحاد الديمقراطي الفلسطيني "فدا" فلم يكن اختلاف يذكر بين مواقفهم، فقد عارضوا قرار إلغاء الانتخابات، واعتبر بعضهم هذا القرار ضربة للديمقراطية في فلسطين وأنه غير مبرر، وطالبوا بالتراجع عن هذا القرار والعمل على إجراء الانتخابات في موعدها³.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أدان بشدة سياسة التعيينات في الهيئات المحلية، واعتبرها حرمان للمواطن من اختيار ممثليه في الهيئات المحلية بحرية وإرادة مستقلة، إلا أن موقفه جاء مرحباً بقرار مجلس الوزراء في إلغاء الانتخابات، واعتبره يخدم المطالبة بضرورة توفير الأجواء والبيئة المناسبة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة تعكس إرادة الناخبين⁴. وأكدت مؤسسة الضمير على استحالة إجراء انتخابات الهيئات المحلية دون توافق وطني يوفر الأجواء المناسبة لإجرائها⁵.

¹ الانتخابات الفلسطينية - إعادة تقييم، مرجع سابق، ص 36.

² المرجع السابق، ص 37.

³ المرجع السابق. ص 37.

⁴ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، بيان صحفي بشأن قرار مجلس الوزراء إلغاء الانتخابات المحلية، 2010/6/15.

⁵ المركز الفلسطيني للإعلام، بيان لمؤسسة الضمير بتاريخ 2011/2/14، الشبكة العنكبوتية،

<http://bit.ly/1AAJYMU>

ولم تُسلّم بعض القوائم الانتخابية المرشحة للانتخابات بقرار الإلغاء، وإنما لجأت لرفع قضية لدى محكمة العدل العليا للطعن بالقرار، وبالفعل وبعد عدة جلسات وبتاريخ 2010/12/13 صدر قرار من المحكمة العليا بإلغاء قرار مجلس الوزراء القاضي بتأجيل الانتخابات¹، وتنفيذاً لقرار المحكمة، أصدر مجلس الوزراء قراراً بتحديد يوم 2011/7/9 موعداً لإجراء الانتخابات في الهيئات المحلية كافة²، وما لبث أن أصدر مجلس الوزراء قراراً يقضي بتأجيل موعد الانتخابات إلى موعد آخر هو يوم 2011/10/22³، ثم صدر قرار آخر من مجلس الوزراء بتاريخ 2011/7/27 يؤكد على موعد إجرائها بتاريخ 2011/10/22⁴.

وفي خطوة اعتبرتتها بعض المراكز الحقوقية غير قانونية هو إصدار قرار رئاسي بتاريخ 2011/8/22 يقضي بتأجيل الانتخابات التي كانت مقررة يوم 2011/10/22 حتى تتوفر الظروف المناسبة لإجرائها، ولم يتم تحديد موعد لذلك⁵، حيث أن هذا الإجراء - التأجيل - إذا ما اقتضت الضرورة والمصلحة، وبناءً على المادة (5) من قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية، يكون فقط بقرار من مجلس الوزراء وبناءً على طلب لجنة الانتخابات المركزية وليس بقرار من الرئيس، وفي ذلك مخالفة قانونية صريحة⁶. ضمن مسلسل تحديد المواعيد وتأجيلها، والذي كانت كانت آخر حلقاته قرار مجلس الوزراء في رام الله بتحديد يوم 2012/10/20 موعداً لإجرائها، ثم عاد مجلس الوزراء وأكد على هذا القرار بإجرائها في الموعد نفسه، وبهذا يكون الموعد النهائي والأخير ضمن سلسلة المواعيد السابقة⁷.

يرى الباحث وفي تعقيبه على تحديد عدة مواعيد لإجراء الانتخابات ومن ثم تأجيلها عدة مرات، أن القائمين على العملية الانتخابية وبعض المشاركين فيها قد وقعوا في تناقض، فالرئاسة

¹ قرار محكمة العدل العليا رقم 2010/531، بتاريخ 2010/12/13.

² قرار مجلس الوزراء رقم (13/82/01 م.و.س.ف) بشأن انتخابات مجالس الهيئات المحلية، رام الله 2011.

³ المرجع السابق.

⁴ قرار مجلس الوزراء رقم (13/97/01 م.و.س.ف) بشأن التأكيد على إجراء انتخابات مجالس الهيئات المحلية، رام الله 2011.

⁵ القرار الرئاسي رقم (105) لسنة 2011.

⁶ قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية لعام 2005 وتعديلاته، مادة رقم (5).

⁷ معن شحدة ادعيس، الانتخابات المحلية في عام 2012، مرجع سابق، ص 13.

والحكومة ووزارة الحكم المحلي في رام الله وحركة فتح كانوا من أول الداعين والداعمين والمتحمسين لإجراء الانتخابات، وهم أنفسهم كانوا مع قرار التأجيل، فكيف كان ذلك؟ وفي الوقت نفسه إن الرئاسة التي يفترض أن تكون حارسة للقانون وحريصة عليه، هي من خالفه في إعلانها لقرار التأجيل الذي لا يعد من اختصاصاتها وفق القانون، فلماذا كان ذلك أيضاً؟

ومن المبررات التي سبقت لتأجيل الانتخابات هو إعطاء فرصة لجهود المصالحة، لكن بعض قرارات إلغاء الانتخابات أو تأجيلها جاء قبل ساعات من الموعد المحدد لتسجيل قوائم المرشحين لدى لجنة الانتخابات، علاوة على ذلك فلم يتم الأخذ برأي بعض المراكز الحقوقية التي حذرت من إجراء الانتخابات في ظل حالة الانقسام التي يعيشها النظام السياسي الفلسطيني.

2:3:4 التسجيل للانتخابات

أوكل للجنة الانتخابات القيام بإجراء التحضيرات اللازمة لكل ما يتعلق بالعملية الانتخابية حسب القانون، وأولى هذه الإجراءات إعداد سجل الناخبين، كأهم المتطلبات المسبقة للعملية الانتخابية، وفي كل المواعيد التي حددت للانتخابات كانت تتم دعوة الناخبين غير المسجلين لإضافة أسمائهم للسجل الانتخابي.

وعمليات تسجيل الناخبين التي سبقت الانتخابات المحلية عام 2012، أجريت فيها عملية التسجيل لمدة (5) أيام في الفترة ما بين 5-2012/8/9، وكانت في (754) مركز للتسجيل، وبلغ عدد المواطنين المسجلين في سجل الناخبين مع انتهاء فترة التسجيل للانتخابات الهيئات المحلية المقررة بتاريخ 2014/10/20 ولجميع محافظات الضفة الغربية بما فيها القدس (968,675) من أصل إجمالي عدد المؤهلين للتسجيل والبالغ عددهم (1,294,603) أي بنسبة تسجيل بلغت 74%¹.

¹ لجنة الانتخابات المركزية، تقرير الانتخابات المحلية 2012، مرجع سابق، ص 21-23.

3:3:4 القوائم الانتخابية والترشح للانتخابات

وفقاً للأحكام العامة وأهلية الترشح التي نصت عليها القوانين ذات الصلة بالانتخابات المحلية الفلسطينية، فإن المدة المتاحة للمرشحين لتسجيل قوائمهم تمتد لعشرة أيام، تبدأ قبل (44) يوم من اليوم المحدد للاقتراع. وحسب النظام الانتخابي الذي أجريت بناء عليه الانتخابات - النظام النسبي الكامل - فإنه لا يجوز الترشح إلا من خلال قوائم انتخابية مغلقة، بحيث لا يقل عدد مرشحي القائمة الواحدة عن أغلبية عدد المقاعد المخصصة لكل هيئة محلية، فعلى سبيل المثال إذا كان عدد أعضاء مجلس هيئة محلية ما، هو (11) عضواً، فإنه لا يتم قبول تسجيل القائمة لدى لجنة الانتخابات المركزية إذا قلَّ عدد أعضائها عن (6) مرشحين¹.

أعلنت لجنة الانتخابات المركزية عن فتح باب الترشيح للانتخابات الهيئات المحلية ابتداء من يوم السبت الموافق 2012/9/1 ولمدة (10) أيام تنتهي بتاريخ 2012/9/10، وتم تمديد فترة الترشيح ليوم إضافي تعويضاً عن أحد الأيام التي صادفت يوم إضراب وسائل النقل العام كما صرحت بذلك لجنة الانتخابات المركزية، وبقيت أبواب اللجنة مشرعة حتى منتصف ليل يوم 2012/9/11 بانتظار وصول مندوبي القوائم المتأخرة ليتمكنوا من تسجيل قوائمهم².

ويرى الباحث، أن تمديد فترة الترشح ليوم إضافي هو مخالفة صريحة للقانون، ولم يرد في القانون ما يخول لجنة الانتخابات تمديد فترة الترشيح، فقد جاء في نص المادة (15) من القانون "يبدأ قبول طلبات الترشيح... ويستمر لمدة عشرة أيام، ولا تقبل طلبات الترشيح بعد المدة المذكورة"³، إلا أن الضعف الشديد في الإقبال على الترشح وتسجيل القوائم، كانا السبب الرئيس في تمديد فترة الترشح ليوم آخر، لدرجة أنه مع انتهاء المدة المحددة - قبل يوم التمديد - لم يطرق باب اللجنة لتسجيل قوائم المرشحين إلا عدد محدود لم يتجاوز عدد أصابع اليدين، وتجنباً لفشل الدعوة لإجراء الانتخابات، تم التمديد ليوم إضافي، حُشدت خلاله الجهود وأجريت الاتصالات للحث على الترشح.

¹ لجنة الانتخابات المركزية، تقرير الانتخابات المحلية 2012، مرجع سابق، ص 25.

² المرجع السابق، ص 26.

³ قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم (10) لسنة 2005 وتعديلاته.

وإن المبررات التي ساقتها لجنة الانتخابات المركزية للتمديد والمتمثلة بإضراب وسائل النقل العمومية لم تكن مقنعة، لأن إضراب وسائل النقل كان ليوم واحد أثناء فترة الترشيح، وهذا الأمر لم يكن بحال من الأحوال مبرراً للتمديد، وذلك لأن الإضراب لم يشمل وسائل النقل كافة ولم ينجم عنه تعطل الحركة المرورية في الضفة الغربية، وبإمكان أي شخص الوصول بمركبته الخاصة إلى أي مكان يريده في مختلف أنحاء الضفة الغربية، أضف إلى ذلك فإن تشكيل قائمة من عدة أشخاص وتسجيلها من أحزاب مارست العمل السياسي، ولديها تجارب انتخابية سابقة قد لا يستغرق سوى عدة ساعات، لأن اختيار أعضاء القائمة ليس بالضرورة أن يكون وليد اللحظة وإنما يُعد له مسبقاً، وبمجرد الإعلان عن موعد الانتخابات، وتكون فترة الترشيح هي لتسليم القوائم ليس إلا.

وكان من أسباب تأخر تسجيل القوائم، واضطرار لجنة الانتخابات المركزية لتمديد فترة تسجيل القوائم ليوم آخر، وبقاء مقر اللجنة مفتوحة لساعات متأخرة من الليل، هو في الدرجة الأولى عدم اكتراث شريحة كبيرة من المجتمع بالعملية الانتخابية، وبعض الأسباب الأخرى ومنها:

(1) الخلافات بين أعضاء القوائم حول المناصب وترتيب كل عضو في القائمة.

(2) صعوبة الموازنة بين العائلات لتحقيق التوافق بينها.

(3) تحديد أكثر من موعد للانتخابات ومن ثم تأجيلها، أضعف الثقة في إمكانية إجرائها.

(4) حالة ضعف الثقة السياسية التي تسود في المجتمع الفلسطيني.

كان عدد القوائم التي سُجلت لدى لجنة الانتخابات المركزية وتم اعتمادها هي (518) قائمة، في حين تم رفض (28) قائمة، وانسحاب (31) قائمة، ضمت القوائم المعتمدة (5109) مرشحا يمثلون (272) هيئة محلية، بمعدل (18.7) مرشح لكل هيئة محلية، وأن (82) هيئة

محلية لم يترشح فيها أي قائمة، بنسبة 23% من مجمل عدد الهيئات المحلية في الضفة الغربية البالغة (354) هيئة¹.

أشارت لجنة الانتخابات المركزية إلى أن مجلس الوزراء الفلسطيني في رام الله قرر منح الهيئات التي لم تتقدم بقوائم للترشح للانتخابات فرصة للمشاركة من خلال تعيين موعد جديد للانتخابات في تلك الهيئات، وكذلك فعل مع الهيئات التي لم تتقدم فيها قوائم للمرة الثانية، تحت مسمى الانتخابات التكميلية الأولى والثانية².

ومع انتهاء الانتخابات المحلية 2012، والتكميلية الأولى والثانية تبين أن إجمالي عدد القوائم الانتخابية التي اعتمدت لدى لجنة الانتخابات بلغ (673)، بعد رفض (33) قائمة، وانسحاب (44) قائمة، لتنتهي الانتخابات بخوض (651) قائمة تشكلت من مختلف التوجهات السياسية والمستقلين، كما هو موضح في جدول (4-1)³.

¹ لجنة الانتخابات المركزية، تقرير الانتخابات المحلية 2012، مرجع سابق، ص 27.

² المرجع السابق، ص 26.

³ المرجع السابق، ص 55-232.

جدول (4-1) يوضح عدد القوائم التي ترشحت للانتخابات وفق انتمائها الحزبي وآلية خوضها الانتخابيات¹.

الرقم	الانتماء	عدد القوائم		المجموع
		قوائم الانتخاب	قوائم التزكية	
1	فتح	89	148	237
2	مستقلين	234	22	256
3	ائتلاف	33	40	73
4	جبهة ديمقراطية	29	0	29
5	حزب الشعب	20	0	20
6	جبهة شعبية	13	1	14
7	المبادرة الوطنية	13	0	13
8	جبهة النضال الشعبي	4	1	5
9	حركة وطن	2	0	2
10	فدا	2	0	2
المجموع		439	212	651

وفي قراءة للبيانات الواردة في الجدول أعلاه حول القوائم الانتخابية: أعدادها وانتمائها، وآلية خوضها الانتخابات، وإذا ما استثنينا القوائم الحزبية المحضة، حيث الوضع الاعتيادي لها في هذا الجانب، يتضح أن هناك زيادة ملحوظة في القوائم التي فازت بالتزكية، إضافة لخوض الانتخابات بعدد كبير من قوائم المستقلين وبعض منها كان بائتلاف أكثر من حزب أو حركة في قائمة واحدة، وللوقوف على هذا الأمر لمحاولة تفسيره وتقديم وجهة نظر بشأنه، سيستعرض الباحث الأسباب والظروف التي أحاطت بتشكيلها وخروجها كل منها على هذا النسق.

4:3:1 قوائم التزكية أو "التوافق"

إن قوائم التوافق، أو فوز القائمة بالتزكية يعني فيما يعنيه أنه في دائرة ما من الدوائر الانتخابية لم يتقدم في الترشح للانتخابات سوى قائمة واحدة، بمعنى عدم وجود منافس لهذه

¹ لجنة الانتخابات المركزية، تقرير الانتخابات المحلية 2012، مرجع سابق، ص 55-232.

القائمة من قوائم أخرى لمرشحين آخرين في تلك الدائرة، ولأول وهلة، وعندما يذكر فوز قائمة بالتزكية أو قائمة واحدة فقط تم التوافق عليها للترشح في الانتخابات، فإنه يتبادر إلى الذهن بأننا في مجتمع مثالي، يغلب عليه الإيثار وتغليب المصلحة العامة على المصالح الشخصية والحزبية والعائلية، ولربما ضمت هذه القائمة بين أعضائها ما لا يختلف عليهم أحد، أو أنها تشكلت من كفاءات يصعب على أحد مجاراتها، وبالتالي لا يعقل منافستها في قوائم أخرى، وفي إشارة للعدد الكبير من قوائم هذا النوع، والتي ترشحت على هذه الشاكلة في انتخابات الهيئات المحلية 2012، ربما يسأل سائل: هل هذا ما حصل فعلاً؟ هل كانت هذه القوائم الخيار الوحيد لمجتمع الناخبين؟ وهل مثلت شرائح مجتمع الناخبين كافة وشملت تطلعاتهم؟ وهل ضمت بين أعضائها كفاءات من الصعب منافستها؟ وهل؟ وهل؟....

لقد بلغ عدد الهيئات المحلية التي ترشحت بقائمة واحدة في انتخابات الهيئات المحلية 2012، (212) هيئة محلية من أصل (354) هيئة محلية شملتها الانتخابات في الضفة الغربية، أي بنسبة بلغت 60%¹، وهي نسبة عالية إذا ما قورنت بما كانت عليه نسبتها في الانتخابات الأولى عامي 2004-2005 حيث لم تتجاوز نسبتها 8%².

وعن أسباب هذه الظاهرة، يرى الباحث أن لهذا الأمر صلة وثيقة بالجو العام الذي أجريت فيه الانتخابات، حيث أجريت في ظل انقسام سياسي، وانتكاسة في الحريات العامة، وفي ظل استمرار الإجراءات التعسفية للاحتلال، علاوة على ذلك فقد رُسمت صورة سوداوية لدى المواطن عن العملية الانتخابية ونتائجها، جراء ما تمخّض عن الانتخابات المحلية والتشريعية التي سبقتها في الأعوام 2004-2005 و 2006 من انقسام وحصار وتعطيل للحياة العامة في الضفة الغربية وقطاع غزة، كل ذلك ولّد شعوراً لدى المواطن بعدم الاكتراث بالشأن العام، الذي تعتبر الانتخابات مظهراً من مظاهره، هذا على صعيد المواطن، أما على صعيد الأحزاب السياسية فإن من شارك في العملية الانتخابية وجدها فرصة لإيجاد مكاناً له في مجالس الهيئات

¹ لجنة الانتخابات المركزية، تقرير الانتخابات المحلية 2012، مرجع سابق، ص 8.

² خليل الشفاقي وجهاد حرب، الانتخابات الفلسطينية الثانية، مرجع سابق، ص 101.

المحلية في ظل غياب المنافس الأكبر لهذه الفصائل - حركة حماس - والذي بدخوله للعملية الانتخابية بالضرورة قد يؤدي لتقليص دور وتأثير هذه الفصائل، وكانت مقاطعة حركة حماس للانتخابات، عاملاً أساسياً وهاماً في خلو الساحة الانتخابية من المنافسة، لهذه الأسباب مجتمعة فقد جاءت نسبة قوائم التزكية عالية جداً.

ومن الممكن إضافة أسباب أخرى ساهمت في زيادة نسبة قوائم التزكية، ومن هذه الأسباب التهديدات بالفصل من التنظيم لأشخاص أبدوا رغبتهم في الترشح بقوائم مستقلة بمعزل عن تنظيمهم مما حدا بهم للتراجع عن قرار الترشح، كما كان للنظام الانتخابي النسبي دور كبير في عدم الترشح، وذلك لصعوبة إيجاد توليفة متناغمة من الأعضاء بإمكانها حصد عدد كبير من الأصوات تمكّنها من الفوز، في ظل تنامي النفوذ العائلي على حساب الفصائل¹، وبالتالي ساهم النظام الانتخابي النسبي في زيادة نسبة قوائم التزكية.

ومن الأسباب التي كانت وراء النسبة الكبيرة من قوائم التزكية هو النظام الانتخابي النسبي، الذي لم يفسح المجال لمرشحين كثر من خوض الانتخابات بشكل مستقل عن القوائم، حيث توجد صعوبات لدى كثير من المواطنين في تشكيل قائمة بشكل منفرد، مما أدى لحرمان الهيئات المحلية لكثير من الكفاءات².

2:3:3:4 قوائم المستقلين

وبالرجوع للجدول السابق جدول (4-1) فإن إجمالي عدد قوائم المستقلين هو الأكبر من بين أعداد القوائم المشاركة في الانتخابات، وهذا الأمر لا بد وأن يكون وراءه أسباب ينبغي التوقف عندها ملياً.

فقد بلغ عدد قوائم المستقلين (256) قائمة بنسبة قاربت 40% من إجمالي عدد القوائم التي ترشحت للانتخابات، وكان من ضمن هذه القوائم (22) قائمة فقط فازت بالتزكية، وباقي قوائم المستقلين وعددها (234) فازت بالانتخاب.

¹ إياد الرجوب، مقال بعنوان "يسألونك عن سبب العزوف عن الانتخابات"، صحيفة الحياة الجديدة، عدد 6065، بتاريخ 2012/9/20.

² عبد الكريم سدر، وكيل وزارة الحكم المحلي الفلسطيني لشؤون المديرية، مقابلة شخصية، رام الله، 2015/6/15.

ترجع أسباب هذا العدد الكبير من هذا النوع من القوائم في الانتخابات المحلية 2012 إلى عوامل كثيرة أهمها:

- الجو العام الذي جرت فيه الانتخابات وما صاحبه من انقسام سياسي وتضييق على الحريات العامة، ومقاطعة حركة "حماس" للانتخابات، وهذا بدوره أدى إلى تراجع دور الأحزاب السياسية وأعاد الاعتبار لدور العشائر والعائلات¹.

إن تراجع دور الأحزاب ليس وليد اللحظة الراهنة، لأن تشكيلها بالأساس لم يكن وفق الاعتبارات المؤسسية الحديثة مما يجعلها قادرة على مواجهة التحديات التي قد تتعرض لها " حتى أن بعضها عبارة عن هياكل سطحية تهدف إلى تعزيز موقع سياسي لأحد أو برنامج سياسي لمجموعة"².

- إن الانتخابات فرضت بقرار سياسي من أحد أقطاب النظام السياسي الفلسطيني ودون توافق سياسي ومجتمعي.

- أثرت مقاطعة حركة "حماس" للانتخابات تأثيراً سلبياً على درجة التنافسية في الانتخابات، وعلى نسبة المشاركة فيها، وبالتالي ساهم هذا الأمر بظهور عدد كبير لقوائم المرشحين المستقلين.

- الطريقة التي اتبعتها حركة "فتح" في تشكيل قوائمها، حيث اتبعت فيها نظرة فوقية لم يتم فيها الرجوع للقاعدة الجماهيرية العريضة للحركة، وعمدت إلى فرض أسماء المرشحين في القوائم خلافاً لرغبة الكثيرين من كوادرها ودون استشارتهم، مما ولد لديهم شعوراً بالإقصاء والتهميش، وهذا بدوره أدى لخروج الكثير من أبناء فتح وتمردهم على قرار الحركة الداعي

¹ عمر رحال، مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس"، مقابلة شخصية، رام الله 2013/9/25.

² عبد الستار قاسم، أزمة الحزب السياسي الفلسطيني، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، وقائع مؤتمر مؤسسة مواطن، ط1، رام الله 1996، ص 59.

لعدم تشكيل قوائم أو الترشح خارج إطار الحركة، واضطروهم لتشكيل قوائم منفصلة عن فتح وترشحوا كمستقلين¹.

• وبالرغم من خروج أكثر أعضاء قوائم المستقلين من عباءة "فتح"، وبرغم التهديدات التي تعرضوا لها وكان من بينها الفصل من الحركة، إلا أنها شكلت منافساً قوياً لها ولباقي الفصائل، لدرجة أنها تقدمت في الانتخابات على قوائم "فتح" نفسها وفي أهم المدن ذات الثقل السياسي كمدينة رام الله أو تلك التي تمثل معقلاً لحركة "فتح" كمدينة جنين.

3:3:3:4 قوائم الائتلاف

شكلت هذه القوائم في الانتخابات المحلية 2012 نسبة تزيد عن 10% من مجمل أعداد القوائم الانتخابية، وقد تشكلت من أكثر من حزب أو توجه سياسي، مثلت فتح الغالبية العظمى من مرشحي هذه القوائم، إضافة لباقي فصائل منظمة التحرير الفلسطينية ومستقلين.

وفيما يتعلق بدوافع تشكيل هذه القوائم، فقد اختلفت الدوافع من موقع لآخر ومن حزب لآخر ومن مرشح لآخر، فعلى صعيد حركة فتح فقد لجأت للدخول في ائتلاف مع أحزاب أخرى أو مع مرشحين مستقلين خشية من عدم تمكنها من تشكيل قائمة انتخابية أو خشية دخولها في منافسة منفردة أمام قوائم لها وزنها الجماهيري وبالتالي خسارتها، أو أنها سعت لائتلاف يضم شخصيات لها ثقل جماهيري قطعاً للطريق على قوائم أخرى قد تسعى لضمهم إليها، وأمر آخر هدفت إليه فتح من وراء الائتلاف وهو الحيلولة دون تشكيل أكثر من قائمة في الموقع الواحد، والاكتفاء بقائمة واحدة فقط لتفوز بالتركية وهذا يجنبها عناء الحملات الانتخابية والمنافسة، لكل هذه الأسباب أو لبعضها انخرطت فتح في قوائم انتخابية ائتلافية.

يرى الباحث أن دخول باقي الفصائل في ائتلافات انتخابية، كان الدافع الأكبر وراءه صغر حجم هذه الفصائل وضعف قاعدتها الجماهيرية، وبالتالي عدم تمكنها من بلوغ نسبة الحسم فيما لو خاضت الانتخابات منفردة، خاصة إذا ما كانت المنافسة أمام حركة كبيرة كحركة فتح،

¹ عمر رحال، مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس"، مقابلة شخصية، رام الله 2013/9/25.

أما عن ائتلافها مع حركة فتح فربما يكون السبب هو وعود فتح بضمهم في قوائمها ضمن المواقع المتقدمة في القائمة.

وهناك شكل آخر من أشكال القوائم الائتلافية ألا وهو ائتلاف أكثر من عائلة صغيرة مقابل عائلات أكبر منها قد تستحوذ على أغلب الأصوات فيما لو نافستها عائلات صغيرة بقوائم منفردة لكل منها، أو ائتلاف عائلات صغيرة مستقلة أمام أحزاب لها ثقلها الجماهيري.

4:3:4 الحملات والبرامج الانتخابية

تتمثل الحملات الانتخابية بالنشاطات التي يقوم بها المرشحون لغرض التعريف بأنفسهم والترويج لبرامجهم الانتخابية، وتعتبر الحملات الانتخابية من أبرز المظاهر التي توحى بوجود عملية انتخابية، وإن اشتداد الحملة الانتخابية بين المرشحين يعد مؤشراً على أهمية العملية الانتخابية، ومؤشراً كذلك على قوة المنافسة فيها، وعلى النقيض، فإن فتور الحملات الانتخابية يعد مؤشراً على عدم الاكتراث فيها وضعف التنافسية.

وغلّب نوع من الفتور على الحملات الانتخابية في الانتخابات المحلية 2012، ويعود ذلك بالدرجة الأولى لضعف التنافسية في تلك الانتخابات، فأغلب الهيئات المحلية لم تجر فيها انتخابات وفازت القوائم فيها دون إجراء تصويت، أما الهيئات التي جرى فيها انتخابات فقد كانت الحملات فيها ضعيفة إذا ما قورنت بالحملات الانتخابية في انتخابات 2004-2005، فعدم وجود منافسة قوية انعكس سلباً وبدرجة كبيرة على حملات المرشحين¹.

5:3:4 الاقتراع والفرز وإعلان النتائج

تتصدر هذه المرحلة أهمية بالغة من بين مراحل العملية الانتخابية؛ لأنها ثمرة للجهود التي بذلت في مراحل العملية الانتخابية التي سبقتها، فهي تحدد مصير إجراءات العملية الانتخابية نجاحاً أو فشلاً².

¹ كمال علاونة، مسيرة الانتخابات المحلية الفلسطينية في الضفة الغربية بخريف 2012... بين الونام والخصام، مرجع سابق.

² لجنة الانتخابات المركزية، تقرير الانتخابات المحلية 2012، مرجع سابق، ص 31.

وعند انطلاق انتخابات الهيئات المحلية بتاريخ 2012/10/20، هيأت لجنة الانتخابات المركزية في محافظات الضفة الغربية كافة (867) محطة اقتراع في (341) مركز اقتراع، و (129) محطة اقتراع في (59) مركز اقتراع للهيئات المحلية التي لم تشملها انتخابات 2012/10/20، والتي منحت فرصة إجراء الانتخابات التكميلية الأولى بتاريخ 2012/12/22، و (32) محطة اقتراع في (15) مركز اقتراع للانتخابات التكميلية الثانية بتاريخ 2013/6/1، وقد عملت لجنة الانتخابات على تجهيز هذه المراكز بالاحتياجات الفنية اللازمة لنجاح العملية الانتخابية، كخدمة الاتصالات والمواصلات والمواد والمحاضر اللازمة لعملية الاقتراع، بعد أن حددت إجراءات الاقتراع بالتفصيل وأهّلت الطاقم العامل وزودته بالأدلة والتعليمات اللازمة لتنفيذ وإدارة عملية الاقتراع والفرز، كما قامت اللجنة بتشكيل غرفتي عمليات: واحدة مركزية، وأخرى فرعية، وخط هاتف مجاني لمعالجة أية إشكالات قد تحدث في مراكز الاقتراع¹.

وبعد انتهاء الاقتراع باشرت طواقم لجنة الانتخابات بفرز الأصوات بحضور المراقبين وممثلي القوائم والوكلاء المعتمدين، وبدأت عملية عد الأصوات، ومع انتهاء عملية الفرز تبين أن ما نسبته 3.5% من مجموع أوراق الاقتراع باطلة².

وأعلنت لجنة الانتخابات المركزية عن نتائج الانتخابات المحلية 2012 بعد (24) ساعة من انتهاء عمليات الفرز، وكان الإعلان على ثلاثة مستويات: المستوى الأول وهو نشر محاضر الفرز على مدخل محطة الاقتراع، تضمن المحاضر تفاصيل النتائج، والمستوى الثاني نشر محاضر تجميع النتائج في مقر الهيئة المحلية، أما المستوى الثالث فكان بإعلان النتائج الأولية للانتخابات من خلال مؤتمر صحفي عقدته لجنة الانتخابات المركزية، ثم نشرت النتائج على موقعها الإلكتروني، وقد أعلنت النتائج النهائية بعد أن بتت المحكمة المختصة بالشكاوي والطعون³.

¹ لجنة الانتخابات المركزية، تقرير الانتخابات المحلية 2012، مرجع سابق، ص 31، 32.

² المرجع السابق، ص 35.

³ المرجع السابق، ص 36.

اعتمدت لجنة الانتخابات طريقة " سانت لوجي " * في احتساب النتائج وتوزيع المقاعد، ووفق القانون فقد اعتمدت نسبة الحسم للقوائم (8%) من مجموع الأصوات الصحيحة، وبموجب ذلك تم استبعاد القوائم التي لم تتجاوز نسبة الحسم¹.

4:4 الانتخابات التكميلية

لجأ مجلس الوزراء في رام الله لقرار لإعطاء فرصة ثانية وثالثة للهيئات التي لم تتمكن من الترشح بقوائم وتسجيلها في الانتخابات المحلية 2012، وهو ما عُرف بالانتخابات التكميلية²، وقد يُفهم منه أن هناك عملية انتخابية أنجز جزء منها، لكنها لسبب ما لم تكتمل، فهل هذا ما حصل فعلاً؟ وللإجابة عن هذا السؤال، يرى الباحث أن يعود للإطار القانوني الناظم للعملية الانتخابية، ليرى إن كان هذا الإطار يحوي في مضامينه ما يتعلق بهذا الموضوع وينظمه أم لا؟ وبالرجوع لقانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم (10) لسنة 2005 وتعديلاته، باعتباره القانون المنظم لعملية انتخابات الهيئات المحلية، والقرارات بقوانين ذات الصلة، نجد أن النصوص القانونية التي تطرقت للأسباب الممكنة لتأجيل الانتخابات المحلية أو إعادة إجرائها محدودة، ويسعى الباحث لاستعراضها ومحاولة قياس الحالات التي تم فيها التأجيل اعتماداً على تلك النصوص لمعرفة مدى سلامة هذه القرارات وما بُني عليها من قرارات.

وتضمن قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية، مواد ذات صلة بموعد إجراء الانتخابات المحلية وآليات تأجيلها ومبرراته، وكذلك بعض قرارات الرئيس بقانون، من هذه المواد: المادة

* تتلخص طريقة " سانت لوجي " لتحديد القوائم الفائزة في الانتخابات بأن يتم قسمة عدد الأصوات الصحيحة لكل قائمة على أرقام فردية (7، 5، 3، 1، ..) وذلك بعد استبعاد القوائم التي لم تحصل على نسبة الحسم، ثم يصار إلى ترتيب نواتج القسمة تنازلياً من أعلى ناتج وحتى أصغر ناتج بحسب العدد المطلوب من مقاعد مجلس الهيئة، وبحسب ترتيب النواتج تحصل القوائم على مقاعدها، بحيث يعطى المقعد الأول للقائمة التي حصلت على الناتج الأول، ويعطى المقعد الثاني للقائمة الحاصلة على الناتج الثاني، وهكذا حتى انتهاء توزيع كافة المقاعد.

¹ لجنة الانتخابات المركزية، تقرير الانتخابات المحلية 2012، مرجع سابق، ص 36.

² قرار مجلس الوزراء رقم (14/19/01 م/و/س.ف) لعام 2012 بشأن الانتخابات التكميلية في مجالس الهيئات المحلية، رام الله 2012/9/25.

رقم (4) و (5) و (16) من قانون رقم (10) لسنة 2005 والمادة (2) من قرار بقانون رقم (8) لسنة 2012.

حسب نص المادة رقم (4) في البند الأول منها، والذي تضمن " تجرى الانتخابات المحلية في جميع المجالس في يوم واحد، كل أربع سنوات بقرار يصدر من مجلس الوزراء"¹، وهذا ما حصل فعلاً حيث أصدر مجلس الوزراء قراراً يقضي بإجراء الانتخابات المحلية لجميع مجالس الهيئات المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي يوم واحد هو يوم 2010/7/17، وهذا قبل أن يتكرر تأجيل إجرائها أكثر من مرة فيما بعد²، وكان المخرج القانوني فيما إذا تعذر إجراؤها في يوم واحد، هو أن تجرى على مراحل وفق ما تقتضيه المصلحة العامة كما جاء في القرار الرئاسي³.

ولم يرد في القرار بقانون رقم (8) لسنة 2012 ما يوضح المعنى المقصود بتعذر إجرائها في يوم واحد، فهل يعني عدم التقدم بقائمة للترشح في هيئة محلية ما؟ أو عدم تمكن العائلات والفصائل من التوافق على قائمة مرشحين؟ هل يعني هذا أن إجرائها متعذر؟ وإذا كان كذلك وتم الاستناد لهذه المادة في التأجيل، فلماذا تم تأجيل الانتخابات التكميلية إلى مدة أكثر من أربعة أسابيع (من 2012/10/20 وحتى 2012/11/24)؟ هذا من جهة، ومن جهة أخرى هل كان تحديد الموعد أساساً بناء على طلب لجنة الانتخابات؟ ولماذا لم تجر الانتخابات في الموعد المحدد؟ وأجلت بقرار من مجلس الوزراء لأجل غير مسمى!

إن المادة (16) من قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية تضمنت نصاً " تقدم طلبات الترشيح... خلال المدة المنصوص عليها في القانون"⁴ والمدة المنصوص عليها في القانون

¹ قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم (10) لسنة 2005 وتعديلاته.

² قرار مجلس الوزراء رقم (13/36/01 م.و.س.ف) بشأن انتخابات مجالس الهيئات المحلية، رام الله 2010، مرجع سابق.

³ قرار بقانون رقم (8) لسنة 2012، بشأن تعديل قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم (10) لسنة 2005 المعدل، مرجع سابق.

⁴ قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم (10) لسنة 2005 وتعديلاته.

معروفة ومحددة، وهي عشرة أيام، ويعني ذلك أن أية قائمة تتقدم للترشح قبل المدة المحددة أو بعدها، ستكون مرفوضة ولن تُقبل، علاوة على ذلك فإن القانون لم يتضمن حلاً أو علاجاً لإشكالية عدم التقدم بقائمة للترشح للانتخابات، فمن أين جاءت إمكانية إعطاء فرصة ثانية وثالثة لهذه الهيئات بتقديم قوائمها؟ ولماذا لم تعط الهيئات التي لم تتقدم بقوائم للترشح في الانتخابات التكميلية الثانية فرصة ثالثة؟

ويرى الباحث أن قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم (10) لسنة 2005 وتعديلاته لم يتضمن نصاً صريحاً، أو علاجاً أو حلاً لمثل هذه الظاهرة، ربما لأنها نادراً ما كانت تحصل، وأن النصوص القانونية التي نظمت العملية الانتخابية، لم تتضمن ما يحدد الآليات الممكنة للتعامل معها.

إن القرارات التي اتخذت في أعقاب انتهاء الانتخابات التي جرت بتاريخ 2012/10/20 والتي على إثرها تقرر إجراء انتخابات تكميلية، لم تكن سوى اجتهادات من السلطة التنفيذية ممثلة بالحكومة في رام الله، تجنباً لفشل الانتخابات، ومن أجل توسيع المشاركة فيها.

يرى الباحث أن المبررات التي سبقت لقيام مجلس الوزراء بمنح فرصة ثانية وثالثة للانتخابات، هو عدم تقديم بعض الهيئات قوائم لها خلال الفترة المحددة للترشح، وهذا لا يعدو كونه هروباً من توضيح الأسباب الحقيقية وراء عدم الترشح بهذه النسبة؛ لأن وقت الترشح مُنح لجميع الهيئات وبالتساوي، بمعنى أنه كان هناك تكافؤ في الفرص بين جميع الهيئات سواء تلك التي تقدمت بقائمة أو تلك التي لم تتقدم، بل بالعكس فإن معنى القرار هو إعطاء هيئات محلية فرصاً أكثر من غيرها.

وقد يكون وراء قرار إجراء انتخابات تكميلية ثانية وثالثة هو إيصال رسالة لأطراف داخلية وأخرى إقليمية ودولية، أن الانتخابات جرت بحرية ونزاهة وتنافسية، وذلك من خلال إجمالي عدد الهيئات المحلية التي شاركت في الانتخابات، في إشارة إلى توفر أجواء ديمقراطية في الضفة الغربية، خلافاً لما يجري في قطاع غزة، الشق الآخر من الوطن، حيث رفضت حركة حماس إجراءها هناك في ظل أجواء الانقسام.

5:4 المشاركة في انتخابات الهيئات المحلية 2012

وتوصف المشاركة السياسية بأنها تعبير عن الانتماء وحافز للتغيير، وليست نشاطاً مادياً مجرداً، وإذا ما تعلقت بالانتخابات فإنها تعد مؤشراً على نزاهتها، وعلى مستوى عالٍ من الثقافة السياسية لدى أفراد المجتمع¹. إن عكس المشاركة هو المقاطعة أو الامتناع، وكما أن المشاركة مؤشر على نزاهة الانتخابات ومستوى عالٍ من الثقافة السياسية، فإن عدم المشاركة يُعد مؤشراً سلبياً على نزاهتها ومؤشراً على تدني الوعي والثقافة السياسية السائدة في المجتمع؛ لأن المشاركة في الانتخابات تعتبر من أكثر أنشطة المشاركة السياسية شعبية، كما تشير كثير من الأدبيات².

وتقرر إجراء انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية 2012 في (354) هيئة محلية في الضفة الغربية، وكانت في أجواء يسودها الفتن وحالة من عدم الاكتراث، ومن أجل معرفة أسباب هذه الحالة والوقوف على خلفياتها، سيتم استعراض حجم المشاركة ونوعها في تلك الانتخابات: ترشحا واقتراعا، ومن ثم السعي لتحليل هذه المشاركة وبيان أثرها على نسبة المشاركة فيها.

وبعد إتمام إجراءات العملية الانتخابية في مراحلها الثلاث: المحلية 2012، والتكميلية الأولى، والتكميلية الثانية، تبين أن التصويت في الانتخابات اقتصر على (124) هيئة محلية فقط، من أصل (354) هيئة محلية في الضفة الغربية، وأن (216) هيئة محلية فازت بالتزكية دون إجراء انتخابات، بمعنى أن ما نسبته 61% من الهيئات لم تجر فيها انتخابات وما نسبته 35% فقط جرى فيها انتخاب، وأن (14) هيئة محلية لم تتمكن من التوافق على تشكيل قوائم لدخول الانتخابات بعد أن منحت ثلاث فرص لذلك، ونسبتها 4%³.

¹ علي شاتي، الانتخابات والمجالس البلدية والقروية في ظل السلطة الفلسطينية، رسالة جامعية- جامعة النجاح 2003، ص 94.

² محمود ميعاري، الثقافة السياسية في فلسطين "دراسة ميدانية"، سلسلة دراسات إستراتيجية، من منشورات معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، فلسطين 2003، ص 59.

³ لجنة الانتخابات المركزية، تقرير الانتخابات المحلية 2012، مرجع سابق، ص 265-271.

ومن بين الهيئات التي شملها قرار الانتخابات (98) هيئة " مجلس بلدي" و(246) هيئة " مجلس قروي"، و (10) هيئة " مجلس محلي". جرى التصويت في (54) هيئة محلية من الهيئات التي تمثل مجالس بلدية بنسبة وقدرها 55%، و (44) هيئة فازت بالتركية ونسبتها 45%، جرى التصويت في (3) مجالس محلية بنسبة 30% منها و(6) فازت بالتركية ونسبتها 60% و مجلس محلي واحد لم تجرى فيه انتخابات بأي شكل من الأشكال، أما الهيئات التي تمثل مجالس قروية وجرى فيها التصويت فكان عددها (67) ونسبتها 27%، وباقي المجالس القروية وعددها (179) فكان منها (166) من فاز بالتركية ونسبتها 67% وهناك (13) مجلساً قروياً لم تجر فيها الانتخابات نهائياً¹.

وتجدر الإشارة، وبالأستناد للنسب والإحصائيات الواردة، إلى أن مدن ومراكز المحافظات في الضفة الغربية كافة قد جرى فيها انتخابات وتصويت، خلافاً للقرى والبلدات الصغيرة التي لم تجر في أغلبها انتخابات وفازت بالتركية، وبغض النظر عن نسبة المشاركة في تلك المدن، فإن ذلك يعد مؤشراً على أن الثقافة السياسية ومستوى الوعي لدى سكان المدن أفضل منه في القرى.

1:5:4 المشاركة في الترشح

بلغ عدد المرشحين (5109) مرشحاً، منهم (4878) من الذكور و(1612) من الإناث، كان ذلك بعد أن فتحت لجنة الانتخابات المركزية باب الترشح لانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية 2012، ولمدة (10) أيام في الفترة المحددة من 1-11/9/2012، مع تمديد يوم واحد تعويضاً عن اليوم الذي تصادف فيه إضراب وسائل النقل العمومي، كما أشارت بذلك لجنة الانتخابات المركزية،².

ولما كان عدد الهيئات التي لم يتقدم فيها قوائم مرشحين عاليا نسبياً في انتخابات 2012، حيث بلغ عددها (82) بما يقارب ربع الهيئات المحلية في الضفة الغربية، فقد اتخذ مجلس

¹ لجنة الانتخابات المركزية، تقرير الانتخابات المحلية 2012، مرجع سابق، ص 265-271.

² المرجع السابق، ص 26-27.

الوزراء قراراً بإعطاء فرصة أخرى لهذه الهيئات لإجراء انتخابات فيها، فيما أصبح يعرف بالانتخابات التكميلية الأولى، وعند تكرار هذا الأمر بعدم ترشح قوائم لعدد من الهيئات بعد الانتخابات التكميلية الأولى، بادر مجلس الوزراء في رام الله ثانيةً بإعطاء فرصة أخرى لانتخابات تكميلية ثانية كما أصبح يطلق عليها فيما بعد¹.

جدول (4-2) حالات الترشح في الانتخابات المحلية الثانية وأعداد قوائم المرشحين ونسبهم إلى عدد الدوائر الانتخابية²

المرحلة	هيئات ترشحت فيها قائمة واحدة	هيئات ترشحت فيها أكثر من قائمة	هيئات لم ترشح فيها أية قائمة	مجموع الهيئات المحلية المعتمدة	عدد القوائم الانتخابية المعتمدة	عدد المرشحين	نسبة عدد القوائم إلى عدد الهيئات	نسبة عدد المرشحين إلى عدد الهيئات
الانتخابات المحلية 2012	179	93	82	354	518	5109	1.46	14.43
التكميلية الأولى	23	24	35	82	107	1001	1.3	12.20
التكميلية الثانية	14	8	14	36	48	380	1.3	10.55

2:5:4 المشاركة في الاقتراع

تبين أن عدد المقترعين بعد إغلاق مراكز الاقتراع في تمام الساعة السابعة من مساء يوم 2012/10/20، بعد أن مضى على فتحها (12) ساعة كان (277339) من أصل إجمالي عدد الناخبين المؤهلين للاقتراع والبالغ عددهم (505600) أي بنسبة بلغت 54،9%، أما عدد المقترعين في الانتخابات التكميلية الأولى بتاريخ 2012/12/22 فقد بلغ (32598) من أصل العدد الإجمالي للناخبين المؤهلين للاقتراع والبالغ عددهم (71382) بنسبة بلغت 45،7%، وفي الانتخابات التكميلية الثانية بتاريخ 2013/6/1 كان عدد المقترعين (11049) من أصل عدد

¹ لجنة الانتخابات المركزية، تقرير الانتخابات المحلية 2012، مرجع سابق، ص 26-27.

² المرجع السابق.

الناخبين المؤهلين البالغ (19429) بنسبة اقتراع بلغت 56.9%، وبهذا يكون إجمالي عدد المقترعين في المراحل الثلاث هو (320986) من أصل إجمالي عدد الناخبين المؤهلين للاقتراع البالغ عددهم (596411) أي بنسبة اقتراع 53.8%، في حين أن 3.5% من إجمالي عدد أصوات الناخبين كانت أوراق اقتراع باطلة¹.

جدول (3-4) نسبة الاقتراع وعدد الناخبين والمقترعين وعدد المقاعد في المدن مراكز المحافظات في الضفة الغربية

المدينة	عدد السكان	أصحاب حق الاقتراع	عدد المقترعين	عدد الأصوات الصحيحة	نسبة التصويت	مجموع المقاعد
جنين	44,082	17318	7,662	7324	44%	15
طولكرم	56,364	27350	15,534	14935	56.8%	15
طوباس	20,670	9759	6,984	6295	71.5%	15
نابلس	140,012	61470	25,036	23487	40.7%	15
قلقيلية	46,975	17732	9,670	9092	54.5%	15
سلفيت	10,013	5370	4,160	3804	77.4%	15
البيرة	43,622	14969	4,217	3981	28%	15
رام الله	31,355	13490	6,024	5813	44.6%	15
أريحا	21,191	9606	4,473	4209	46.5%	15
بيت لحم	28,593	12828	6760	6514	52.7%	15
الخليل	196,720	59509	20081	19472	33.7%	15
المجموع	639597	249401	110601	104926	44.3%	165

وإذا ما قورنت نسبة الاقتراع بنسبة الهيئات التي جرت فيها الانتخابات، فإننا نلاحظ أن نسبة الاقتراع 53.8% هي نسبة كبيرة، ويؤشر ذلك على عدد السكان الكبير نسبياً (639597) نسمة في التجمعات التي جرت فيها الانتخابات بما نسبته 45% من العدد الإجمالي لسكان الهيئات التي جرت فيها الانتخابات، باعتبار أن كبرى المدن والمتمثلة بمراكز المحافظات قد شملها الاقتراع ولم يكن فوزها بالتركية، حيث أن نسبة المقترعين في (11) مدينة في الضفة

¹ لجنة الانتخابات المركزية، تقرير الانتخابات المحلية 2012، ص 34.

الغربية متمثلة بمراكز المحافظات تزيد عن (33%) من إجمالي عدد المقترعين في جميع الهيئات التي جرت فيها الانتخابات، وقد صوتت لانتخاب (165) عضواً، بمعنى أن (33%) من عدد المقترعين صوت لاختيار (12%) من المقاعد في حين أن (67%) من عدد المقترعين صوت لاختيار (87%) من المقاعد في باقي الهيئات المحلية التي جرى فيها انتخابات وعددها (123) هيئة وصوتت جميعها لانتخاب (1363) عضواً.

3:5:4 المشاركة الحزبية

تنافست في الانتخابات المحلية 2012 التي جرت وفق نظام التمثيل النسبي الكامل ثلاثة توجهات أساسية هي: حركة فتح (كبرى فصائل منظمة التحرير الفلسطينية وحزب السلطة الرئيسي)، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وحزب الشعب، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والمبادرة الوطنية وجبهة النضال الشعبي، وحركة وطن، والاتحاد الديمقراطي الفلسطيني "فدا"¹، إضافة لمستقلين بعضهم مثل عائلات وعشائر، وكثير ممن خرج من عباءة حركة فتح وتمرد على قراراتها ترشحوا بصفة مستقلين²، في حين قاطعت العملية الانتخابية حركتا حماس والجهد الإسلامي.

¹ لجنة الانتخابات المركزية، تقرير الانتخابات المحلية 2012، مرجع سابق، ص 55-70.

² فايز أيوب الشيخ، "فتح" تنفرد بالانتخابات المحلية في الضفة الغربية، الرسالة نت، مقال بتاريخ 2012/5/16، الشبكة العنكبوتية <http://bit.ly/1xbf1Tx>

² جهاد حرب، "فتح" غاربة أم هاربة، وكالة معا وموقع تلفزيون نابلس، 2012/11/2، <http://on.fb.me/1EZb07b>

جدول (4-4) عدد الأصوات التي حصل عليها المرشحون وعدد المقاعد حسب الانتماء الحزبي للمشاركين في الانتخابات المحلية الثانية في مدن مراكز المحافظات¹.

مجموع المقاعد	عدد المقاعد				نسبة التصويت	أصحاب حق الاقتراع	عدد الأصوات الصحيحة للمرشحين	عدد الأصوات				المدينة
	بأقي الفصائل	انتلاف	مستقلون	فتح				بأقي الفصائل	انتلاف	مستقلون	فتح	
15	2	5	8	0	%44	17318	7324	1145	2312	3867	-	جنين
15	2	2	3	8	%56.8	27350	14935	2844	1797	2425	7869	طواكرم
15	0	5	10	0	%71.5	9759	6295	0	2121	4174	-	طوباس
15	0	5	10	0	%40.7	61470	23487	0	9484	14003	-	نابلس
15	0	0	5	10	%54.5	17732	9092	0	574	2684	5834	قلقيلية
15	0	9	6	0	%77.4	5370	3804	0	2170	1634	-	سلفيت
15	0	0	4	11	%28	14969	3981	0	0	1033	2948	البيرة
15	0	0	15	0	%44.6	13490	5813	0	0	5813	-	رام الله
15	2	0	1	12	%46.5	9606	4209	666	0	400	3143	أريحا
15	0	0	8	7	%52.7	12828	6514	0	395	3398	2721	بيت لحم
15	0	0	5	10	%33.7	59509	19472	1310	0	8032	10130	الخليل
165	المجموع الكلي لعدد مقاعد المدن				%50	249401	104926	مجموع الأصوات للمرشحين في كافة المدن				

¹ لجنة الانتخابات المركزية، تقرير الانتخابات المحلية 2012، مرجع سابق، ص 55-232.

وفي ظاهر الأمر، لا تكاد تختلف مبررات الأحزاب ودوافعها تجاه المشاركة في العملية الانتخابية، فكافة الفصائل المشاركة ترى في الانتخابات استحقاقا وطنيا وديمقراطيا لتمكين المواطن من اختيار من يمثله على المستوى المحلي¹، وفي الانتخابات تجديد لشرعية مجالس الهيئات المحلية، ويساهم في ضخ دماء جديدة لخدمة المواطن من خلال الهيئات المحلية، وترى أنه لا يجوز بحال من الأحوال تعطيل خدمة المواطنين بعدم إجرائها².

ويرى الباحث أن الأسباب والدوافع التي حدثت بالفصائل لخوض الانتخابات إضافة لما ساقته تصريحات الناطقين باسم الفصائل، وربما كانت أسباب أخرى عديدة لم يتم التصريح بها، من قبيل أن "فتح" استثمرت غياب حركة "حماس" منافسها الأكبر في الساحة السياسية الفلسطينية للاستئثار بمجالس الهيئات المحلية، من خلال ترشيح أكبر عدد ممكن من كوادرها لرئاسة وعضوية مجالس الهيئات المحلية، في الوقت الذي قد يتعذر الحصول على العدد الذي ترغب فيه في حال مشاركة حركة "حماس".

ولقد سعت "فتح" من خلال مشاركتها في الانتخابات المحلية 2012 إلى إظهار نفسها على أنها حركة ديمقراطية، وفي المقابل إظهار خصمها السياسي "حماس" على أنها لا تؤمن بالديمقراطية من خلال مقاطعة الأخيرة للانتخابات ودعوتها المواطنين للمقاطعة ورفض إجرائها في قطاع غزة، وهذا قد يحقق مكاسب سياسية لحركة فتح على حساب حركة "حماس".

وهناك وجهة نظر أخرى في تفسير دوافع حركة "فتح" لخوض الانتخابات، ألا وهي الدوافع الداخلية، فمن أجل تدارك خطورة وضعها التنظيمي الداخلي في كثير من المواقع والذي قد يكون له انعكاسات على السلم الأهلي، لجأت للانتخابات هادفة بذلك لتقليل الاحتقان الداخلي للحركة، ولم تكن بحال من الأحوال لتجديد الدماء في الهيئات المحلية وصقل القيادات الشابة³.

¹ أحمد عساف، ناطق باسم حركة "فتح"، في لقاء في برنامج ما وراء الخبر، قناة الجزيرة الفضائية، 2012/10/20.

² المرجع السابق.

³ عمر رحال، مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس"، مقابلة شخصية، رام الله 2013/9/25.

إن واقع الانتخابات وانعكاساته على وضع "فتح" لم يكن كما تمتنت فتح، بل إن خوضها الانتخابات في ظل الأوضاع التي تزامنت وإجراء الانتخابات، كان له انعكاسات سلبية من خلال عدم تمكنها من تحقيق الفوز في كثير من المواقع على منافسيها الذين خرجوا من عباءتها، ولا حتى منافسيها من العائلات، لدرجة أن "فتح" لم تتمكن من تشكيل قوائم باسمها في كثير من المواقع وأهمها واحدة من المدن ذات الثقل السياسي على مستوى السلطة وهي مدينة رام الله¹.

وبأقي الفصائل التي شاركت في الانتخابات، والتي غالبيتها تحسب على اليسار الفلسطيني، كان من وراء مشاركتها سعي دعوب لتثبيت وضعها على الساحة الفلسطينية في ظل انحسار تأثيرها ودورها السياسي والاجتماعي ونشاطها المقاوم الذي أكسبها في الماضي نوعاً من الشرعية، وانحسار هذا الدور أدى لتضييق الخيارات أمامها ما بين الالتصاق بالسلطة أو التلاشي؛ لأنها ما فتئت تستند في تنظيرها أمام الجماهير إلى إرثها التاريخي، في الوقت الذي أصبح تأثيرها الحالي بين الجماهير شبه معدوم، لذا لم يكن أمامها خيار سوى المشاركة².

ومن المآخذ التي أخذت على اليسار الفلسطيني أثناء الانتخابات، التناقض الذي وقع فيه في حديثه عن التداول السلمي للسلطة وضرورة إجراء انتخابات ديمقراطية وبشكل دوري، ورفضه لاحتكار السلطة من فصيل واحد، وفي الوقت ذاته نجده قد أدار ظهره لهذه الشعارات، ثم رضي بالانضمام لقوائم فتح، حيث وُعد بمواقع متقدمة فيها، والتي سُجلت لدى لجنة الانتخابات المركزية كقوائم ائتلاف، وبهذا يكون قد ناقض نفسه وتكرر لشعاراته السابقة³، ومن الواضح أن هذا التناقض قد كان له انعكاساته السلبية على اليسار الفلسطيني من خلال النتائج الهزيلة التي حصل عليها في والتي لم يتمكن بموجبها من بلوغ نسبة الحسم في كثير من الهيئات المحلية.

¹ وليد عوض، الانتخابات المحلية في الضفة الغربية، مقال في القدس العربي، 2012/10/21، <http://bit.ly/1DwMBW6>

² الانتخابات المحلية في عديها الديمقراطي والسياسي، مرجع سابق.

³ عمر رحال، مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس"، مقابلة شخصية، رام الله 2013/9/25.

لقد تقدمت الأحزاب والفصائل السياسية بقوائم مرشحيها للانتخابات في مراحل العملية الانتخابية كافة، إما بقوائم صريحة باسم الحزب أو الفصيل أو بقوائم ائتلافية ضمت مرشحين ينتمون لأكثر من حزب، وإما بقوائم مستقلة ظهرت وكأنها لا تنتمي لحزب من الأحزاب، ومن هذه القوائم من فاز بالانتخاب من خلال حصوله على أصوات المقترعين أو سُجل لها فوز بالتزكية عندما لم يتقدم لمنافستها في الهيئة المحلية أي قوائم أخرى.

4:6 مقاطعة انتخابات الهيئات المحلية 2012 "العزوف عن المشاركة"

تعرف المقاطعة بأنها إحدى وسائل الضغط على السلطة الحاكمة أو النظام بهدف إضعاف شرعيته الجماهيرية، وبالتالي رفع الغطاء الشعبي عن ممارساته. والمقاطعة أنواع منها: السياسية، أو الاقتصادية، أو الثقافية....، وغالباً ما تتمثل المقاطعة السياسية بمقاطعة الانتخابات تصويتاً وترشيحاً¹.

وقد تكون مقاطعة الانتخابات بفعل سياسي يتمثل بقرار من المعارضة، وقد تكون بفعل شعبي، ومن أبرز مظاهرها هو تدني نسبة المشاركة، وفي حال انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية فإن الظاهر هو كلا السببين: مقاطعة المعارضة والعزوف الذاتي للناخبين عن المشاركة.

وإذا ما ربطنا أسباب تدني نسبة المشاركة في الانتخابات المحلية 2012 بالثقافة السياسية السائدة فقد يكون ذلك صحيحاً، إلا أنه لا يمكن اختزال تدني هذه النسبة تسجيلاً وترشيحاً وتصويتاً فقط بهذا السبب، وإنما هناك عوامل أخرى لا تقل أهمية عن هذا العامل بل قد تفوقه في الأهمية وهو مقاطعة بعض الفصائل لهذه الانتخابات كحركة "حماس" وحركة الجهاد الإسلامي، لأن "حماس" ليست طرفاً هامشياً على الساحة الفلسطينية².

¹ عمار حسن، في معنى المقاطعة، مقال في مجلة الأهرام، العدد 50، السنة الثالثة عشرة، القاهرة 2013/4.

² هاني المصري، مدير عام المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية، رام الله، مقابلة شخصية، 2015/6/13.

إضافة لأسباب تتعلق بالبيئة السياسية والجو العام الذي جرت فيه الانتخابات، وانعكاسات ما جرى بعد الانقسام في عام 2007، وإجراءات الاحتلال بحق المشاركين في الانتخابات المحلية التي جرت 2004-2005¹.

إن مقاطعة الانتخابات تعني عدم المشاركة في نشاطات ومراحل العملية الانتخابية كافة، فعندما يُسأل مواطن ما، عن سبب عدم مشاركته في الانتخابات، غالباً ما يجيب أن هذا الأمر لا يعنيني من قريب أو بعيد ويتساءل مستكراً: ماذا ستفيد مشاركتي؟ فالنتيجة لديه معروفة مسبقاً، ويعتبر مشاركته في العملية الانتخابية دائماً في صالح غيره، ويعتقد أن صوته يستغل بحيث يكون جسراً يعبر من خلاله أصحاب المصالح، ولا يساور ذهنه أدنى اعتقاد بجدوى الانتخابات والتغيير، كل ذلك يعبر عن الثقافة السياسية السلبية السائدة في المجتمع تجاه الانتخابات والمشاركة فيها.

1:6:4 مقاطعة حركة حماس للانتخابات

قاطعت حركة حماس الانتخابات المحلية 2012، وكذلك كان موقف حركة الجهاد الإسلامي، ولما كانت حماس قد شاركت في الأحداث الانتخابية السابقة، والمتمثلة بالانتخابات المحلية الأولى 2004-2005 وحصلت فيها على نتائج مهمة، والانتخابات التشريعية الثانية 2006 والتي حققت فيها فوزاً كاسحاً، في الوقت الذي لم تشارك حركة الجهاد في تلك الانتخابات، فإن مقاطعة حركة "حماس" لم تكن كمقاطعة غيرها من الأحزاب على الساحة الفلسطينية².

وفي معرض تبريرها لقرار المقاطعة، سأقت "حماس" العديد من الأسباب والمبررات، كان أهمها أن الجو العام الذي جرت فيه الانتخابات، والبيئة السياسية لم يكونا ملائمين لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، وحسب تصريحات قادة "حماس"، فإن الانتخابات جرت في ظل ملاحقة

¹ كمال إبراهيم علونة، مسيرة الانتخابات المحلية الفلسطينية في الضفة الغربية بين الوئام والخصام، <http://bit.ly/1bdqbx>

² لجنة الانتخابات المركزية، أحداث انتخابية سابقة، مرجع سابق.

الأجهزة الأمنية لعناصرها ومؤيديها في الضفة الغربية، وفي ظل التضييق على الحريات بشكل عام، إضافة إلى خشيتها من قيام الاحتلال باعتقال المرشحين المسحوبين على الحركة، مستندة في ذلك لما جرى من اعتقال بعض رؤساء وأعضاء مجالس الهيئات المحلية في أعقاب الانتخابات المحلية 2004-2005 والانتخابات التشريعية 2006¹.

عزز موقف "حماس" في تبريرها لقرار المقاطعة، ما أورده المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في ورقة موقف بشأن الانتخابات المحلية 2012 والذي تضمن "لا يمكن إجراء انتخابات شفافة ونزيهة تعكس إرادة الناخبين، بدون أن تتوفر الأجواء الملائمة لتلك الانتخابات وإطلاق الحريات العامة والتي تعني وقف انتهاكات حقوق الإنسان.... وهذه أمور لا تتوفر في هذا الأوان على الساحة الفلسطينية في ظل حالة الانقسام الراهنة"². وما أورده كذلك دراسة بعثة مركز كارتر لمراقبة الانتخابات في تقريرها عن تلك الانتخابات، والتي تطرقت فيه إلى أن الظرف السياسي والبيئة السياسية المحيطة والانتهاكات التي ترافقت معها، كل ذلك حدّ من التمتع الكامل بالحقوق المدنية والسياسية للناخبين³.

لجأت "حماس" لمقاطعة الانتخابات ودعت المواطنين لمقاطعتها، لكنها لم تمارس أي سلوك غير سلمي على أرض الواقع يحول بين الناخبين والمشاركة في الانتخابات، وكان لمقاطعتها آثاراً وتداعيات كان من أبرزها تدني نسبة المشاركة بحيث لم تتجاوز 54% وتدني عدد الهيئات المحلية التي خاضت الانتخابات وأجري فيها تصويت، حيث لم تتجاوز نسبتها بداية 25% من إجمالي عدد الهيئات التي شملها قرار الانتخابات في الضفة الغربية⁴.

ومن التداعيات الأخرى لمقاطعة حركة "حماس" للانتخابات هو تفرد حركة "فتح" وسيطرتها على المشهد السياسي الفلسطيني الذي ترافق مع العملية الانتخابية، مما أدى لعزوف

¹ جدلية الانتخابات السياسية في ضوء الانتخابات البلدية في الضفة الغربية، تقرير استراتيجي، مرجع سابق.

² المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ورقة موقف حول قرار إجراء انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية 2012، مرجع سابق.

³ مركز كارتر الدولي لمراقبة الانتخابات، تقرير عن انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية 2012، مرجع سابق.

⁴ لجنة الانتخابات المركزية، تقرير الانتخابات المحلية 2012، مرجع سابق، ص 8.

عدد كبير من الناخبين عن المشاركة باعتبار أن النتائج محسومة مسبقاً لحركة "فتح" وأن لا تغيير يتوقع على الخارطة السياسية الفلسطينية على المستوى المحلي يمكن أن يحدث بفعل الانتخابات، وبالتالي عدم جدوى المشاركة، وكان من نتائج مقاطعة "حماس" هو هيمنة "فتح" على أغلب مجالس الهيئات المحلية، وأقصت "حماس" نفسها عن ساحة الهيئات المحلية سواء كان ذلك مبرراً أم غير مبرر، وأدى لابتعادها كذلك عن تمثيل شريحة مهمة من المجتمع¹.

وهناك مسألة أخرى ينبغي التنويه لها في هذا السياق، أن من أهداف المقاطعة قد يكون الضغط على السلطة لإعادة النظر في سياساتها تجاه حركة "حماس" وعناصرها في الضفة الغربية، ومن أجل عودتها لتطبيق التفاهات الواردة في اتفاقيات المصالحة.

7:4 نتائج ودلالات انتخابات الهيئات المحلية 2012

كشفت نتائج انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية 2012 عن عدة مفاجئات، كان أهمها تراجع حركة "فتح" في الهيئات التي خاضت فيها الانتخابات، بالرغم من غياب منافسها الرئيسي على الساحة الفلسطينية المتمثل بحركة "حماس"، مقابل ذلك شهدت "فتح" تقدماً من خلال استحوادها على أغلبية مقاعد الهيئات المحلية التي اقتصر الترشح فيها على قائمة واحدة وفازت بالتزكية دون إجراء العملية الانتخابية فيها.

أما المفاجأة الثانية في تلك الانتخابات فهي تقدم قوائم المستقلين المدعومة من العائلات وممن تمردوا على "فتح" وقراراتها، حيث حصلت قوائم المستقلين التي خاضت الانتخابات على النسبة الأعلى من بين التوجهات والأحزاب المشاركة في العملية الانتخابية.

وهناك أمر آخر ينبغي التوقف عنده في قراءة النتائج وتحليلها وهو النسبة المتدنية من الأصوات والمقاعد التي حصلت عليها باقي الفصائل والتي في أغلبها محسوب على اليسار الفلسطيني، في الوقت الذي كان من المتوقع أن تزيد نسبتها في ظل غياب ومقاطعة حركة "حماس".

¹ كمال إبراهيم علاونة، مسيرة الانتخابات المحلية الفلسطينية في الضفة الغربية بين الوئام والخصام، <http://bit.ly/1bdqbx>

ويبدو واضحاً أن التنافس فيها تركّز بين حركة "فتح" والمستقلين، أما باقي الفصائل فكان حضورها في المشهد الانتخابي متواضع، إلى درجة أن قوائمها في بعض الهيئات لم تتجاوز نسبة الحسم المحددة في قانون الانتخابات.

وقبل الخوض في قراءة تفصيلية لنتائج ودلالات الانتخابات لا بد من التأكيد والإشارة إلى حقائق هامة جرت في ظلها الانتخابات وترافقت معها ومنها:

1- أن الانتخابات جرت في جزء من الوطن وهو الضفة الغربية ولم تجر في الشق الآخر من هذا الوطن، وهو قطاع غزة، ولا في مدينة القدس، وجرت دون مشاركة حركتي "حماس" والجهاد الإسلامي، لا بل في ظل دعوتهما لمقاطعة الانتخابات، يضاف إلى ذلك أنها جرت بقرار سياسي من الحكومة الفلسطينية في رام الله في أجواء من عدم التوافق السياسي.

2- أبرزت نتائج الانتخابات تدني نسبة المشاركة إذا ما قورنت بنسب المشاركة على الصعيد الفلسطيني أو بانتخابات الهيئات المحلية الأولى 2004-2005 تعتبر متدنية، لكنها قد لا تحسب على أنها متدنية، إذا ما قورنت بمتوسط نسب المشاركة في الانتخابات على الصعيد الإقليمي والعربي.

3- لا يمكن بحال من الأحوال أن يقال بأن موقف الذين لم يشاركوا في العملية الانتخابية كان السبب الوحيد من ورائه هو مقاطعة حركة "حماس" ودعوتها للمقاطعة، بالرغم من أنها قد تكون السبب الرئيسي، لكنه ليس الوحيد، فربما كانت أسباب أخرى تتعلق بالثقافة السياسية السائدة والواقع الصعب الذي يعيشه الشعب الفلسطيني على صعيد الحياة اليومية، إضافة لسبب مهم لا يمكن إغفاله وهو الاحتلال وإجراءاته¹.

4- مع ظهور النتائج ظهر الموقف الحيادي للجنة الانتخابات المركزية وحرصها على إتمام إجراءات العملية الانتخابية بحياد وشفافية، مع أن هذا الأمر وحده لا يكفي لمنح الانتخابات

¹ كمال إبراهيم علونة، مسيرة الانتخابات المحلية الفلسطينية في الضفة الغربية بين الوئام والخصام، <http://bit.ly/1bdqbx>

صفة الديمقراطية؛ لأنه لا يمكن حصر الديمقراطية بالانتخابات، وإنما هي آلية من آليات الديمقراطية ليس إلا، وعندما تجري الانتخابات بمعزل عن بيئة سياسية مواتية، ومجتمع تسوده الثقافة الديمقراطية فإن الانتخابات حينها لا تؤسس لنظام ديمقراطي ولا تحقق الأهداف المتوخاة منها¹.

ولإلقاء نظرة مختصرة وشاملة عن نتائج الانتخابات ودلالاتها، نستعرض في الجدول أدناه أعداد القوائم الانتخابية وانتماءها ونسبة كل منها إلى العدد الإجمالي للقوائم.

جدول (4-5) عدد قوائم المشاركين ونسبها وآلية فوزها وانتمائها السياسي

الانتماء	إجمالي عدد القوائم	النسبة	قوائم تركية	نسبتها	قوائم انتخاب	نسبتها
مستقلون	252	39	20	0.03	232	36
فتح	239	37	153	23	86	13.5
ائتلاف	71	11	39	0.06	32	0.05
باقي الفصائل	84	13	3	0.003	81	13
المجموع	646	100%	215	32.5%	431	67.5%

وفي قراءة للبيانات والإحصاءات الواردة في الجدول أعلاه، نجد أن العدد الأكبر من القوائم هي لمستقلين، يليهم في ذلك القوائم الحزبية التابعة لحركة "فتح"، وهذا ما لم يكن متوقفاً في ظل اعتماد النظام النسبي الكامل في الانتخابات، خلافاً للنظام الفردي الذي عادة ما تزيد فيه نسبة المتقدمين كأفراد مستقلين.

ومسألة أخرى ينبغي التوقف عندها وهي النسبة المرتفعة لقوائم التزكية لدى حركة "فتح"، والتي قاربت في عددها ضعفي قوائم فتح التي خاضت فيها الانتخابات، في حين أن قوائم المستقلين جاءت على العكس تماماً، فقوائم الانتخاب لدى المستقلين بلغت ما يزيد عن عشرة أضعاف قوائم التزكية لديهم، وهذا من حيث القوائم، أما من حيث عدد ونسب الأصوات والمقاعد التي حصل عليها المشاركون في العملية الانتخابية، ففي الجدول أدناه تفصيل لهذه النتائج.

¹ إبراهيم أبراش، إشكالية المسألة الانتخابية في مناطق السطوة في ظل الانقسام،

جدول (4-6) عدد الأصوات والمقاعد التي حصلت عليها القوى السياسية المشاركة في الانتخابات المحلية الثانية

الانتخابات التكميلية الثانية				الانتخابات التكميلية الأولى				انتخابات 2012				الانتماء	الرقم
مجموع المقاعد	مقاعد التزكية	مقاعد الانتخاب	عدد الأصوات	مجموع المقاعد	مقاعد التزكية	مقاعد الانتخاب	عدد الأصوات	مجموع المقاعد	مقاعد التزكية	مقاعد الانتخاب	عدد الأصوات		
124	62	62	8214	195	49	146	16834	526	105	421	11895 ₉	مستقلون	1
89	72	17	2163	198	143	55	6170	1705	1276	429	91715	فتح	2
0	0	0	0	45	18	27	5122	456	381	75	25650	ائتلاف	3
3	0	3	280	7	0	7	807	45	0	45	6746	جبهة ديمقراطية	4
0	0	0	0	0	0	0	191	34	0	34	5314	حزب الشعب	5
0	0	0	0	13	9	4	366	18	0	18	3245	جبهة شعبية	6
0	0	0	0	6	0	6	361	11	0	11	4413	مبادرة وطنية	7
0	0	0	0	2	0	2	378	13	9	4	1432	النضال الشعبي	8
0	0	0	0	0	0	0	174	2	0	2	2232	حركة وطن	9
0	0	0	0	1	0	1	148	1	0	1	311	فدا	10
216	134	82	10657	467	219	248	30551	2811	1771	1040	260017	المجموع	

جدول (4-7) نسبة أصوات ومقاعد وآلية فوز القوى السياسية المشاركة في الانتخابات المحلية الثانية

نسبة إجمالي المقاعد	النسبة		إجمالي المقاعد	عدد المقاعد		النسبة	عدد الأصوات	الانتماء
	انتخاب	تجزئة		انتخاب	تجزئة			
57%	37%	70%	1992	501	1491	33%	100048	فتح
24%	47%	10%	845	629	216	48%	144007	مستقلين
14%	8%	19%	501	102	399	10%	30772	ائتلاف
5%	8%	1%	134	116	18	9%	26398	باقي الفصائل
100%	100%	100%	3472	1348	2124	100%	301225	المجموع

وفي قراءة تحليلية للنتائج يظهر بوضوح أن المستقلين حصلوا على أعلى نسبة من الأصوات (144007) صوتاً، وبالتالي أعلى عدد من المقاعد (629) قعداً، حيث قاربت نصف أصوات الناخبين مقابل قوائم "فتح" والقوائم الائتلافية وقوائم باقي الفصائل، وفي المقابل فإن "فتح" حصلت على أعلى نسبة من المقاعد في الهيئات التي لم يجر فيها انتخاب وإنما تقدمت فقط بقائمة واحدة فيما عرف بقوائم التزكية التي فازت دون إجراء انتخابات فيها، كما يظهر كذلك بوضوح النسب المتدنية من الأصوات والمقاعد التي حصلت عليه باقي الفصائل، والتي لم تتجاوز نسبتها مجتمعة 10%.

وإذا ما تركنا النتائج المباشرة التي تمخضت عنها الانتخابات جانباً، فإننا نجد أن هناك نتائج غير مباشرة ودلالات ظهرت على الساحة الفلسطينية ومنها:

1. إن قرار إجراء الانتخابات صدر عن الحكومة الفلسطينية في رام الله بمعزل عن التوافق السياسي الفلسطيني، وبينم عن الرغبة في التفرد بالقرار الفلسطيني، وفرض على الجميع في ظل حالة الانقسام التي يعيشها المجتمع الفلسطيني، وقد سعت الحكومة في رام الله وحركة فتح من خلاله للبحث عن شرعية مفقودة - حيث انتهاء ولاية الرئيس الفلسطيني - لتجديد شرعيتها بانتخابات مجالس الهيئات المحلية¹.

¹ نقولاً ناصر، انتخابات فلسطينية بلا انتخابات، موقع فلسطين الآن، 2012/10/14، <http://bit.ly/19vVDGo>

2. عبرت الانتخابات عن مدى الإحباط الذي يعاني منه الشارع الفلسطيني؛ ظهر ذلك من خلال العزوف عن المشاركة فيها بنسبة كبيرة، كما عبرت عن ضعف سيطرة القوى السياسية التي شاركت في الانتخابات على كوادرها¹.

3. إن تدني نسبة المشاركة بشكل عام في الانتخابات مقارنة بالانتخابات المحلية الأولى 2004-2005 وزيادة هذه الدرجة من التدني في المدن عنها في القرى في انتخابات 2012 يمثل تراجعاً في الثقافة السياسية للمواطن الفلسطيني ومؤشراً على ضعف ثقة المواطن بالقيادة السياسية والفصائل، ويبين مدى الفجوة بين هذه الفصائل وعموم الناس. فالانتخابات في هذا السياق أعادت الاعتبار للعشائرية في المجتمع الفلسطيني بعد أن خطى خطوات مهمة في البعد عنها².

4. النسبة المرتفعة في عدد الهيئات المحلية التي فازت قوائمها بالتركية دون إجراء الانتخابات؛ ولّد شعوراً لدى مواطني هذه الهيئات بعدم تمثيلها لهم، وبالتالي ضعف رقابة المواطنين عليها؛ لأن في ذلك تغييباً لإرادتهم في الاختيار، مما يؤدي لضعف الثقة في هذه الهيئات، ومن ثم إحجام المواطن عن التعاون معها، مما قد ينعكس سلباً على إنجازها وإضعاف دورها التنموي.

5. عكست الانتخابات مدى الأزمة التي تعيشها حركة "فتح"، وأنها في موقف ضعف، وأظهرت مدى الفجوة بين القيادة والقاعدة. بالرغم من إشارتها إلى أن ما حدث في الانتخابات المحلية الأولى 2004-2005 والانتخابات التشريعية الثانية؛ من ترشح كثير من كوادرها خارج إطار قوائم الحركة لن يتكرر³، لكن الواقع الذي حدث يشير إلى عكس ذلك، و"فتح" لم

¹ وليد عوض، الانتخابات المحلية بالضفة الغربية، مقال في القدس العربي، نقلاً عن مصطفى البرغوثي، 2012/10/21، مرجع سابق.

² وليد عوض، الانتخابات المحلية بالضفة الغربية، مقال في صحيفة القدس العربي، نقلاً عن حنان عشراوي وطلال عوكل، 2012/10/21، مرجع سابق.

³ أمين مقبول، قيادي في حركة "فتح"، في تصريح لجريدة الحياة الجديدة، 2012/1/3، الشبكة العنكبوتية، <http://bit.ly/1FvhCXR>

تتمكن من التوافق على خوض الانتخابات في قوائم موحدة¹، وقد نافسها كثير من كوادرها وقياداتها الذين ترشحوا في قوائم مستقلة، بل إنهم تفوقوا عليها في بعض المدن الرئيسية، وهذا مؤشر على أن فتح لم تستخلص العبر من الماضي.

6. تشير النتائج إلى أنه وبالرغم من الغياب الكامل لحركة "حماس" عن المشهد الانتخابي برمته بسبب مقاطعتها للانتخابات، وبرغم الضرر الذي لحق بحركة "فتح"؛ من خلال عدم تمكنها من تحقيق الفوز على منافسيها في كثير من المواقع، فإن الحديث عن إمكانية بروز تيار ثالث على الساحة الفلسطينية على حساب حركتي "فتح" و"حماس"، هو مثار جدل وشكوك، ويظهر ذلك بوضوح من النسبة المتواضعة من الأصوات التي حصلت عليها باقي الفصائل².

7. وجهت الانتخابات ونتائجها رسائل مهمة لجهات عدة:

- كانت رسالة السلطة الفلسطينية وحكومتها في رام الله مفادها؛ أن مجرد إجراء الانتخابات لوحده بمعزل عن التوافق السياسي لا يكفي لأن تحقق الانتخابات الأهداف المرجوة منها، ولا يساهم في إحداث التنمية السياسية المرجوة.
- كانت رسالة لحركة "فتح"، بأن نهج التفرد لا بد وأن ينعكس سلباً على الوضع الداخلي لها، وأن مراهناتها على مقاطعة حركة "حماس" وبالتالي خلو الساحة الانتخابية من منافس قوي، لم يمكنها من الفوز حتى على المستقلين، ولن يعفيها لاحقاً من تحمل وزر التردّي الذي آلت إليه الهيئات المحلية بعد الانتخابات.
- كانت رسالة لحركة "حماس" مفادها أنه من الممكن إجراء الانتخابات في ظل غيابها، وإن مقاطعتها تعني إبعادها عن المشاركة في صنع القرار وابتعادها عن دورها المفترض في خدمة المواطن على المستوى المحلي.

¹ وليد عوض، الانتخابات المحلية بالضفة الغربية، مقال في صحيفة القدس العربي، نقلاً عن حنان عشراوي وطلال عوكل، 2012/10/21، مرجع سابق.

² علاء الريماوي، قراءة: من الفائز في انتخابات الضفة الغربية، مقال على موقع فلسطين، 2012/11/24، <http://bit.ly/1GYf8oB>

- كانت رسالة للفصائل الفلسطينية التي شاركت في الانتخابات، من أجل إعادة النظر في سلوكها العام اتجاه الجماهير، وفي آليات اختيارها لمرشحيها في الانتخابات¹، وان رفع الشعارات التي تتغنى بالماضي لا يكفي لنيل ثقة الجماهير.

8:4 واقع الهيئات المحلية المنتخبة عام 2012

شهدت كثير من الهيئات المحلية التي تشكلت بعد الانتخابات المحلية 2012 حالة من عدم الاستقرار، أثرت على أدائها وعلاقاتها في عدة نواح، وبالتالي تأثر إنجازها على أرض الواقع. وقد تختلف أسباب عدم الاستقرار وتتنوع، ولكن المؤشرات على هذه الحالة بدت واضحة منذ أن تم إعلان الحكومة في رام الله عن إجراء الانتخابات في شق من الوطن " الضفة الغربية" برغم تعذر إجرائها في الشق الآخر منه " قطاع غزة".

إن اقتصار إجراء الانتخابات في شق من الوطن دون الشق الآخر، وفي ظل حالة من الانقسام ومقاطعة حركة "حماس"، أحد أهم الفصائل الفلسطينية ذات الثقل الجماهيري، وفي ظل عزوف نسبة لا يستهان بها من المواطنين عن المشاركة في الانتخابات، إن هذا أثر تأثيراً مباشراً على نتائج الانتخابات ومن ثم انعكس سلباً على واقعها فيما بعد.

وكأي انتخابات تجري، يفترض أن يكون للانتخابات المحلية آثاراً إيجابية ومباشرة على الهيئات المحلية، حيث تجديد الشرعية لقيادة هذه الهيئات، ومن خلالها تبرز قيادات جديدة، قد تتمتع بحيوية ونشاط كبيرين، مما قد ينعكس إيجاباً على أداء الهيئات المحلية ومن ثم ترجمة ذلك لخدمات تلامس حاجات المواطن وأولوياته.

ومما يزيد من فرصة نجاح مجالس الهيئات المحلية المنتخبة هو انسجام مخرجات الانتخابات مع توجهات القائمين على الشأن السياسي كما هو الحال في الضفة الغربية، وكذلك انسجاماً مع الرغبة الخارجية إقليمياً ودولياً، حيث أغلبية مجالس الهيئات المحلية ومقاعدتها من

¹ وليد عوض، الانتخابات المحلية بالضفة الغربية، مقال في صحيفة القدس العربي، نقلاً عن حنان عشاوي، 2012/10/21، مرجع سابق.

ذات اللون السياسي المتربع على قمة الهرم السياسي الفلسطيني في الضفة الغربية، وهذا الأمر ربما يمنحهم فرصة الحصول على الدعم بشتى صوره، مما يسهل عليهم ويمكنهم من الإنجاز وبوتيرة أكبر مما لو كانوا في صف المعارضة.

ومن المبررات التي سيقى عند تشكيل القوائم الانتخابية وبدا الحرص كبيراً على أن تكون توليفة أعضائها من لون واحد أو تطعيمها بلون سياسي آخر لكن ضمن توافق، على أن لا يكون هناك عملية تصويت وانتخاب، كانت المبررات أن التوافق أفضل ويعبر أكثر عن انسجام بين أعضاء القائمة الواحدة، مما قد يسهل مهامها ويساهم في تضافر الجهود في سبيل إنجاز أكبر وخدمة بجودة عالية، لكن ذلك على ما يبدو لم يتحقق.

ولقد قام الباحث بإجراء دراسة مسحية على عينة من كبار موظفي الهيئات المحلية في الضفة الغربية، والتي سيتم التطرق إليها بشكل أكبر من التفصيل في الفصل التالي - الفصل الخامس- ومن خلال عدة متغيرات، عكف الباحث على دراسة مدى العلاقة ودرجة الارتباط بين هذه المتغيرات من وجهة نظر كبار موظفي الهيئات المحلية، بصفقتهم أكثر الفئات قرباً من رؤساء وأعضاء مجالس الهيئات المحلية، وبحكم اطلاعهم على طبيعة عمل الهيئات المحلية، فهم الأكثر قدرة على تقييم مدى نجاعة السياسات التي ترسمها مجالس الهيئات المحلية المتعاقبة.

وتشير نتائج الدراسة إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الآلية التي يشكل من خلالها مجلس الهيئة وبين قدرته وكفاءته، وكذلك فيما يتعلق بجودة القرار ودرجة استقلاليته، إضافة لمستوى المشاركة المجتمعية ونزاهته، حيث أظهرت النتائج أن هناك تدنيا في كفاءة المجالس التي تشكلت بعد انتخابات 2012، وهناك تدنيا في جودة القرار ودرجة استقلاليته وضعف كذلك في المشاركة المجتمعية، واللافت في هذه الإحصائيات أن المجالس التي تشكلت وفازت من قوائم التزكية كان فيها درجة الضعف والتدني في هذه المتغيرات أكبر منها لدى المجالس المنتخبة.

وجانب آخر يمكن من خلاله قياس وتقييم مدى تحقيق هذه الانتخابات أهدافها بإخراج مجالس هيئات محلية على قدر عال من القدرة والكفاءة والاستقرار، وهو بيانات وزارة الحكم

المحلي الفلسطيني بصفتها المرجعية القانونية والإدارية للهيئات المحلية، حيث تشير الإحصائيات لدى الوزارة أن حالة عدم الاستقرار تعتري عددا كبيرا من مجالس الهيئات المحلية، وتتمثل هذه الحالة بحل مجلس الهيئة المحلية نتيجة لعدة أسباب منها نشوب الخلافات بين أعضاء مجلس الهيئة، أو نتيجة لتطبيق تفاهمات ما قبل الانتخابات بالتناوب على مناصب مجلس الهيئة، حيث تبين أن 98 مجلساً تم فيها إجراءات من هذا القبيل، منها مجلسان تم التغيير فيهما نتيجة لوفاء الرؤساء، و(46) مجلساً نتيجة لتفاهمات ما قبل الانتخابات، و(50) مجلساً تم حلها نتيجة لنشوب الخلافات بين أعضائها، إضافة لاستقالة (223) عضواً على الأقل من (83) مجلساً حدثت فيها استقالات¹.

لقد حدثت عملية تدوير لرؤساء وأعضاء مجالس الهيئات المحلية وأُلزموا بالاستقالة نتيجة التفاهمات الحزبية والعشائرية التي سبقت العملية الانتخابية، وهذا أدى بدوره لحالة من الإرباك وعدم الاستقرار لعدد كبير من الهيئات المحلية ومجالسها، وتمثل ذلك بالاتفاق المسبق على تولي الرئيس أو العضو مدة محددة، ومن ثم يستقيل ويترك الرئاسة أو العضوية لشخص آخر من القائمة وهكذا.... والإشكالية في ذلك، ما أن يتسلم الرئيس أو العضو لمهامه ويبدأ بفهم أبعديات العمل في الهيئة، حيث يتطلب هذا الأمر عدة أشهر على الأقل، ثم ما يلبث أن يأتي استحقاق التفاهمات والاتفاقيات التي تلزمه بالاستقالة، ويأتي من بعده ليبدأ ثانية ومن نقطة الصفر².

وإذا ما أغفلنا شكاوى المواطنين التي تعبر عن عدم الرضا عن أداء هذه الهيئات، فقد لا نستطيع الحصول على إحصائيات دقيقة من الوزارة عن عدد هذه الشكاوى ونسبها؛ لأن ما سبق يعد مؤشراً قوياً على حالة عدم الاستقرار التي اجتاحت مجالس الهيئات المحلية خلال العامين الماضيين، وربما ستشهد مزيداً من التردّي إذا ما استمرت لتكمل المدة المحددة في القانون لولاية مجالس الهيئات المحلية وهي أربع سنوات.

¹ وزارة الحكم المحلي، رام الله، 2015/2.

² فتحي علقم، قسم العلاقات العامة، بلدية سلفيت، مقابلة شخصية، 2015/6/8.

في ختام هذا الفصل من الدراسة، فقد تمت فيه الإشارة إلى مسائل عدة مثلت محاور مفصلية في إطار العملية الانتخابية التي أجريت عام 2012، كأنأحد هذه المفاصل هو قرار إجراء الانتخابات بمعزل عن التوافق الوطني، وكيف أن هذا القرار في المحصلة أدى لإخراج انتخابات مشوهة في جوانب عدة، فكان من الممكن أخذ النتائج المتوقعة عنه بعين الاعتبار بشكل مسبق؛ قبل الإقدام عليه، من خلال طرح سيناريوهات متعددة، تمكن صانع القرار من الوصول لخيارات وبدائل قد تكون في صالح العملية الانتخابية ونتائجها.

من المسائل الأخرى التي ظهرت ولا تقل أهمية عن قرار إجراء الانتخابات، هي عدم قدرة الأحزاب والفصائل على استخلاص العبر والاستفادة من التجارب والأحداث التي تقع على الساحة الفلسطينية، فحركة فتح مثلاً وقعت في الثغرة ذاتها التي وقعت فيها في انتخابات الهيئات المحلية الأولى 2004-2005 من حيث تشتت أصواتها الناتج عن ترشح محسوبين عليها ومنافستها، مع أنه من الناحية النظرية كانت "فتح" متنبهة لأمر كهذا، إلا أن استخلاص العبر يجب أن لا يقتصر على الحديث والتصريحات الإعلامية وإنما تتم ترجمته إلى إجراءات.

فيما يتعلق بباقي الفصائل والتي جُلها محسوب على اليسار الفلسطيني، فهي كذلك حذت حذو فتح في عدم اخذ الدروس والعبر المستفادة من النتائج المتدنية التي حصلت عليها في الانتخابات السابقة، وبقيت في نفس المسار الذي أودى بها إلى نفس النتيجة، حيث خاضت الانتخابات متفرقة، مما لم يمكنها بلوغ نسبة الحسم في كثير من الأحيان، وكان أولى بالفصائل التي قاطعت العملية الانتخابية، ومن أجل أن لا تغيب عن المشهد الانتخابي والسياسي، أن تسعى وبكل السبل ولدى كافة الأطراف ذات الصلة، من أجل التوافق على إجراء الانتخابات وفق معايير تسمح بإجراء عملية انتخابية نزيهة، تُلزم بها كافة الأطراف، لا أن تكتفي بمقاطعة الانتخابات وحسب.

الفصل الخامس

بين الانتخابات المحلية "الأولى" 2004-2005م والانتخابات المحلية "الثانية" 2012م

الفصل الخامس

بين الانتخابات المحلية "الأولى" 2004-2005م

والانتخابات المحلية "الثانية" 2012م

يتضمن هذا الفصل من الدراسة جزأين رئيسيين أولهما: عقد مقارنة بين الانتخابات المحلية الأولى التي أجريت عامي 2004-2005، والانتخابات المحلية الثانية التي أجريت عام 2012، تتعلق بعدة جوانب ذات صلة بالعملية الانتخابية، من بينها السياق العام الذي أجريت فيه كلا العمليتين الانتخابيتين وإجراءاتهما ونتائجهما ودلالاتهما، أما الثاني: فيكون بعقد مقارنة بين واقع الهيئات المحلية المنتخبة 2004-2005، وواقع الهيئات المحلية المنتخبة عام 2012، باعتباره انعكاساً للعمليات الانتخابية ونتائجها، وذلك من واقع دراسة مسحية استخدمت فيها أداة الاستبيان، وشملت عينة الدراسة فيها ما يقارب (120) عينة نخبوية شملت كبار موظفي الهيئات المحلية من (40) هيئة محلية في الضفة الغربية.

ومن أجل الخروج بنتائج واقعية ومنطقية للمقارنة، عمد الباحث لاستخدام أكثر من منهاج في البحث العلمي، فقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي، الذي بواسطته تم وصف العمليات الانتخابية من واقع الدراسات والتقارير والإحصائيات، ثم قام بتحليلها للحصول على النتائج التي تمكنه من عقد هذه المقارنة، كما استخدم المنهج المقارن في البحث العلمي والذي يقوم على إبراز أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين كلا الانتخابات في سياق زمني مختلف، وعلاقة ذلك بالنتائج وبمآلات العملية الانتخابية.

وجمع الباحث في بحثه أسلوبين لجمع وتحليل البيانات والمعلومات، وهما: الأسلوب الكيفي، والأسلوب الكمي، واستخدم عدة أدوات بحثية، كان منها: الملاحظة والخبرة الشخصية والمقابلات، كأسلوب كيفي، واتبع في الأسلوب الكمي أداة الاستبيان لإعطاء صورة أشمل عن أثر العمليات الانتخابية ونتائجها على واقع الهيئات المحلية فيما بعد.

إن طريقة المقارنة التي سيتبعها الباحث ويستند إليها هي طريقة التلازم في الوقوع وعدم الوقوع، من خلال التطرق للعوامل التي حضرت في الانتخابات المحلية 2004-2005

وغابت في الانتخابات المحلية 2012، وماذا رافق غياب هذه العوامل، إضافة لطريقة تلازم التغير في السبب والنتيجة، من خلال التطرق للأسباب التي تغيرت وانعكس تغيرها على النتيجة، وما هو شكل ذلك التغير، مع الأخذ بعين الاعتبار أن انتخابات 2004-2005 اعتمدت كمرجع للمقارنة، باعتبارها أجريت في ظروف وبيئة سياسية أقرب لتحقيق معايير مهمة للعملية الانتخابية، إضافة لأن المشاركة فيها شملت توجهات سياسية لم تشملها الانتخابات المحلية الثانية.

1:5 مقارنة للعملية الانتخابية: السياق والإجراءات والنتائج

في هذا الجزء من الفصل الخامس سينصبُّ التركيز على استعراض لسياق كل عملية انتخابية وإجراءاتها ونتائجها، استناداً للإحصاءات التي وردت في متن الفصل الثالث حول الانتخابات المحلية الأولى ومتن الفصل الرابع حول الانتخابات المحلية الثانية، وذلك من خلال إبراز أوجه الشبه والاختلاف بين كل منهما، وأثر حضور عوامل في العملية الانتخابية وغيابها في العملية الانتخابية الأخرى.

1:1:5 مقارنة السياق العام الذي جرت فيه الانتخابات الأولى والثانية

بالعودة للسياق العام الذي رافق العملية الانتخابية 2004-2005 والذي رافقها 2012، والذي تم وصفه لكل منهما في الفصل الثالث، وسيعكف الباحث في هذا الفصل على إبراز ما تشابه وما اختلف في سياق كل منهما، وماذا كان أثر حضور عامل ما، وما الذي نتج عن غياب عامل آخر، على اعتبار أن انتخابات 2004-2005 مرجعية للمقارنة.

ويمكن القول أن أوجه الشبه في السياق العام الذي جرت فيه الانتخابات المحلية الأولى والثانية كان محدوداً، إلا أن الاختلاف كان أكبر، فقد تمثلت أوجه الشبه بداية في أن الاحتلال كان وما زال قائماً، وإجراءاته بحق الأرض والإنسان مستمرة، وانسداد الأفق السياسي أمام الفلسطينيين وعدم تمكنهم من تحقيق أهدافهم، والموقف السياسي الذي يعتريه الضعف كان وما زال، وأن الانتخابات الأولى جرت في ظل انتهاء الولاية القانونية للمجلس التشريعي الفلسطيني

المنتخب عام 1996، وأن الانتخابات المحلية الثانية جرت في ظل انتهاء الولاية القانونية للمجلس التشريعي الفلسطيني المنتخب عام 2006.

زد على ذلك تشابه الحالة التي كانت تعيشها الهيئات المحلية الفلسطينية قبل إجراء الانتخابات، حيث أن بعضها كان معيّنًا تعييناً منذ سنوات ولم تجر فيه انتخابات منذ مدة طويلة، بالإضافة للظروف الصعبة والترهل الإداري الذي اعتري معظم الهيئات المحلية ما قبل انتخابات 2004-2005 وما قبل انتخابات 2012.

وتميز السياق العام الذي جرت فيه كلا الانتخابات باختلافات جوهرية، فقرار إجراء الانتخابات المحلية الأولى 2004-2005 جاء في ظل توافق سياسي فلسطيني وبيئة سياسية مشجعة، وفي ظل حافزية لدى المجتمع الفلسطيني للتغيير والخروج من الواقع السياسي الصعب لواقع أفضل منه، وفي ظل تعطش المواطن الفلسطيني لممارسة حق طالما حُرم منه في السابق وهو المشاركة في اختيار من يمثله في مجالس الهيئات المحلية.

ولقد ساد جو من الثقة بين قطاع واسع من الشعب الفلسطيني وفصائل المقاومة، على اعتبار أن جل الأحزاب والفصائل كان لها مساهمات في أعمال المقاومة مما مكن الأحزاب والفصائل من المساهمة في إعطاء زخم سياسي كبير للانتخابات، ضاعف من هذا الزخم مشاركة حركة حماس في العملية الانتخابية مما أكسبها نوعاً من الجدية ودرجة عالية من الثقة لم تكن لتحدث دون مشاركتها. وقامت الأحزاب والفصائل مجتمعة بعملية حشد وتعبئة كبيرين قبل وأثناء العملية الانتخابية، إضافة للدعوات التي وجهتها لأنصارها لمشاركة فاعلة في الانتخابات.

وكما أعادت الانتخابات المحلية الأولى حالة من الاستقطاب السياسي الحاد بين الأحزاب والفصائل، خاصة بين فتح وحماس، ربما كان السبب الرئيسي فيها هو مشاركة حركة حماس.

علاوة على ذلك فقد توفر للعملية الانتخابية غطاء قانوني ورسمي وشعبي، وأما القانوني فتمثل بقرار المجلس التشريعي الفلسطيني الذي طالب بالتسريع في إجراء الانتخابات، وأما الرسمي فتمثل بقرار حكومة واحدة، تبسط سيطرتها على كلا جناحي الوطن، قطاع غزة والضفة الغربية على حد سواء، فيما تمثل الغطاء الشعبي بدعم مؤسسات المجتمع المدني ومن ضمنها المؤسسات الحقوقية للمضي قدماً في إجراء الانتخابات.

أما بالنسبة للانتخابات المحلية الثانية 2012 فقد جاء قرار إجراء الانتخابات في ظل انقسام سياسي فلسطيني أفرز بالضرورة بيئة سياسية ومجتمعية يسودها الاحتقان وتفتقر إلى التوافق، ناهيك عن ضعف الثقة بين القيادة السياسية الفلسطينية والقاعدة الجماهيرية، وكذلك اتساع للفجوة بين الأحزاب من جهة وقواعدها الجماهيرية من جهة أخرى، مما ولد حالة من الإحباط في المجتمع ككل.

انعكست هذه الأجواء على الأحزاب والفصائل ظهر ذلك من خلال تراجع في دورها السياسي والمجتمعي، وضعف في قدرتها على الحشد والتعبئة، كما زادت مقاطعة حركة حماس للانتخابات المشهد الانتخابي سوءاً، وساهمت في إضفاء حالة من عدم الاكتراث اتجاه العملية الانتخابية، إذ وجهت أنصارها ومؤيديها لمقاطعة الانتخابات، وكذلك فعلت حركة الجهاد الإسلامي.

وأدت حالة الاحتقان السياسي والانقسام، وما أسفر عنهما من انتكاسات تمثلت بتراجع في احترام الحريات وحقوق الإنسان، وزيادة في القبضة الأمنية والاعتقال السياسي بين الفصائل المتخاصمة على الساحة الفلسطينية، مما أدى إلى تراجع ملحوظ في الثقافة السياسية لدى المواطن الفلسطيني، بعد أن كان خطى خطوات مهمة على طريق التحول الديمقراطي من خلال ممارسته العملية في المشاركة في العمليات الانتخابية السابقة.

رافقت الانتخابات المحلية الثانية حالة من الفتور وعدم الاكتراث وعدم الجدية، ونوع من الإرباك أسهم فيهما بشكل كبير تعيين أكثر من موعد لإجرائها ثم تأجيله أو إلغاؤه، إذ أفرز الانقسام حكومتين ببرنامجين مختلفين كل منهما يدعي الشرعية، وقرارات الحكومة في رام الله

لا تسري ولا تنفذ في قطاع غزة والعكس صحيح، فلا تسري ولا تنفذ قرارات حكومة غزة في الضفة الغربية، وحيث أن القرار اتخذ من الحكومة الفلسطينية في رام الله، فقد رفضته الحكومة الفلسطينية في غزة.

وبهذا يكون القرار المنفرد بإجراء الانتخابات دون توافق، قد رُفع عنه الغطاء الرسمي والشعبي والحزبي الفصائلي، بالإضافة لتحفظ عدة مؤسسات حقوقية على قرار إجراء الانتخابات، واعتباره تعزيزاً لحالة الانقسام وليس وسيلة لإنهائه.

ومن هنا يتبين أن البيئة السياسية المناسبة التي تشجع على المشاركة في الانتخابات والأجواء الانتخابية التي غلب عليها التوافق السياسي والمجتمعي والحرية، عوامل توفرت في الانتخابات المحلية الأولى وتميزت بها، مما أدى إلى انتخابات حرة ونزيهة وتنافسية حفزت المواطن والأحزاب على حد سواء للمشاركة فيها بفاعلية، وأن غيابها في الانتخابات المحلية الثانية أدى إلى حالة من عدم الاكتراث بالعملية الانتخابية مما انعكس سلباً على مشاركة المواطن والأحزاب على حد سواء، وأدى بها إلى درجة ضعيفة من التنافسية.

2:1:5 العملية الانتخابية ومراحلها

تشابهت العملية الانتخابية وإجراءاتها بين الانتخابات المحلية الأولى والثانية بداية في أنهما استندتا لنفس القانون الذي ينظم العملية الانتخابية، وهو قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم (5) لسنة 1996 وتعديلاته بقانون رقم (5) لسنة 2004 وصولاً إلى قانون رقم (10) لسنة 2005 وتعديلاته، إضافة للتشابه في التجاوزات المحدودة التي شابت العملية الانتخابية الأولى والثانية، والتي لم ترق في كليهما لدرجة تمس جوهر العملية الانتخابية، كما بقي الأمر على حاله من حيث اختلاف مرجعية البت في الطعون والاعتراضات الانتخابية، حيث تعددت الهيئات القضائية التي أنيط بها البت في الطعون والاعتراضات في المحاكم.

وتضمنت العملية الانتخابية الأولى ومجرياتها عدة اختلافات عن الانتخابات الثانية، فالعملية الانتخابية الأولى أجريت على عدة مراحل وفق القانون، بعد أول تعديل طال قانون رقم

(5) لسنة 1996 بتاريخ 2004/12/1، حيث كان ينص على إجرائها دفعة واحدة في جميع الهيئات المحلية في كافة محافظات الوطن.

وجرت الانتخابات على أربع مراحل، وكانت كل مرحلة من مراحل الانتخابات الأولى تجرى في الضفة الغربية وقطاع غزة على حد سواء، باستثناء المرحلة الثالثة فلم تشمل أي هيئة محلية في قطاع غزة، لا لشيء إلا لأن اختيار الهيئات التي ستجري فيها الانتخابات لم يكن وفق معايير محددة، من حيث زمانها أو مكانها.

وأُنيط الإشراف على الانتخابات المحلية الأولى بـ " اللجنة العليا لانتخابات الهيئات المحلية" والتي شُكلت بقرار رئاسي وحددت مدة عملها بعام واحد، وكانت برئاسة وزير الحكم المحلي، ثم حُلّت اللجنة قبل أن تكتمل المرحلة الخامسة والأخيرة من الانتخابات حيث بقيت عدة هيئات محلية في الضفة الغربية وقطاع غزة لم تُجرَ فيها انتخابات.

جرت العملية الانتخابية الأولى وفق أكثر من نظام انتخابي، حيث اتبع نظام الأغلبية في المرحلتين الأولى والثانية، والنظام الانتخابي النسبي الكامل في المرحلتين الثانية والثالثة، تم استخدام أكثر من سجل كمرجعية لأسماء للناخبين، حيث اعتمد سجل الناخبين إلى جانب السجل المدني في المرحلتين الأولى والثانية، واقتصرت استخدام سجل الناخبين فقط في المرحلتين الثالثة والرابعة.

وتميزت الانتخابات بدرجة عالية من التنافسية بين القوائم والأحزاب والأفراد، وكانت البرامج الانتخابية ذات طموحة إلى حد كبير، وامتازت الحملات الانتخابية بالقوة، وأدى إلى تحريك الشارع نحو مشاركة واسعة، نتج عنها نسبة مشاركة عالية ترشياً واقتراعاً، وقد تم التقيد بالمدة المحددة في القانون لكل مرحلة من مراحل العملية الانتخابية، وأعطيت فرص متكافئة لكافة المواطنين في هذا الجانب.

واختلفت الانتخابات المحلية الثانية كثيراً عن الانتخابات المحلية الأولى من حيث إجراءات العملية الانتخابية، فقد كان القرار بإجراء الانتخابات دفعة واحدة في جميع محافظات الوطن سواء في الضفة الغربية أو في قطاع غزة، ولما تعذر إجراؤها في قطاع غزة بسبب

رفض حماس، جرت في الضفة الغربية فقط، ورغم أن القرار كان بإجرائها دفعة واحدة، إلا أن تعذر تقديم قوائم مرشحين في أكثر من هيئة محلية حدا بالحكومة لمنح فرصة ثانية وثالثة للترشح في أكثر من موعد، فيما أصبح يعرف بالانتخابات التكميلية الأولى والثانية.

وأشرفت لجنة الانتخابات المركزية على الانتخابات المحلية الثانية إشرافاً كاملاً، وهي لجنة مستقلة عن السلطة التنفيذية، وقد جرت الانتخابات وفق نظام التمثيل النسبي الكامل، وتم اعتماد السجل الانتخابي فقط كمرجعية لأسماء الناخبين.

وغلب على الانتخابات ضعف كبير في التنافسية، حيث جرى الانتخاب بالاقتراع في نسبة لا تزيد عن (39%) من الهيئات المحلية فقط؛ لأن (61%) منها فازت بالتزكية، ولم يجر فيها اقتراع، كما غلب على الحملات الانتخابية نوع من الفتور وعدم اكتراث من المواطنين، نتج عن ذلك تدنٍ في نسبة المشاركة ترشياً واقتراعاً.

ومن خلال مقارنة سير العملية الانتخابية وإجراءاتها يتضح أن الانتخابات الأولى تميزت عن الثانية بشمولها محافظات الوطن كافة، وتميزت بالتنافسية ونسبة المشاركة العالية، وهذا ما ظهر جلياً في قوة الحملات والبرامج الانتخابية، ومقابل ذلك طرأ تحسن في بعض معايير الانتخابات الثانية، حيث اقتصر مرجعية أسماء الناخبين على سجل الناخبين فقط، واعتماد نظام انتخابي واحد في العملية الانتخابية، والأهم من هذا كله هو وجود هيئة مستقلة أشرفت على العملية الانتخابية، وهي لجنة الانتخابات المركزية.

3:1:5 الهيئات المشاركة في الانتخابات وآليات ترشحها وفوزها

يستعرض الباحث عدد الهيئات المحلية المشاركة في كل من العمليتين الانتخابيتين وآليات ترشحها وفوزها فيما إذا كانت بالاقتراع أم بالتزكية، إضافة لفئاتها كما هي مصنفة لدى وزارة الحكم المحلي، مستحضراً البيانات والإحصائيات من واقع ما أوردته لجنة الانتخابات المحلية ولجنة الانتخابات المركزية، والذي تضمنته الدراسة في فصلها: الثالث والرابع، لمعرفة ما هو الثابت وما هو المتغير في هذه المشاركة وما هي انعكاسات ذلك على العملية الانتخابية ونتائجها.

جدول (5-1) إجمالي عدد الهيئات المحلية التي شملتها الانتخابات المحلية الأولى 2004-2005 والثانية 2012 حسب الموقع والمرحلة والموعـد والتصنيف.

الانتخابات المحلية الأولى 2004 – 2005										الانتخابات المحلية الثانية 2012									
المرحلة	عدد الهيئات	المنطقة			التصنيف				العملية الانتخابية	عدد الهيئات	المنطقة	التصنيف							
		الضفة	غزة	م بلدي	م محلي	م قروي	م محلي	م بلدي				م قروي							
الأولى 2004\12\23	36	26	10	29	3	4	الانتخابات المحلية 2012\10\20			354	الضفة	98	10	246					
الثانية 2005\5\5	83	75	78	21	1	61	التكميلية الأولى 2012\12\22			83	الضفة	14	2	67					
الثالثة 2005\9\29	104	104	0	40	6	58	التكميلية الثانية 2013\6\1			36	الضفة	6	1	29					
الرابعة 2005\12\15	40	37	3	9	0	31	هناك 14 هيئة محلية بقيت دون انتخابات حيث لم تتقدم لترشيح قوائم في المواعيد الثلاثة التي أُتيحت لها في انتخابات 2012.												
الخامسة	62	أجلت المرحلة الخامسة ولم تُجرَ فيها الانتخابات																	
مجموع	325	242	21	99	10	154													

جدول (5-2) إجمالي عدد الهيئات التي شملتها الانتخابات المحلية الأولى والثانية حسب التصنيف وآلية الترشح والفوز.

العملية الانتخابية	عدد الهيئات	جرى فيها اقتراع			فازت بالتركية	
		م بلدي	م محلي	م قروي	م بلدي	م قروي
الانتخابات المحلية الأولى	263	99	10	132	0	22
الانتخابات المحلية الثانية	354	54	3	67	44	166

جدول (5-3) عدد الهيئات التي شملها قرار إجراء الانتخابات المحلية الأولى والثانية وآلية ترشحها وفوزها ونسبتها إلى إجمالي الهيئات، ونسبة المشاركة فيها.

العملية الانتخابية	الهيئات التي شملتها الانتخابات	هيئات فازت بالتركية	نسبتها	هيئات جرى فيها اقتراع	نسبتها	هيئات لم تتقدم للترشح	نسبتها
الأولى	264	22	8%	124	92%	1	0%
الثانية	354	216	61%	123	35%	14	4%

من الجدول (5-1) و(5-2) و(5-3) أعلاه يتضح أن ما تشابهت فيه كلا الانتخابات أنها لم تجرّ دفعة واحدة في كافة محافظات الوطن، بالرغم أن قرار إجرائها عام 2012 شمل كافة المحافظات في الوطن، وفي لقاء للباحث مع مدير المشاريع الميدانية في لجنة الانتخابات المركزية حول آلية إجراء الانتخابات المحلية 2012، أفاد بأن قرار إجرائها لم يكن على مراحل، لكنه في أكثر من موعد¹، وتشابهت في أن الهيئات التي جرت فيها كلا العمليتين الانتخابيتين كانت من مختلف تصنيفات الهيئات المحلية، ولم تقتصر على فئة دون غيرها، حيث شملت المجالس البلدية والمحلية والقروية.

اختلفت الانتخابات المحلية الأولى عن الثانية من حيث قرار وآلية إجرائها، فقد اتخذ قرار إجراء الانتخابات الأولى على مراحل، شملت كل مرحلة عدة هيئات من عدة محافظات بما

¹ فريد طعم الله، مقابلة شخصية، 2015\2\16، مرجع سابق.

فيها المحافظات الجنوبية، باستثناء المرحلة الثالثة التي اقتصر إجراء الانتخابات فيها على الضفة الغربية فقط، وتم اختيار الهيئات لكل مرحلة دون وجود معايير محددة وواضحة.

وشملت الانتخابات المحلية الأولى في مراحلها الخمس (325) هيئة محلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، أجريت في (242) هيئة على مدى أربع مراحل امتدت على مدار عام كامل من تاريخ 2004\12\23 حتى 2005\12\15، وأجلت المرحلة الخامسة منها في (62) هيئة حتى إشعار آخر ولم يتم إجراؤها فيما بعد. كان من بين الهيئات التي جرت فيها الانتخابات الأولى (99) مجلساً بلدياً و(10) مجالس محلية و(154) مجلساً قروياً، وأن كافة الهيئات التي تمثل مجالس بلدية ومجالس محلية جرى فيها اقتراع واقتصر الترشح على قائمة واحدة "تركزية" في (22) مجلساً قروياً بنسبة (8%) فقط.

ولم يجد الباحث ما يشير إلى أن أي من الهيئات المحلية التي شملها قرار إجراء الانتخابات المحلية الأولى استنكفت عن تقديم مرشحين لخوض الانتخابات، فجميعها تقدمت بقوائم انتخابية.

أما الانتخابات المحلية الثانية 2012 فقد أُخذ قرار إجرائها دفعة واحدة في محافظات الوطن كافة، إلا أن تعذر إجرائها في قطاع غزة حال دون ذلك، لكنها شملت (354) هيئة محلية في محافظات الضفة الغربية دفعة واحدة، لكن كان من بين الهيئات التي شملها قرار الانتخابات (83) هيئة لم تتقدم للترشح بأية قائمة، ثم ما لبثت أن منحت فرصة ثانية للترشح بقرار من مجلس الوزراء الفلسطيني في رام الله لإجراء انتخابات تكميلية، وكان من بين هذه الهيئات (36) هيئة لم تتقدم ثانية بأية قائمة، منحت على إثر ذلك فرصة ثالثة للترشح في انتخابات تكميلية ثانية، وفي نهاية المطاف فقد كان من بين الهيئات التي جرت فيها الانتخابات الثانية والتكميلية الأولى والتكميلية الثانية (98) مجلساً بلدياً و(9) مجالس محلية و(233) مجلساً قروياً. اقتصر إجراء الاقتراع فيها على (124) هيئة بنسبة بلغت (35%) فقط، من بينها (54) مجلساً بلدياً و(3) مجالس محلية و(67) مجلساً قروياً، وكانت (216) هيئة ممن تقدمت فقط بقائمة واحدة لتفوز فيما بعد بالتركية ونسبتها (61%) ومن بينها (44) مجلساً بلدياً و(6) مجالس محلية

و(166) مجلساً قروياً وبقي (14) هيئة، بنسبة (4%) لم تترشح فيها قوائم نهائياً في الثلاثة مواعيد التي أجريت خلالها الانتخابات الثانية والتي امتدت واستمرت ما يقارب ثمانية أشهر من تاريخ 2012\10\20 وحتى تاريخ 2013\6\13.

ويمكن القول: إن قرار إجراء الانتخابات المحلية الأولى وشموله لكافة محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة دون استثناء، أضفى نوعاً من الجدية على العملية الانتخابية، انعكست على الهيئات المحلية التي شملها القرار، بحيث لم تتخلف هيئة واحدة عن الترشح لخوض العملية الانتخابية، بل إنها خاضت انتخابات تنافسية، وهذا ما ظهر من ارتفاع في نسبة الهيئات التي جرت فيها انتخابات تنافسية، حيث بلغت (92%).

ومن ناحية أخرى ظهر تدنٍ واضح في نسبة الهيئات التي تقدمت فقط بقائمة واحدة في الانتخابات المحلية الأولى، فنسبتها لم تتجاوز (8%)، في الوقت الذي ارتفعت هذه النسبة لتبلغ أكثر من (60%) في الانتخابات المحلية الثانية، واقتصرت التنافس فيها على نسبة لم تتجاوز (35%) من الهيئات التي شملها قرار الانتخابات، كما بقيت (14) هيئة محلية لم تتقدم لترشيح قوائم بتاتاً، بالرغم من الفرص الثلاث التي أُتيحت لها.

4:1:5 مقارنة للمشاركة في الانتخابات ترشيحاً واقتراعاً

جدول (4-5) نسبة المرشحين إلى كل من الدوائر والناخبين والمقاعد في الانتخابات المحلية الأولى والثانية

العملية الانتخابية	عدد الهيئات (الدوائر)	عدد الناخبين المسجلين	عدد المقاعد	عدد المرشحين	نسبة المرشحين إلى عدد الهيئات	نسبة المرشحين إلى عدد الناخبين	نسبة المرشحين إلى عدد المقاعد
الأولى	264	758007	2768	7598	28 مرشح/هيئة	100:1 ناخب	2.7 مرشح/مقعد
الثانية	354	968675	3472	6490	18 مرشح/هيئة	150:1 ناخب	1.9 مرشح/مقعد

جدول (5-5) عدد القوائم الانتخابية ونسبتها إلى عدد الهيئات التي أجريت فيها الانتخابات وفق النظام النسبي في الانتخابات المحلية الأولى والثانية.

العملية الانتخابية	عدد الهيئات (الدوائر)	عدد الناخبين المسجلين	عدد القوائم	نسبة القوائم إلى الهيئات	ملاحظات
الأولى	144	292015	509	3,5 قائمة هيئة	للمرحلتين الثالثة والرابعة فقط
الثانية	354	968675	673	1,9 قائمة هيئة	

جدول (5-6) عدد الناخبين المسجلين وعدد المقترعين ونسبة المشاركة في الهيئات المحلية التي جرى فيها اقتراع في الانتخابات المحلية الأولى والثانية.

العملية الانتخابية	الهيئات التي شملتها الانتخابات	جرى فيها اقتراع	عدد الناخبين المسجلين	عدد المقترعين	نسبة المشاركة	ملاحظات
الأولى	264	242	742613	613959	83%	تم استثناء عدد الناخبين في الهيئات التي فازت بالتركية من عدد الناخبين المسجلين
الثانية	354	123	594744	319905	54%	تم استثناء عدد الناخبين في الهيئات التي فازت بالتركية من عدد الناخبين المسجلين

بالرجوع للبيانات والإحصائيات الواردة في الجداول أعلاه (5-4) و (5-5) و (5-6)، فعلى صعيد المرشحين يُظهر جدول رقم (5-4) أنه تقدم في الانتخابات المحلية الأولى (28) مرشحاً في كل دائرة (هيئة محلية)، وأنه لكل (100) ناخب مسجل قد ترشح مرشحاً واحداً، وعدد المرشحين الذين خاضوا الانتخابات كان بواقع (2.7) مرشحاً لكل مقعد.

ويعني ذلك أن نسبة المرشحين في الانتخابات المحلية الأولى زادت عن نسبتهم في الانتخابات المحلية الثانية بمقدار (35%)، وأن حصة الناخبين من المرشحين زادت في الانتخابات المحلية الأولى عن حصتهم في الانتخابات المحلية الثانية بمقدار الثلث (33%)، وأن نسبة عدد المرشحين لكل مقعد زادت في الانتخابات الأولى عن الثانية بواقع (30%).

تتسحب هذه النسب على عدد القوائم كما هو في جدول رقم (5-5) حيث نسبة عدد القوائم إلى عدد الهيئات أو الدوائر قد بلغ في الانتخابات المحلية الأولى (3.5) قائمة لكل دائرة بزيادة قدرها (54%) عن نسبتها في الانتخابات المحلية الثانية حيث بلغت (1.9) قائمة فقط لكل دائرة، وتتسحب هذه النسب كذلك على نسبة المشاركة أو الاقتراع كما هي في جدول رقم (6-5)، حيث بلغت في الانتخابات المحلية الأولى (83%) أي بزيادة مقدارها (29%) عن الانتخابات المحلية الثانية.

تشير النسب الواردة في الجداول الثلاثة أعلاه، أن الناخبين في الانتخابات المحلية الأولى قد مُنحوا فرصاً أكبر وأُتيحت لهم خيارات متعددة من حيث عدد القوائم وعدد المرشحين، وبنسبة أكبر مما أُتيح للناخبين في الانتخابات المحلية الثانية، وهذا عادة ما ينعكس إيجاباً على مجالس الهيئات المحلية من حيث كفاءة الأعضاء المنتخبين فيها، هذا من ناحية، ومن الناحية الأخرى فإنه يعزز بدرجة أكبر تمثيل المجالس المنتخبة لأكبر شريحة من المواطنين؛ لأن تعدد الخيارات أمام الناخبين يدفعهم ويحفزهم للمشاركة في الاقتراع بدرجة أكبر، وهذا ما يفسر نسبة المشاركة المرتفعة في الانتخابات المحلية الأولى عنها في الثانية، ونسبة مشاركة عالية تعني مشاركة أكبر في صنع القرار وبالتالي رقابة أفضل من المواطن على مجالس الهيئات المحلية، وفي ذلك تحقيق للهدف العام للانتخابات، والعكس صحيح تماماً، فإن نسبة مشاركة متدنية تعني مشاركة أقل في صنع القرار، وبالتالي ضعف رقابة المواطن على مجالس الهيئات المحلية، وهذا ما لا يساهم في تحقيق الهدف العام من الانتخابات.

5:1:5 مقارنة لنتائج الأحزاب والفصائل المشاركة في العملية الانتخابية

في قراءة للنتائج التي حصلت عليها الأحزاب والفصائل السياسية في كلا الانتخابات يُظهر جدول رقم (7-5) و جدول (8-5) أدناه بعض هذه النسب والإحصائيات حول مشاركة الأحزاب والفصائل وما حصلت عليه من نتائج.

جدول (5-7) عدد ونسب مقاعد الأحزاب في الهيئات التي جرى فيها اقتراع وفق نظام التمثيل النسبي في الانتخابات المحلية الأولى والثانية وعددها (43) هيئة

الفرق في النسبة	الانتخابات الثانية 2012		الانتخابات الأولى 2004-2005		الانتماء
	النسبة	عدد المقاعد	النسبة	عدد المقاعد	
2 %+	42%	201	40%	193	مستقلون
14 %+	39%	184	25%	117	فتح
قاطعت حماس الانتخابات المحلية الثانية 2012 ولم تشارك فيها			30%	140	حماس
.....	8%	40			ائتلاف
6 %+	11%	51	5%	25	باقي الفصائل
.....	100%	477	100%	475	مجموع

جدول (5-8) عدد ونسب أصوات حركة فتح التي حصلت عليها في المدن مراكز المحافظات في الانتخابات الأولى والثانية

الانتخابات المحلية الثانية 2012					الانتخابات المحلية الأولى 2004-2005					المدينة	
نسبتها إلى المقترعين	نسبتها إلى الناخبين	عدد أصوات فتح	عدد المقترعين	عدد الناخبين	نسبتها إلى المقترعين	نسبتها إلى الناخبين	عدد أصوات فتح	عدد المقترعين	عدد الناخبين		
0.30	0.13	2312	7662	17318	0.36	0.25	3279	9171	13370	جنين	
0.30	0.22	2121	6984	9759	0.31	0.21	2341	7469	11303	طوباس	
0.51	0.29	7869	15534	27350	2005\2004 لم يشملها قرار إجراء الانتخابات المحلية الأولى					طولكرم	
0.32	0.13	7955	25036	61470	0.13	0.09	4405	34462	49692	نابلس	
0.52	0.40	2170	4160	5370	0.37	0.26	1397	3766	5319	سلفيت	
0.60	0.33	5834	9670	17732	0.30	0.18	4100	13611	22578	قلقيلية	
لم يتم التقدم بقائمة باسم فتح بانتلاف معها		لم يتم التقدم بقائمة باسم فتح بانتلاف معها			0.35	0.18	1969	5661	10896	رام الله	
		0.70	0.20	2948	4217	14969	0.27	0.14	1856	6796	البيرة
		0.40	0.21	2721	6760	12828	0.61	0.28	4534	7489	بيت لحم
0.50	0.17	10130	20081	59509	2005\2004 لم يشملها قرار إجراء الانتخابات المحلية الأولى					الخليل	
0.70	0.33	3143	4473	9606	0.35	0.16	2284	6488	14707	أريحا	
0.43	0.19	47203	110601	249401	0.28	0.17	26165	94913	157257	إجمالي	

كما يظهر في الجدول (7-5) فإن قوائم المستقلين قد حافظت على نسبتها في عدد المقاعد بزيادة بسيطة (2%) في الانتخابات الثانية عنها في الأولى، مع اختلاف الأسباب، فحصول المستقلين على عدد كبير من المقاعد في الانتخابات المحلية الأولى يعود إلى أن الترشح لم يكن من خلال قوائم حزبية، وأن من ترشح من المحسوبين على الأحزاب والفصائل كان بصفته الشخصية وليس بصفته الحزبية، لهذا كانت النسبة التي حصل عليها المستقلون كبيرة، حيث لوحظ اختفاؤها في المرحلتين الثالثة والرابعة، أما في الانتخابات المحلية الثانية، فإن إجراء الانتخابات في ظل أجواء سياسية يسودها الانقسام وعدم التوافق، ولأسباب تتعلق بإشكالات داخل حركة فتح، كان ذلك سبباً في زيادة قوائم المستقلين.

فيما يتعلق بحركة فتح، فقد لوحظ زيادة قدرها (14%) في عدد مقاعدها في الانتخابات المحلية الثانية عنه في الأولى، وأن هذه الزيادة قد لا يُعتد بها وقد لا تعتبر زيادة ذات مغزى في ظل غياب ومقاطعة المنافس الأكبر لها وهو حركة حماس في الانتخابات الثانية، في الوقت الذي تهيمن فيه حركة فتح على الساحة السياسية الفلسطينية، ومن خلال النتائج التي حصلت عليها كما تظهر في جدول (8-5) فإنها تشير إلى زيادة طفيفة في نسبة الأصوات التي حصلت عليها مقارنة بعدد الناخبين، وأن الزيادة المعتبرة في نسبة ما حصلت عليه فتح هو عند مقارنة أصواتها بعدد المقترعين، بمعنى أن نسبة المقترعين المتدنية في المدن مراكز المحافظات قد أسعفها كثيراً.

أما حركة حماس، فمن الواضح أنها حصلت على نسبة كبيرة نسبياً، حيث حصلت على ما نسبته (30%) من المقاعد في الانتخابات الأولى، وقد قاطعت الانتخابات المحلية الثانية، وبالتالي فإن خسارتها كانت مضاعفة، لأن خسارتها لم تقتصر على عدم حصولها على مقاعد في الانتخابات الثانية، بل إنه لم يعد لها تواجد يذكر في مجالس الهيئات المحلية الفلسطينية في الضفة الغربية كافة.

وباقى الفصائل التي شاركت في الانتخابات الأولى والثانية، وجُلها محسوب على اليسار الفلسطيني، فإن حالها لم يختلف كثيراً في الانتخابات الثانية عنه في الأولى، فبالرغم من زيادة

مقاعدها بنسبة قدرها (50%) إلا أن إجمالي ما حصلت عليه من مقاعد منفردة لم يتجاوز (10%) من إجمالي مقاعد الهيئات المحلية في الضفة الغربية، لهذا ستبقى خياراً مستبعداً للناخب الفلسطيني أمام حركة فتح وحركة حماس، وإذا ما أجريت انتخابات حرة ونزيهة في ظروف سياسية مواتية، فإنه من المتوقع أن ترتكس نتائجها إلى الوراء وبدرجة قد تكون كبيرة.

2:5 مقارنة لواقع الهيئات المحلية المنتخبة 2004-2005 والمنتخبة عام 2012

من أجل الوقوف على الحقائق وتفاصيلها عن قرب، اتبع الباحث إضافة للمقابلات الشخصية وسيلة أخرى وهي أداة الاستبيان، فقد صممت هذه الأداة وتضمنت تساؤلات، ومن خلال الإجابة عليها يمكن قياس مدى تأثير نتائج الانتخابات بالسياق العام الذي تجرى فيه، ومدى انعكاس النتائج على واقع الهيئة المحلية ومجلسها المنتخب فيما بعد.

تم جمع البيانات الخاصة بالهيئات المحلية بواسطة استبيان مكون من أربعة أقسام، القسم الأول فيه تضمن معلومات عن معبئ الاستبانة، والقسم الثاني تضمن معلومات عن الهيئة المحلية، وتضمن القسم الثالث أسئلة تتعلق بمجلس الهيئة المحلية السابق، الذي أدار الهيئة المحلية في الفترة الممتدة من العام 2005 وحتى العام 2012، في حال كان معيناً أو عندما كان منتخباً، أما القسم الرابع فقد تضمن أسئلة تتعلق بمجلس الهيئة المحلية الذي تشكل بالاقتراع أو بالتزكية في الانتخابات المحلية الثانية 2012.

كانت الشريحة المستهدفة بتعبئة الاستبيان نخبة من موظفي الهيئات المحلية الفلسطينية في الضفة الغربية، حيث تعذر استهداف موظفي الهيئات المحلية في قطاع غزة لأسباب أهمها: أن الانتخابات المحلية الثانية لم تجر في قطاع غزة، واقتصرت إجراؤها على الضفة الغربية فقط.

وكان من وراء استهداف شريحة كبار موظفي الهيئات المحلية بتعبئة الاستبيان بشكل أساسي، أن موظفي الهيئات المحلية هم أكثر الفئات قرباً من صانع القرار في مجالس الهيئات المحلية، بل إنهم في صلب واقع هذه الهيئات، لذلك فهم الأقدر على تقييم عمل وسلوك مجلس الهيئة؛ من خلال معاشتهم اليومية له، زد على ذلك فإن مدة عمل الموظفين في الهيئات المحلية

غير محددة كما هو الحال مع مجلس الهيئة الذي يفترض أن لا تزيد مدة ولايته في المجلس عن أربع سنوات، فالموظف بشكل عام ثابت في وظيفته لا يتغير، ويمكنه معاشة أكثر من مجلس للهيئة.

شملت عينة الدراسة موظفي هيئات محلية تقع في مختلف محافظات الضفة الغربية، ومن مختلف الهيئات المحلية التي تصنف كمجالس بلدية من الفئات (أ) و (ب) و (ج) و (د)، ولم تشمل عينة الدراسة الموظفين العاملين في المجالس القروية لقلة عدد الموظفين المتفرغين فيها بدوام كامل.

واختلفت تخصصات ومجالات عمل الموظفين الذين شملتهم عينة الدراسة، فقد تنوعت مجالات عملهم لتشمل مجالات عمل الهيئة بشكل عام، وعلى رأسها المجال المالي والإداري والفني (الهندسي)، لهذا تكونت عينة الدراسة في كل هيئة من ثلاث موظفين وزعت عليهم الاستبانة.

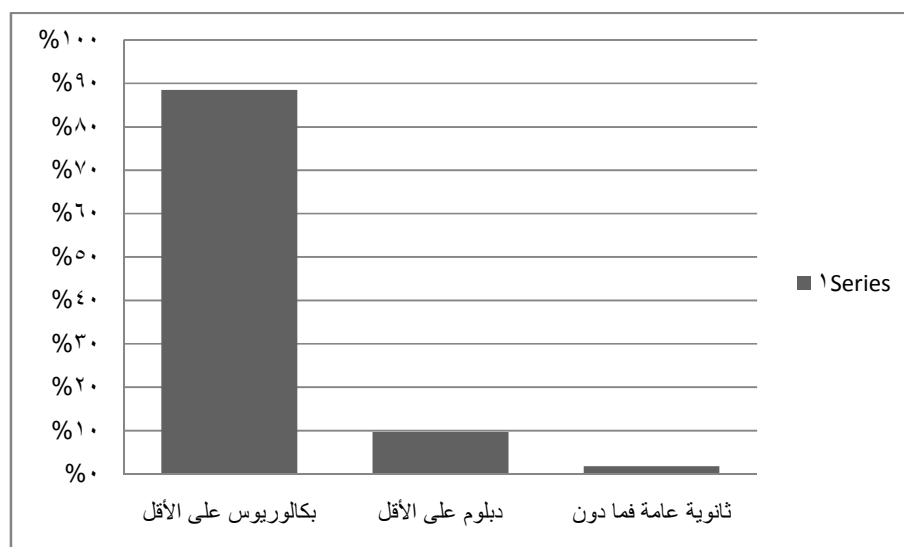
شغل الموظفون ممن شملتهم عينة الدراسة وظائف مختلفة، لكنها أساسية، فأغلبهم كان من كبار موظفي الهيئات التي استهدفت في الدراسة، ومسمياتهم الوظيفية تتراوح في أغلبها بين رئيس شعبة إلى رئيس قسم إلى مدير دائرة... وكانت النسبة العظمى من هؤلاء الموظفين مضى على وجوده في الوظيفة عدة سنوات، وعاصروا أكثر من مجلس للهيئة المحلية التي يعملون فيها، وكان معظمهم من حملة الشهادات الجامعية، مما أهلهم لإبداء رأي بُني على معرفة ودراية.

ومن أجل التحقق من وضوح الاستبيان، واشتماله على المحاور الأساسية التي تساعد في الإجابة عن أسئلة الدراسة المتعلقة بواقع الهيئات المحلية، ومن ثم ربطها بأسئلة الدراسة الرئيسية التي وردت في مقدمتها، فقد عُرض الاستبيان بعد تصميمه على محكمين مختصين في هذا المجال، وأُخضع للتعديل أكثر من مرة قبل تعبئته.

وبعد تعبئة الاستبيان من الفئة المستهدفة وإعادته للباحث، تم تفرغ بيانات الاستبيان في جداول خاصة " إكسل" لمعالجة هذه البيانات من خلال الحزمة الإحصائية المعروفة (spss) وذلك تمهيداً لتبويب البيانات ثم استخراج الجداول الإحصائية اللازمة، ثم نظمت العلاقة بين المتغيرات بجدول احتوت على نسبة مئوية عن العلاقة بين كافة المتغيرات.

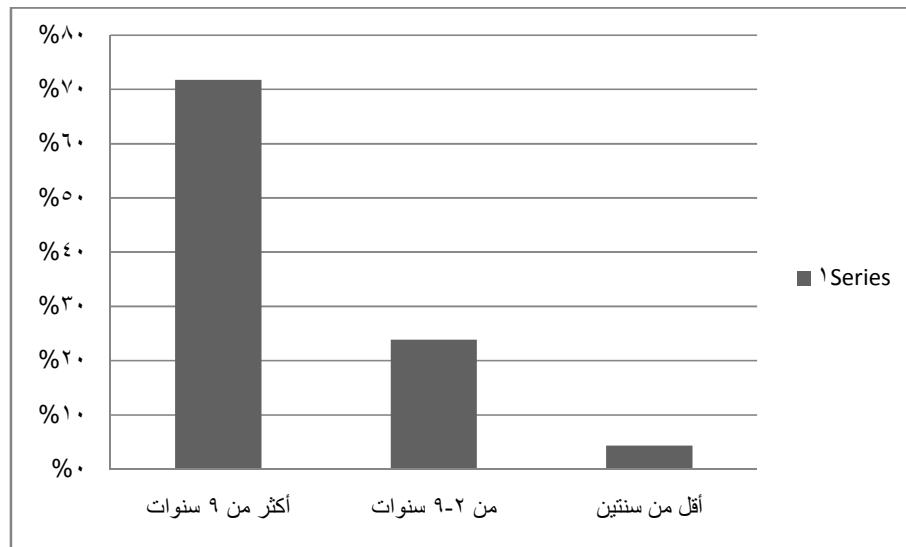
1:2:5 تحليل الدراسة المسحية حول واقع الهيئات المحلية

شارك في عينة الدراسة (117) مشارك من موظفي الهيئات المحلية، يمثلون (40) هيئة محلية من مختلف محافظات الضفة الغربية، وحول المؤهلات العلمية التي يحملها الموظفين المشاركين في الدراسة، فقد كانت الغالبية العظمى منهم من حملة درجة البكالوريوس بنسبة بلغت (88.5%)، أتى في المرتبة الثانية حملة درجة الدبلوم بنسبة (9.7%)، وكانت هناك نسبة لا تذكر ممن حصلوا على الثانوية العامة أو ما دونها (1.8%).



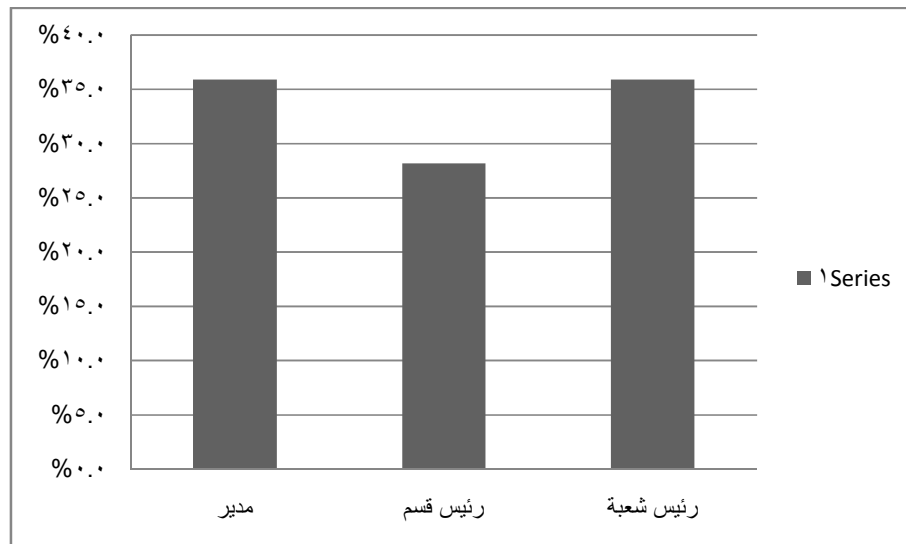
شكل (1): نسبة التحصيل العلمي لدى موظفي الهيئات المحلية الذين شملتهم الدراسة

من حيث سنوات العمل في مجالس الهيئات المحلية، كانت النسبة الأكبر لمن عملوا أكثر من (9) سنوات بنسبة (71.8%)، يليها من عملوا في هذا المجال لمدة تتراوح بين 2 - 9 سنوات بنسبة (23.9%)، و(4.3%) عملوا أقل من (2) سنة في مجالس الهيئات.



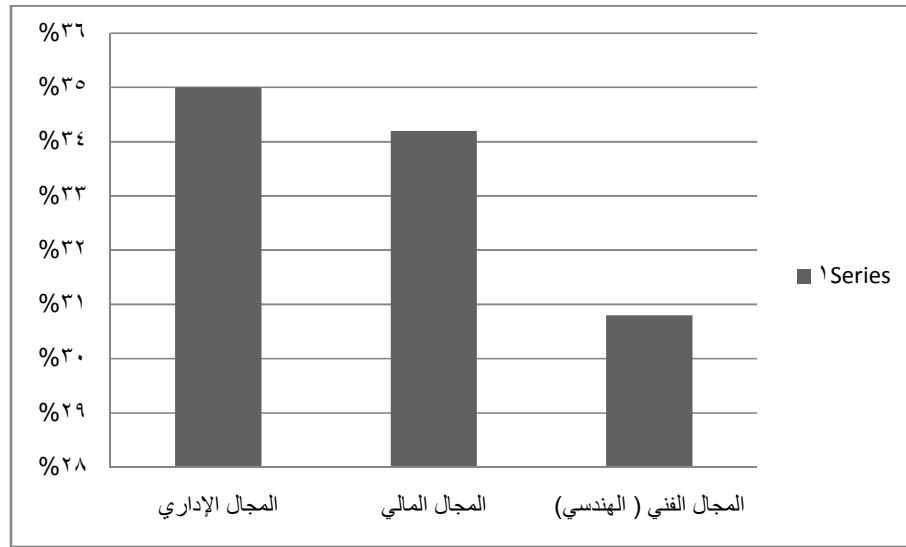
شكل (2) نسبة سنوات خدمة الموظفين الذين شملتهم عينة الدراسة في الهيئات المحلية

من حيث المسمى الوظيفي للمشاركين، كانت نسب من يعملون في موقع مدير (35.9%)، ومن يعملون في موقع رئيس قسم كانت (28.2%)، ورئيس شعبة بنسبة بلغت (35.9%).



شكل (3) نسبة الموظفين الذين شملتهم عينة الدراسة حسب مسمياتهم الوظيفية

أما من حيث مجالات العمل، فقد عمل في المجال الإداري (35%)، وفي المجال المالي (34.2%)، والبقية كانت تعمل في المجالات الفنية (الهندسية) بنسبة (30.8%).



شكل (4) نسبة الموظفين الذين شملتهم عينة الدراسة حسب مجال عملهم

قد كانت النسبة العظمى من الموظفين الذين شملتهم عينة الدراسة من الهيئات المحلية التي تمثل مجالس بلدية بنسبة (92.3%) والباقي من المجالس المحلية بنسبة (7.7%)، وكان ثلث هذه البلديات مصنفاً C بنسبة (37%)، يليها البلديات المصنفة A بنسبة (28.7%) ثم البلديات المصنفة B بنسبة (25.9%)، وآخرها البلديات التي تصنف على أنها D بنسبة (8.4%).

وقد كانت غالبية الهيئات المحلية السابقة 2004-2005 التي شملتها عينة الدراسة، مُشكَّلةً بالانتخابات بنسبة بلغت (77.8%)، وباقي الهيئات المحلية السابقة كانت معينة في عهد السلطة الفلسطينية بنسبة (22.2%)، أما الهيئات المحلية الحالية 2012 التي شملتها عينة الدراسة فقد كانت في غالبها كذلك مُشكَّلةً بالانتخابات بنسبة بلغت (62.4%)، والباقي مشكلة بالتزكية بنسبة بلغت (36.8%).

2:2:5 العلاقات والدلالات

في هذا الجزء من الفصل ستستعرض الدراسة علاقة آلية تشكيل مجلس الهيئة المحلية بالمتغيرات التالية:

1:2:2:5: علاقة آلية تشكيل مجلس الهيئة المحلية مع متغيرات قدرة وكفاءة المجلس

جدول (5-9) العلاقة بين آلية تشكيل مجلس الهيئة المحلية مع متغيرات قدرة وكفاءة المجلس

مجلس الهيئة	المتغير	بين الأعضاء و الموظفين		درجة الثقة		مستوى ثقافة و تعلم الأعضاء		التجارب و تطوير و نقل سياسات		عن القرارات المسؤولة بتحمل		معدل النسب	معدل النسب
		موافقين	معارضين	موافقين	معارضين	موافقين	معارضين	موافقين	معارضين	موافقين	معارضين	موافقين	معارضين
مجالس الهيئات المحلية المنتخبة 2004-2005	50%	14.2%	56.6%	15.1%	42.5%	16%	57.5%	9.4%	52%	14%			
مجالس الهيئات المحلية السابقة المعينة	10.4%	10.4%	18.9%	0.9%	8.5%	9.4%	11.3%	7.5%	12%	7%			
مجالس الهيئات المحلية المنتخبة 2012	18.3%	31.3%	43.5%	11.3%	23.7%	25.4%	35.1%	12.3%	30%	20%			
مجالس الهيئات المحلية بالتزكية 2012	20%	8.7%	17.4%	12.2%	12.3%	13.2%	14.9%	8.8%	16%	11%			

أ. مجلس الهيئة المحلية السابق

1. مع متغير " سادت العلاقة بين أعضاء مجلس الهيئة المحلية السابق والموظفين العاملين في الهيئة جو من الثقة المتبادلة".

وجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين آلية تشكيل مجلس الهيئة المحلية السابق وشيوع جو من الثقة المتبادلة بين الأعضاء والموظفين، حيث وافق (50%) ممن شملتهم عينة الدراسة على وجود الثقة بين أعضاء مجلس الهيئة المحلية السابق المنتخب عام 2004-2005 وبين الموظفين، مقابل (11.2%) فقط لم يوافقوا، بينما وافق فقط (10.4%) ممن شملتهم عينة الدراسة على وجود الثقة بين مجلس الهيئة المحلية السابق المعين تعييناً والموظفين، مقابل نفس النسبة لم يوافقوا.

2. مع متغير " كان أغلبية أعضاء مجلس الهيئة المحلية السابق من المتعلمين والمتقنين".

وجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين آلية تشكيل مجلس الهيئة المحلية السابق وثقافة وتعليم أعضاء تلك الهيئات، حيث أُيد (56.6%) ممن شملتهم عينة الدراسة أن أعضاء مجلس الهيئة المحلية السابق المنتخب عام 2004-2005 كانوا من المتعلمين والمتقنين، مقابل (15%) فقط لم يؤيدوا، بينما وافق فقط (19%) ممن شملتهم عينة الدراسة على أن غالبية أعضاء مجلس الهيئة المحلية السابق المعيّن تعييناً كانوا من المتعلمين والمتقنين، مقابل (1%) لم يوافقوا.

3. مع متغير " السياسات التي رسمها مجلس الهيئة المحلية السابق تشجع على التطوير ونقل التجارب".

وجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين آلية تشكيل مجلس الهيئة المحلية السابق ورسمه لسياسات تشجع على التطوير ونقل التجارب، حيث وافق (42.5%) ممن شملتهم عينة الدراسة على أن مجلس الهيئة المحلية السابق المنتخب عام 2004-2005 يشجع في سياساته على التطوير ونقل التجارب، مقابل (16%) فقط لم يوافقوا، بينما وافق فقط (8.5%) ممن شملتهم عينة الدراسة على أن مجلس الهيئة المحلية السابق المعيّن تعييناً يشجع في سياساته على التطوير ونقل التجارب، مقابل (9%) لم يوافقوا.

4. مع متغير " تحمل مجلس الهيئة المحلية السابق مسؤولية القرارات التي اتخذها ودافع عنها".

وجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين آلية تشكيل مجلس الهيئة المحلية السابق وتحمله لمسؤولية القرارات التي يتخذها، حيث وافق (57.5%) ممن شملتهم عينة الدراسة على أن مجلس الهيئة المحلية السابق المنتخب عام (2004/) كان يتحمل مسؤولية القرارات التي يتخذها ويدافع عنها، مقابل (9.4%) فقط لم يوافقوا، بينما وافق فقط (11.3%) ممن شملتهم عينة الدراسة على أن مجلس الهيئة المحلية السابق المعيّن تعييناً كان يتحمل مسؤولية القرارات التي يتخذها ويدافع عنها، مقابل (7.5%) لم يوافقوا.

ب. مجلس الهيئة المحلية الحالي

1. مع متغير " سادت العلاقة بين أعضاء مجلس الهيئة المحلية الحالي والموظفين العاملين في الهيئة جو من الثقة المتبادلة".

وجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين آلية تشكيل مجلس الهيئة المحلية الحالي المنتخب وشيوع جو من الثقة المتبادلة بين الأعضاء والموظفين، حيث وافق فقط (18.3%) ممن شملتهم عينة الدراسة على وجود الثقة بين أعضاء مجلس الهيئة المحلية الحالي المنتخب عام 2012 وبين الموظفين، مقابل (31.3%) لم يوافقوا، بينما وافق (20%) ممن شملتهم عينة الدراسة على وجود الثقة بين مجلس الهيئة المحلية الحالي الذي فاز بالتركية 2012 والموظفين، مقابل (8.7%) لم يوافقوا.

2. مع متغير " كان أغلبية أعضاء مجلس الهيئة المحلية الحالي من المتعلمين والمتقنين".

وجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين آلية تشكيل مجلس الهيئة المحلية الحالي وثقافة وتعليم أعضاء تلك الهيئات، حيث أيد (43.5%) ممن شملتهم عينة الدراسة أن أعضاء مجلس الهيئة المحلية الحالي المنتخب عام 2012 كانوا من المتعلمين والمتقنين، مقابل (11.3%) فقط لم يؤيدوا، بينما وافق فقط (17.4%) ممن شملتهم عينة الدراسة على أن غالبية أعضاء مجلس الهيئة المحلية الحالي الذي فاز بالتركية 2012 كانوا من المتعلمين والمتقنين، مقابل (12.3%) لم يوافقوا.

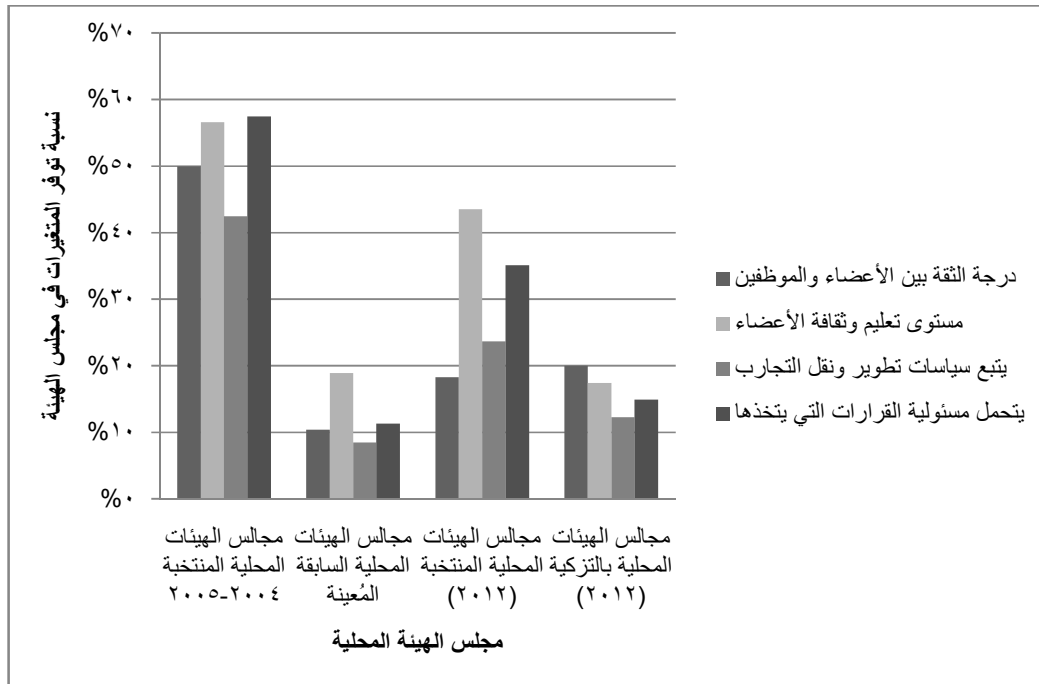
3. مع متغير " السياسات التي رسمها مجلس الهيئة المحلية الحالي تشجع على التطوير ونقل التجارب".

وجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين آلية تشكيل مجلس الهيئة المحلية الحالي ورسمه لسياسات تشجع على التطوير ونقل التجارب، حيث وافق (23.7%) ممن شملتهم عينة الدراسة على أن مجلس الهيئة المحلية الحالي المنتخب عام 2012 يشجع في سياساته على التطوير ونقل التجارب، مقابل (25.4%) لم يوافقوا، بينما وافق فقط

(12.3%) ممن شملتهم عينة الدراسة على أن مجلس الهيئة المحلية الحالي الذي فاز بالتركية 2012 يشجع في سياساته على التطوير ونقل التجارب، مقابل (13.2%) لم يوافقوا.

4. مع متغير "تحمل مجلس الهيئة المحلية الحالي مسؤولية القرارات التي اتخذها ودافع عنها".

وجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين آلية تشكيل مجلس الهيئة المحلية الحالي وتحمله لمسئولية القرارات التي يتخذها، حيث وافق (35%) ممن شملتهم عينة الدراسة على أن مجلس الهيئة المحلية الحالي المنتخب عام 2012 كان يتحمل مسؤولية القرارات التي يتخذها ويدافع عنها، مقابل (12.3%) فقط لم يوافقوا، بينما وافق فقط (15%) ممن شملتهم عينة الدراسة على أن مجلس الهيئة المحلية الحالي الذي فاز بالتركية 2012 كان يتحمل مسؤولية القرارات التي يتخذها ويدافع عنها، مقابل (8.8%) لم يوافقوا.



شكل (5) علاقة آلية تشكيل مجلس الهيئة المحلية مع متغيرات القدرة والكفاءة

ماذا تعني نسب متغيرات القرارات التي يتخذها المجلس والعلاقة بينها في مختلف

المجالس؟

الدور الرئيسي لمجلس الهيئة المحلية هو العمل على توجيه وإدارة دفة الهيئة المحلية بما يحقق خدمة المواطن بكفاءة وفاعلية، من أجل الصمود على أرضه في وجه الاحتلال، فإن ذلك لا يتأتى إلا في اجواء يسودها الاستقرار، لذا فإن من يريد أن يخوض الانتخابات لا بد وأن يزن الأمور بداية ويضعها في نصابها الصحيح، فيما إذا كانت البيئة مواتية لتحقيق الإنجاز المبتغى من دخول الانتخابات، فإن كانت كذلك سيتقدم من يرغب بالترشح والمنافسة، وإن كانت غير ذلك سيضطر المواطن للاستتكاف والتتحي جانباً¹.

من هنا تظهر العلاقة بين قدرة وكفاءة مجالس الهيئات المحلية والآلية التي بموجبها يتشكل المجلس، فالتوافق السياسي الفلسطيني الذي كان سائداً في الانتخابات المحلية الاولى 2004-2005، نتج عنه توفر الحد الأدنى من الاجواء الديمقراطية دفعت الأحزاب والفصائل السياسية للمشاركة فيها، وقدمت الفصائل مرشحين من أصحاب الكفاءات العليا لتتمكن من المنافسة في ظل تعددية حزبية، لهذا ظهرت المجالس المنتخبة بمستوى عال من القدرة والكفاءة².

¹ عدلي رفعت يعيش، رئيس بلدية نابلس السابق، مرجع سابق، مقابلة شخصية، 2014/11/25.

² جودت بني جابر، رئيس بلدية عقربا السابق، 2005-2012، مقابلة شخصية 2015/6/14.

5:2:2 علاقة آلية تشكيل مجلس الهيئة المحلية مع متغيرات القرارات التي يتخذها.

جدول (5-10) العلاقة بين آلية تشكيل مجلس الهيئة المحلية مع متغيرات القرارات الصادرة

معدل النسب	معدل النسب	لتعدد الآراء دور في تصويب القرارات		مجلس الهيئة استقلال القرار لدى		تعبير القرارات عن احتياجات المواطنين		الالتزام بالأنظمة و القوانين		المتغير	مجلس الهيئة
		معارضين	موافقين	معارضين	موافقين	معارضين	موافقين	معارضين	موافقين		
%13	%40	%15.1	%34	%16	%23.6	%9.4	%51.9	%12.3	%49.1	مجالس الهيئات المحلية المنتخبة 2005-2004	
%8	%10	%7.5	%9.4	%9.4	%7.5	%7.5	%11.3	%8.5	%10.4	مجالس الهيئات المحلية السابقة المُعينة	
%21	%26	%18.4	%25.4	%28.9	%19.3	%19.1	%25.2	%18.3	%33	مجالس الهيئات المحلية المنتخبة 2012	
%11	%13	%11.4	%11.4	%14	%9.6	%9.6	%13.9	%9.6	%17.4	مجالس الهيئات المحلية بالتزكية 2012	

أ. مجلس الهيئة المحلية السابق

1. مع متغير " عزز مجلس الهيئة المحلية السابق من الالتزام بالأنظمة والقوانين ذات الصلة".

وجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين آلية تشكيل مجلس الهيئة المحلية السابق وحرصه على الالتزام بالأنظمة والقوانين ذات الصلة، حيث وافق (49.1%) ممن شملتهم عينة الدراسة على أن مجلس الهيئة المحلية السابق المنتخب عام 2004-2005 كان يحرص على الالتزام بالأنظمة والقوانين ذات الصلة، مقابل (12.3%) لم يوافقوا، بينما وافق فقط (10.4%) ممن شملتهم عينة الدراسة على أن مجلس الهيئة المحلية السابق المعين تعييناً كان يحرص على الالتزام بالأنظمة والقوانين ذات الصلة، مقابل (8.5%) لم يوافقوا.

2. مع متغير " عبرت القرارات التي صدرت عن مجلس الهيئة المحلية السابق عن احتياجات حقيقية للمواطنين".

وجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين آلية تشكيل مجلس الهيئة المحلية السابق ومدى انسجام قراراته مع الاحتياجات الحقيقية للمواطنين، حيث أيد (51.9%) ممن شملتهم عينة الدراسة أن القرارات التي صدرت عن مجلس الهيئة المحلية السابق المنتخب عام 2004-2005 كانت تعبر عن الاحتياجات الحقيقية للمواطنين، مقابل (9.4%) فقط لم يؤيدوا، بينما وافق فقط (11.3%) ممن شملتهم عينة الدراسة على أن قرارات مجلس الهيئة المحلية السابق المعين تعييناً كانت تعبر عن الاحتياجات الحقيقية للمواطنين، مقابل (7.5%) لم يوافقوا.

3. مع متغير " كانت قرارات مجلس الهيئة المحلية السابق تصدر بمعزل عن أية تأثيرات خارجية".

وجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين آلية تشكيل مجلس الهيئة المحلية السابق واستقلالية قراراته واتخاذها بمعزل عن التأثيرات الخارجية، حيث وافق

(23.6%) ممن شملتهم عينة الدراسة على أن قرارات مجلس الهيئة المحلية السابق المنتخب عام 2004-2005 كان يتخذها بمعزل عن أية تأثيرات خارجية، مقابل (16%) فقط لم يوافقوا، بينما وافق فقط (7.5%) ممن شملتهم عينة الدراسة على أن مجلس الهيئة المحلية السابق المعين تعييناً كان يتخذ قراراته بمعزل عن أية تأثيرات خارجية، مقابل (9.4%) لم يوافقوا.

4. مع متغير "لتنوع الآراء وتعددتها في إطار مجلس الهيئة المحلية السابق دور في تصويب القرارات الصادرة".

وجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين آلية تشكيل مجلس الهيئة المحلية السابق وبين تنوع الآراء داخله، حيث أيد (34%) ممن شملتهم عينة الدراسة أن لتنوع الآراء وتعددتها داخل مجلس الهيئة المحلية السابق المنتخب عام 2004-2005 دور في تصويب تلك القرارات، مقابل (15.1%) فقط لم يؤيدوا، بينما وافق فقط (9.4%) ممن شملتهم عينة الدراسة على أن لتنوع الآراء وتعددتها داخل مجلس الهيئة المحلية السابق المعين تعييناً دور في تصويبها، مقابل (7.5%) لم يوافقوا.

ب. مجلس الهيئة المحلية الحالي

1. مع متغير "عزز مجلس الهيئة المحلية الحالي من الالتزام بالأنظمة والقوانين ذات الصلة".

وجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين آلية تشكيل مجلس الهيئة المحلية الحالي وحرصه على الالتزام بالأنظمة والقوانين ذات الصلة، حيث وافق (33%) ممن شملتهم عينة الدراسة على أن مجلس الهيئة المحلية الحالي المنتخب عام 2012 كان يحرص على الالتزام بالأنظمة والقوانين ذات الصلة، مقابل (18.3%) لم يوافقوا، بينما وافق فقط (17.4%) ممن شملتهم عينة الدراسة على أن مجلس الهيئة المحلية الحالي الفائز بالتركية عام 2012 كان يحرص على الالتزام بالأنظمة والقوانين ذات الصلة، مقابل (9.6%) لم يوافقوا.

2. مع متغير "عبرت القرارات التي صدرت عن مجلس الهيئة المحلية الحالي عن احتياجات حقيقية للمواطنين".

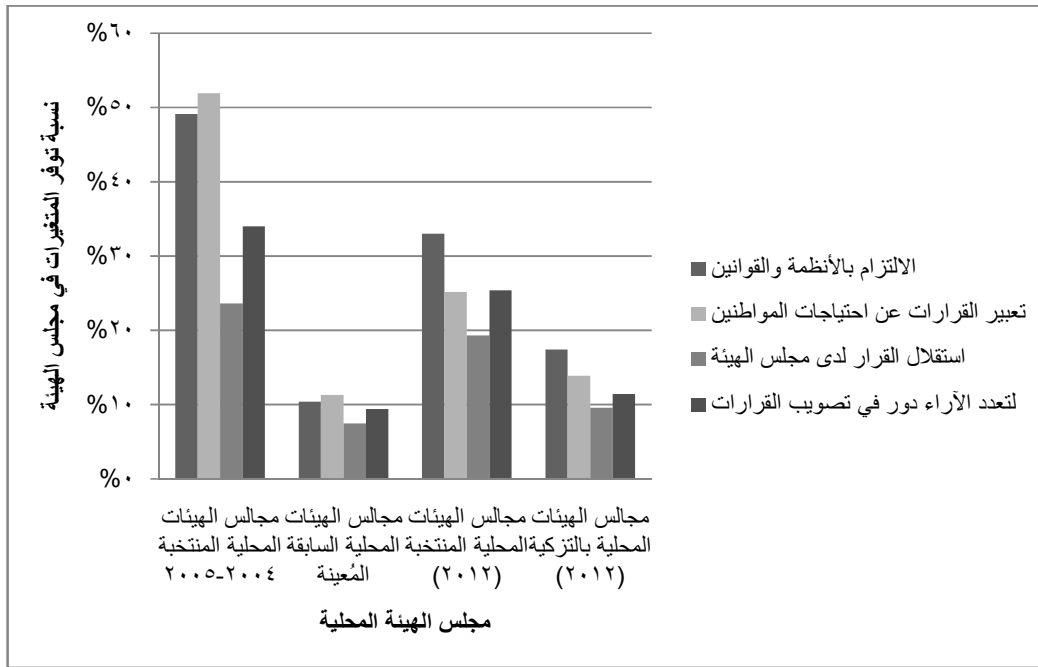
وجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين آلية تشكيل مجلس الهيئة المحلية الحالي ومدى انسجام قراراته مع الاحتياجات الحقيقية للمواطنين، حيث أيد (25.2%) ممن شملتهم عينة الدراسة أن القرارات التي صدرت عن مجلس الهيئة المحلية الحالي المنتخب عام 2012 كانت تعبر عن الاحتياجات الحقيقية للمواطنين، مقابل (19.1%) لم يؤيدوا، بينما وافق فقط (13.9%) ممن شملتهم عينة الدراسة على أن قرارات مجلس الهيئة المحلية الحالي الفائز بالتركية عام 2012 كانت تعبر عن الاحتياجات الحقيقية للمواطنين، مقابل (9.6%) لم يوافقوا.

3. مع متغير "كانت قرارات مجلس الهيئة المحلية الحالي تصدر بمعزل عن أية تأثيرات خارجية".

وجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين آلية تشكيل مجلس الهيئة المحلية الحالي واستقلالية قراراته واتخاذها بمعزل عن التأثيرات الخارجية، حيث وافق (19.3%) ممن شملتهم عينة الدراسة على أن قرارات مجلس الهيئة المحلية الحالي المنتخب عام 2012 كان يتخذها بمعزل عن أية تأثيرات خارجية، مقابل (28.9%) لم يوافقوا، بينما وافق فقط (9.6%) ممن شملتهم عينة الدراسة على أن مجلس الهيئة المحلية الحالي الفائز بالتركية عام 2012 كان يتخذ قراراته بمعزل عن أية تأثيرات خارجية، مقابل (14%) لم يوافقوا.

4. مع متغير "لتنوع الآراء وتعددتها في إطار مجلس الهيئة المحلية الحالي دور في تصويب القرارات الصادرة".

وجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين آلية تشكيل مجلس الهيئة المحلية الحالي وبين تنوع الآراء داخله، حيث أيد (25.4%) ممن شملتهم عينة الدراسة أن لتنوع الآراء وتعددتها داخل مجلس الهيئة المحلية الحالي المنتخب عام 2012 دور في تصويب تلك القرارات، مقابل (18.4%) لم يؤيدوا، بينما وافق فقط (11.4%) ممن شملتهم عينة الدراسة على أن لتنوع الآراء وتعددتها داخل مجلس الهيئة المحلية الحالي الفائز بالتركية عام 2012 دور في تصويبها، مقابل نفس النسبة لم يوافقوا.



شكل (6) علاقة آلية تشكيل مجلس الهيئة المحلية مع متغيرات القرارات التي يتخذها

ماذا تعني نسب متغيرات القرارات التي يتخذها المجلس والعلاقة بينها في مختلف

المجالس؟

إذا ما أردنا تفسيراً لنسب من أيدوا أن مجلس الهيئة المحلية المنتخب 2004-2005 يتمتع بقدر أكبر في جودة واستقلالية قراراته، فإننا لا نكاد نجد اختلافاً كبيراً عن نسب باقي المتغيرات التي استطلعت آراء عينة الدراسة بشأنها، ولا تختلف كثيراً عنها، فإن وجود التنافسية كبعد مهم من أبعاد حرية الانتخابات وتوفرها في الانتخابات المحلية الأولى 2004-2005 أفضى إلى ذلك الكم من التنوع الفكري والثقافي والسياسي في مخرجات العملية الانتخابية من أعضاء مجالس الهيئات المحلية المنتخبين، انعكس فيما بعد إيجاباً على جودة واستقلالية قراراتها¹.

إن التعددية ووجود أكثر من لون فكري وسياسي داخل مجلس الهيئة المحلية يساهم إلى حد بعيد في جودة القرار الصادر عن مجلس الهيئة، وبالتالي يحد من التفرد في القرار².

¹ نادية أفرح، عضو مجلس بلدي قبلان السابق 2005-2010، مقابلة شخصية 2014/10/24.

² جودت بني جابر، رئيس بلدية عقربا السابق 2005-2012، مقابلة شخصية 2015/6/14.

أ. مجلس الهيئة المحلية السابق

1. مع متغير " حرص مجلس الهيئة المحلية السابق على عقد لقاءات لإطلاع المواطنين وأخذ آرائهم فيما يتعلق بالشأن العام".

وجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين آلية تشكيل مجلس الهيئة المحلية السابق وحرصه على عقد لقاءات مع المواطنين وأخذ آرائهم، حيث وافق (41%) ممن شملتهم عينة الدراسة على أن مجلس الهيئة المحلية السابق المنتخب عام 2004-2005 كان يحرص على عقد لقاءات مع المواطنين، مقابل (18.1%) لم يوافقوا، بينما وافق فقط (9.5%) ممن شملتهم عينة الدراسة على أن مجلس الهيئة المحلية السابق المعين تعييناً كان يحرص على عقد لقاءات مع المواطنين، مقابل (11.4%) لم يوافقوا.

2. مع متغير " سادت العلاقة بين مجلس الهيئة المحلية السابق والمواطنين جو من الثقة المتبادلة والتعاون".

وجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين آلية تشكيل مجلس الهيئة المحلية السابق وشيوع جو من الثقة المتبادلة بين أعضائه والمواطنين، حيث أيد (34.3%) ممن شملتهم عينة الدراسة أن العلاقة بين أعضاء مجلس الهيئة المحلية السابق المنتخب عام (2004\2005) والمواطنين يسودها الثقة المتبادلة والتعاون، مقابل (21%) فقط لم يؤيدوا، بينما وافق فقط (6.7%) ممن شملتهم عينة الدراسة على وجود الثقة بين أعضاء مجلس الهيئة المحلية السابق المعين تعييناً والمواطنين، مقابل (10.5%) لم يوافقوا.

3. مع متغير " كان مجلس الهيئة المحلية السابق يتيح للمواطنين فرصة الإطلاع على قراراته دون تحفظ".

وجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين آلية تشكيل مجلس الهيئة المحلية السابق وعملية الإفصاح عن قراراته، حيث وافق (23.8%) ممن شملتهم عينة الدراسة أن مجلس الهيئة المحلية السابق المنتخب عام (2004\2005) كان يطلع المواطنين على

قراراته دون تحفظ، مقابل (35.2%) عارضوا، بينما وافق فقط (7.6%) ممن شملتهم عينة الدراسة على أن مجلس الهيئة المحلية السابق المعين تعييناً كان يفصح عن قراراته، مقابل (12.4%) لم يوافقوا.

4. مع متغير "كان تعيين الموظفين لدى مجلس الهيئة المحلية السابق يتم وفق اعتبارات الكفاءة والمهنية فقط".

وجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين آلية تشكيل مجلس الهيئة المحلية السابق واعتبارات المهنية والكفاءة عند تعيين الموظفين، حيث وافق (33.5%) ممن شملتهم عينة الدراسة على أن مجلس الهيئة المحلية السابق المنتخب عام 2004-2005 كان يعين الموظفين وفق اعتبارات المهنية والكفاءة فقط، مقابل (14.3%) فقط لم يوافقوا، بينما وافق فقط (9.5%) ممن شملتهم عينة الدراسة على أن مجلس الهيئة المحلية السابق المعين تعييناً كان يعين الموظفين وفق اعتبارات المهنية والكفاءة فقط، مقابل (11.4%) لم يوافقوا.

ب. مجلس الهيئة المحلية الحالي

1. مع متغير "حرص مجلس الهيئة المحلية الحالي على عقد لقاءات لإطلاع المواطنين وأخذ آرائهم فيما يتعلق بالشأن العام".

وجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين آلية تشكيل مجلس الهيئة المحلية الحالي وحرصه على عقد لقاءات مع المواطنين وأخذ آرائهم، حيث وافق (24.6%) ممن شملتهم عينة الدراسة على أن مجلس الهيئة المحلية الحالي المنتخب عام 2012 كان يحرص على عقد لقاءات مع المواطنين، مقابل (19.3%) لم يوافقوا، بينما وافق فقط (14.9%) ممن شملتهم عينة الدراسة على أن مجلس الهيئة المحلية الحالي الذي فاز بالتركية كان يحرص على عقد لقاءات مع المواطنين، مقابل (9.6%) لم يوافقوا.

2. مع متغير "سادت العلاقة بين أعضاء مجلس الهيئة المحلية الحالي والمواطنين جو من الثقة المتبادلة والتعاون".

وجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين آلية تشكيل مجلس الهيئة المحلية الحالي المنتخب وشيوع جو من الثقة المتبادلة والتعاون بين الأعضاء وباقي المواطنين، حيث وافق فقط (17.4%) ممن شملتهم عينة الدراسة على أن العلاقة بين أعضاء مجلس الهيئة المحلية الحالي المنتخب عام 2012 وبين المواطنين يسودها جو من الثقة المتبادلة والتعاون، مقابل (2.9%) لم يوافقوا، بينما وافق (11.3%) ممن شملتهم عينة الدراسة على وجود الثقة بين مجلس الهيئة المحلية الحالي الذي فاز بالتركية 2012 والمواطنين، مقابل (12.2%) لم يوافقوا.

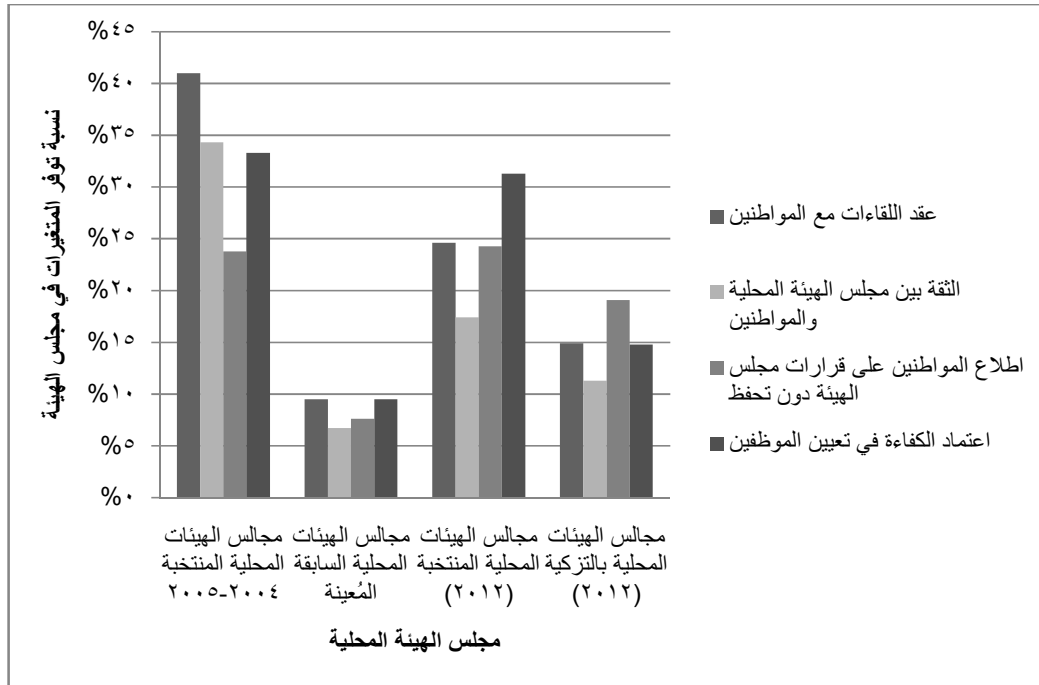
3. مع متغير "كان مجلس الهيئة المحلية الحالي يتيح للمواطنين فرصة الإطلاع على قراراته دون تحفظ".

وجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين آلية تشكيل مجلس الهيئة المحلية الحالي وعملية الإفصاح عن قراراته، حيث وافق (24.3%) ممن شملتهم عينة الدراسة أن مجلس الهيئة المحلية الحالي المنتخب عام 2012 كان يطلع المواطنين على قراراته دون تحفظ، مقابل (23.5%) عارضوا، بينما وافق فقط (19.1%) ممن شملتهم عينة الدراسة على أن مجلس الهيئة المحلية الحالي الذي فاز بالتركية 2012 كان يفصح عن قراراته، مقابل (13.9%) لم يوافقوا.

4. مع متغير "كان تعيين الموظفين لدى مجلس الهيئة المحلية الحالي يتم وفق اعتبارات الكفاءة والمهنية فقط".

وجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين آلية تشكيل مجلس الهيئة المحلية الحالي المنتخب 2012 واتباعه لمعايير الكفاءة والمهنية فقط في تعيين الموظفين، حيث وافق فقط (31.3%) ممن شملتهم عينة الدراسة على أن مجلس الهيئة المحلية الحالي المنتخب عام 2012 يتبع معايير الكفاءة والمهنية في تعيينه للموظفين، مقابل (18.3%) لم يوافقوا، بينما وافق (14.8%) ممن شملتهم عينة الدراسة على أن مجلس الهيئة المحلية الحالي

الذي فاز بالتركية 2012 يتبع معايير الكفاءة والمهنية في تعيين الموظفين، مقابل (11.3%) لم يوافقوا.



شكل (7) علاقة آلية تشكيل مجلس الهيئة المحلية مع متغيرات النزاهة والمشاركة المجتمعية

ماذا تعني نسب متغيرات النزاهة والمشاركة المجتمعية والعلاقة بينها في مختلف

المجالس؟

تظهر نسب المتغيرات حول النزاهة والمشاركة المجتمعية تفوقاً لدى مجالس الهيئات المحلية المنتخبة عام 2004-2005 عنها لدى المجالس المنتخبة عام 2012، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على درجة أكبر في رضى المواطن عنها، فلو لم تكن كذلك لكانت الفجوة بين المواطن ومجلس الهيئة كبيرة يصعب في ظلها التقارب والمشاركة¹.

ربما تكون قدرة وكفاءة مجلس الهيئة المحلية متطلباً سابقاً لعملية المشاركة المجتمعية، وتتناسب طردياً معها، فكلما كان يتمتع المجلس بقدرة وكفاءة، كلما زاد التفاعل المجتمعي معه

¹. رياض العملة، عضو المجلس التشريعي الفلسطيني، رئيس بلدية قبلان الأسبق 1997-2005، مقابلة شخصية 2014/9/15.

بشكل أكبر¹، ومن المؤشرات على ذلك، وجود خطة عمل مسبقة لدى مجلس الهيئة المحلية تنفذ برامجه ونشاطاته من خلالها، والتعامل بمهنية وموضوعية مع مختلف قضايا المواطنين دون تحيز أو محاباة يؤدي لثقة المواطن بالمجلس وبالتالي تجاوباً مجتمعياً معه، ولن يتمكن مجلساً ضعيفاً من تحقيق هذه المزايا².

وزد على ذلك ان التزام مجلس الهيئة المحلية بتطبيق القوانين والانظمة على المواطنين دون استثناء، وخلو قراراته من البعد السياسي أو العشائري وأن يغلب عليها طابع المهنية، مسألة لها اعتبارها عند المواطن، تنعكس إيجاباً على ثقة المواطن بالمجلس، وتفضي إلى شراكة مجتمعية حقيقية في مختلف المجالات³.

لا بد من خطوات تحفيزية للمواطن من طرف مجلس الهيئة المحلية لتحقيق مشاركة مجتمعية فاعلة، لأن المواطن يحجم عن المشاركة عندما يعتبرها ليست ذات جدوى، وهذا ينبع من ضعف الثقة لديه في إحداث التغيير المنشود من وراء تلك المشاركة⁴.

تجدر الإشارة هنا إلى أن ارتفاع نسبة من وافق على ان مجلس الهيئة المحلية الحالي المنتخب 2012 والفائز بالتركية يفصح عن قراراته مقارنة بباقي المتغيرات، ويعود ذلك من وجهة نظر الباحث للبرامج والمشاريع التي نفذت بعد العام 2012 لدى كثير من الهيئات المحلية، والمتعلقة بمجال الإفصاح والتواصل، والتي تدرج في إطار سياسات وزارة الحكم المحلي نحو مؤسسة عمل الهيئات المحلية، وتنسجم مع توجهات بعض الممولين.

4:2:2:5 علاقة آلية تشكيل مجلس الهيئة المحلية مع مختلف المتغيرات

في الجدول أدناه سيتم مقارنة معدل نسب كافة المتغيرات التي تم استطلاع آراء عينة الدراسة بشأنها، وذلك لمجالس الهيئات المحلية السابقة المنتخبة والمعيّنة، ولمجالس الهيئات المحلية الحالية التي فازت بالتركية وبالانتخاب.

¹ تحسين ابو سليمة، رئيس بلدية سلفيت السابق 2005-2012، مقابلة شخصية، 2015/6/12.

² شاهر اشتية، رئيس بلدية سلفيت 1997-2005، و 2012 وحتى تاريخه، مقابلة شخصية 2015/6/8.

³ جانيت ميخائيل، رئيس بلدية رام الله 2005-2012، مقابلة شخصية، 2015/6/6.

⁴ موسى حديد، رئيس بلدية رام الله 2012 وحتى تاريخه، مقابلة شخصية 2015/6/5.

جدول (5-12) ملخص لمعدل نسب العلاقة بين آلية تشكيل مجلس الهيئة المحلية مع ثلاثة متغيرات (القدرة والكفاءة، النزاهة والمشاركة المجتمعية، القرارات الصادرة)

مجلس الهيئة	المتغير		قدرة وكفاءة مجلس الهيئة المحلية		القرارات الصادرة عن مجلس الهيئة المحلية		النزاهة والمشاركة المجتمعية لدى مجلس الهيئة المحلية		معدل النسب	معدل النسب
	موافقين	معارضين	موافقين	معارضين	موافقين	معارضين	موافقين	معارضين	موافقين	معارضين
مجالس الهيئات المحلية المنتخبة 2005-2004	52%	14%	40%	13%	33%	22%	42%	16%		
مجالس الهيئات المحلية السابقة المُعينة	12%	7%	10%	8%	8%	11%	10%	9%		
مجالس الهيئات المحلية المنتخبة 2012	30%	20%	26%	21%	24%	16%	27%	19%		
مجالس الهيئات المحلية بالتركيبة 2012	16%	11%	13%	11%	15%	12%	15%	11%		

بالنظر للجدول (5-12) أعلاه، وما تضمنه من معطيات وفروقات ذات دلالة إحصائية، تجسدت في الفرق الواضح في نسبة من أيد أن مجالس الهيئات المحلية المنتخبة 2005-2004 ووافق على أنها تتميز بدرجة عالية في متغيرات القدرة والكفاءة، النزاهة والمشاركة المجتمعية، استقلالية القرارات التي يتخذها، حيث بلغ معدل هذه النسبة لكافة المتغيرات ما يقارب (42%)، وهي تزيد عن أربعة أضعاف نسبتها في مجالس الهيئات المحلية السابقة التي كانت معينة تعيناً حيث بلغت (10%) فقط.

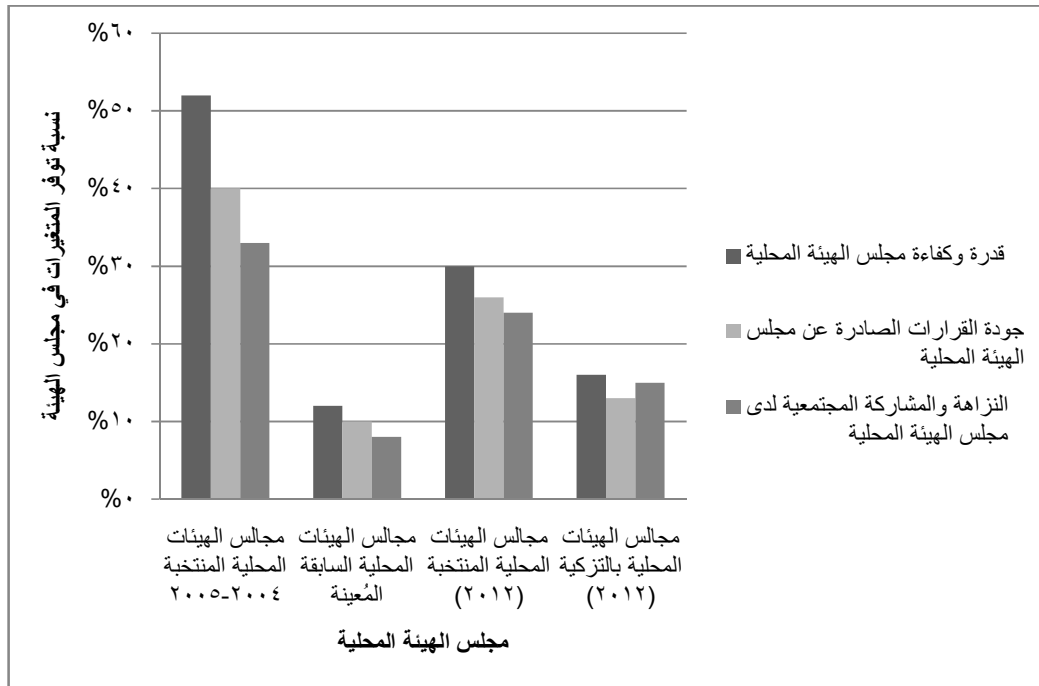
في حين بلغ معدل نسبة من أيدوا ووافقوا أن مجالس الهيئات المحلية المنتخبة 2012 تتميز بقدرة وكفاءة ونزاهة وجوده في قراراتها (26%) مقابل (15%) فقط من وافق على أن مجالس الهيئات المحلية التي فازت بالتركيبة 2012 تتميز بهذه الصفات.

تشير النسب الواردة في نفس الجدول (12-5) أن هناك فرقاً إيجابياً واضحاً من وجهة نظر موظفي الهيئات المحلية الذين شملتهم عينة الدراسة، في متغيرات القدرة والكفاءة، النزاهة والمشاركة المجتمعية، والقرارات الصادرة، لدى مجالس الهيئات المحلية السابقة المنتخبة 2004\2005 عنها في المجالس السابقة المعيّنة وعنها في المجالس المنتخبة وتلك التي فازت بالتزكية عام 2012، ويعود تفسير ذلك من وجهة نظر الباحث إلى ارتفاع نسبة المشاركة في الانتخابات المحلية الأولى 2004-2005، وإلى الدرجة العالية من التنافسية والتعددية الحزبية الفصائلية التي شهدتها وبالذات مشاركة حركة حماس في تلك الانتخابات.

إن الانخفاض اللافت في نسبة متغيرات القدرة والكفاءة، النزاهة والمشاركة المجتمعية، استقلالية القرارات، لدى مجالس الهيئات المحلية السابقة المعيّنة ومجالس الهيئات المحلية الحالية التي فازت بالتزكية 2012 حيث هناك تقارب في تدني النسبة فنسبتها على التوالي (10%) و(15%)، ليشير وبدون شك إلى أن الفوز بالتزكية لا يختلف كثيراً عن التعيين، لكنها تعين بالانتخاب، في الوقت الذي ارتفعت فيه نسبة ذات المتغيرات لدى مجالس الهيئات المحلية المنتخبة 2012، لكنها لم تصل إلى النسبة التي وصلتها مجالس الهيئات المحلية المنتخبة 2004-2005، بنسبة (40% : 26%).

ما يعزز هذه النتائج هو استطلاع أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية أثناء الانتخابات المحلية الأولى 2004-2005 حول "توقعات المواطنين من المجالس الجديدة المنتخبة وصف نحو 93% أن هذه المجالس ستحارب الفساد. أظهر الناخبون ثقة متدنية جداً بالمجالس السابقة [المعينة من الحكومة قبل إجراء انتخابات 2004-2005] حيث ذكر 2.5% فقط أنهم واثقون بأن المجالس السابقة لم تمارس الفساد في حين ذكر 61% أن المجالس السابقة مارست الفساد"¹.

¹ خليل الشقاقي وجهاد حرب، الانتخابات الفلسطينية الثانية، مرجع سابق، ص 108.



شكل (8) ملخص لمعدل نسب العلاقة بين آلية تشكيل مجلس الهيئة مع كافة المتغيرات (القدرة والكفاءة، القرارات التي يتخذها، النزاهة والمشاركة المجتمعية)

أمر آخر ينبغي التنويه له وهو أن النظام الانتخابي النسبي قد يكون له تأثيراً سلبياً على قدرة وكفاءة مجالس الهيئات المحلية، حيث كان وراء النسبة العالية من القوائم التي فازت بالتزكية في الانتخابات المحلية الثانية، وبالتالي انعكس سلباً على كفاءة وأداء تلك المجالس.

ومن خلال المقارنة التي عقدها الباحث في هذا الفصل، اتضحت فيه أوجه الشبه والاختلاف في سياق العملية الانتخابية الأولى 2004-2005 ومجرياتها ونتائجها عنها في الانتخابات المحلية الثانية 2012.

وتمثلت أوجه الشبه في أن كلا العمليتين الانتخابيتين جرتا في ظل استمرار الاحتلال وإجراءاته، وانسداد في الأفق السياسي أمام الفلسطينيين فيما يتعلق بالتسوية السلمية، وفي ظل وضع قانوني متشابه إلى حد ما، حيث استندت كلا الانتخابات إلى قانون واحد ورغم بعض التعديلات التي طالته، وتشابهت من حيث النتائج في ذلك الجانب المتعلق بالنسب التي حصل عليها الذين خاضوا الانتخابات كمستقلين.

شمل الاختلاف جوانب مهمة ورئيسية في كلا الانتخابات، من أهمها أن الانتخابات الأولى جرت في ظل توافق سياسي، في الوقت الذي جرت فيه الانتخابات الثانية في ظل انقسام سياسي فلسطيني عميق، أضف إلى ذلك الفرق الكبير نسبياً في نسبة المشاركة في الانتخابات الأولى حيث بلغت ما يقارب (80%) بينما بلغت في الانتخابات الثانية (54%)، علاوة على الدرجة العالية من التنافسية التي جرت فيها الانتخابات الأولى والعدد القليل من الهيئات التي فازت بالتركية، ومشاركة حركة حماس فيها، في الوقت الذي شهدت الانتخابات الثانية مقاطعة حركة حماس لها، والنسبة الكبيرة من الهيئات المحلية التي فازت بالتركية.

انعكست نتائج الانتخابات الأولى والثانية على واقع الهيئات المحلية ومجالسها المنتخبة، ظهر ذلك بالفارق الكبير في نسب العديد من المتغيرات في نتائج تحليل الاستبيان الذي أجراه الباحث، لصالح الانتخابات المحلية الأولى ونتائجها وواقع مجالسها المنتخبة، على حساب الانتخابات المحلية الثانية.

خاتمة الدراسة

استنتاجات

تمخض عن الدراسة عدة استنتاجات منها:

استنتاجات تتعلق بالانتخابات المحلية الأولى 2004-2005

- إن توفر غطاء سياسي رسمي وشعبي وحزبي للانتخابات، يعتبر عاملاً مهماً للعملية الانتخابية من أجل تحقيق أهدافها، وإن توفر مثل هذا الغطاء يؤدي بالضرورة لمشاركة فاعلة للمواطنين في الانتخابات، مما يكسب المواطن تدريباً على شكل مهم من أشكال الديمقراطية، تبنى عليه ثقافة سياسية لطالما سعت الشعوب والمجتمعات لاكتسابها، في الوقت نفسه فإن هذا الممارسة تفقد جوهرها إذا لم يلزمها سياقاً تتوفر فيه البيئة السياسية الملائمة.
- كان لحالة الاستقطاب السياسي التي رافقت الانتخابات المحلية الأولى وتولدت عنها، تداعيات سياسية واجتماعية خطيرة، ربما كانت ممهداً للانقسام السياسي الفلسطيني الذي حدث فيما بعد-حزيران 2007- في الوقت الذي كان لهذه الحالة السياسية الدور الأكبر في سعي الأحزاب والفصائل السياسية لحشد وتعبئة الجماهير للمشاركة في العملية الانتخابية.
- خلافاً للتوقعات، أظهرت نتائج الانتخابات صعوداً لحركة حماس وتراجعاً لحركة فتح وانحساراً في دور اليسار الفلسطيني، وهذا يُعدُّ مؤشراً على تغييراً في الوجهة السياسية والفكرية لشريحة واسعة من الشعب الفلسطيني، وبدا واضحاً أن القاعدة الجماهيرية لحركة حماس في المدن أعلى منها في القرى على عكس حركة فتح.
- كانت نسبة الهيئات المحلية التي لم تجرى فيها انتخابات تنافسية، واقتصر الترشح فيها على قائمة واحدة نسبة ضئيلة بحيث لم تتجاوز 9%، ويعود ذلك لارتفاع نسبة المشاركة في الانتخابات ترشيحاً وتصويتاً، وإلى الطابع التنافسي والتعددي فيها.

- من خلال إحصائيات نتائج الانتخابات، بدا واضحاً أن نظام الأغلبية الانتخابي؛ لا يحقق العدالة، لأن توزيع المقاعد فيه لا يعكس نسبة الأصوات التي يحصل عليها المرشحون، وبرغم ذلك فإن هناك أصوات تنادي بالعودة لهذا النظام، مراعاة لخصوصية الهيئات المحلية باعتبارها مؤسسات خدمتية وليست سياسية، وهذا ما صرح به بعض رؤساء الهيئات المحلية ممن انتخبوا وفق النظام النسبي والذين قابلهم الباحث.
- أظهرت نتائج تحليل الاستبيان الذي أعده الباحث وشمل عينة نخبوية من موظفي الهيئات المحلية في الضفة الغربية، أن هناك فروق إيجابية ذات دلالة إحصائية بين آلية تشكيل مجالس الهيئات المحلية المنتخبة في الانتخابات المحلية الأولى، وعدة متغيرات منها: قدرة وكفاءة مجلس الهيئة المحلية والنزاهة والمشاركة المجتمعية لديه ومدى استقلالية قراراته.
- بالرغم من أن الهيئة المشرفة على الانتخابات تم تعيينها تعييناً من قبل الرئيس، وأسندت رئاستها للسلطة التنفيذية ممثلة بوزير الحكم المحلي، إلا أن العملية الانتخابية تميزت بقدر كبير من الحرية والنزاهة، ولم ترقى التجاوزات التي حصلت أثناء الانتخابات لدرجة تخل في جوهر العملية الانتخابية ونتائجها.

استنتاجات تتعلق بالانتخابات المحلية الثانية 2012

- كان لقرار إجراء الانتخابات المحلية الثانية بقرار سياسي منفرد من الحكومة الفلسطينية في رام الله، وبمعزل عن التوافق السياسي، وفي ظل حالة الانقسام السياسي التي تخيم على الساحة الفلسطينية، ومقاطعة حركتي حماس والجihad الإسلامي لها، وتقييد الحريات، كان لكل هذه الأسباب مجتمعة تداعيات سلبية انعكست على نسبة المشاركة وأدت لحالة من عدم الاكتراث في الشارع الفلسطيني ولعزوف عدد كبير من الناخبين عن المشاركة في الانتخابات.
- أظهرت نتائج الانتخابات ونسبة المشاركة المتدنية فيها، أن إجراء الانتخابات بمهنية وحيادية من قبل اللجنة المشرفة على الانتخابات لا يكفي وحده لتحقيق الهدف العام من

الانتخابات، وهو مساهمة أكبر شريحة ممكنة من المواطنين في صنع القرار، وترسيخ الثقافة السياسية في المجتمع، لأن للأجواء التي تجرى فيها الانتخابات أهمية كبرى ولا يمكن إغفالها إذا ما أردنا للانتخابات أن تحقق أهدافها، كما بينت النتائج أن الانتخابات لوحدها لا يمكن أن تكون بديلاً عن التوافق السياسي والمجتمعي.

- أظهرت الانتخابات ونتائجها تراجعاً ملحوظاً في دور الأحزاب على الساحة السياسية والمجتمعية الفلسطينية، من خلال تراجع دورها وقدرتها على حشد وتعبئة الجماهير لصالح المشاركة في العملية الانتخابية.
- إن نسبة كبيرة من الهيئات المحلية لم تتقدم سوى بقائمة انتخابية واحدة؛ حيث تعدت نسبتها 60% وفازت بالتركية ودون اقتراع، وهذا قد يخلق فيما بعد إشكالية في التمثيل لدى مجلس الهيئة المحلية، قد يؤدي لضعف في دوره، وضعفاً في مراقبة المواطن عليه مما ينعكس سلباً على الأداء الكلي للهيئة المحلية.
- عكست الانتخابات ونتائجها مدى الأزمة التي تعيشها حركة فتح، من خلال خوضها الانتخابات في قوائم مزدوجة، وبهذا تكون فتح قد نافست ذاتها، وأظهرت مدى اتساع الفجوة بين قيادتها وقاعدتها الجماهيرية، وأظهر قصوراً لديها في استخلاص العبر من تجاربها السابقة.
- كانت الانتخابات بمثابة رسالة لحركة فتح بأن نهج التفرد على الساحة الفلسطينية، لا بد وأن ينعكس سلباً على شعبية الحركة ووضعها الداخلي، وأنها تتحمل جزء كبير من مسؤولية المآلات التي وصلت إليها الهيئات المحلية بسبب قرار الانتخابات، وكانت كذلك رسالة لحركة حماس تفيد بأن مقاطعتها للانتخابات مهما كانت المبررات يبعدها بالتالي عن المشاركة في صنع القرار وتحمل مسؤولياته على مستوى الهيئات المحلية.
- هناك نسبة لا يستهان بها من مجالس الهيئات المحلية قد تم حلها، وتعيين مجالس جديدة، حيث أظهرت الإحصائيات أن ما لا يقل عن (98) هيئة محلية أعيد تشكيل مجلسها بعد

إجراء الانتخابات لأسباب تتعلق بإشكاليات داخلية أدت لاستقالة أغلب الأعضاء، أو لأسباب تتعلق بتفاهات ما قبل الانتخابات، وأن ما لا يقل عن (83) هيئة محلية حدث فيها استقالة عضو فأكثر لنفس الأسباب آنفة الذكر، بمعنى أن هناك (181) هيئة محلية من أصل (340) هيئة محلية جرت فيها الانتخابات، حدث فيها استقالات أو أعيد تشكيل مجلسها، أي بنسبة تزيد عن (50%). وفي كلا الحالتين فإن الاستقالات وإعادة تشكيل مجلس الهيئة المحلية أو تعيينه ينعكس سلباً على استقرار الهيئة ومن ثم على أدائها.

- أن عملية تدوير أعضاء مجالس الهيئات المحلية واستقالاتهم نتيجة التفاهات العشائرية أو الحزبية التي سبقت العملية الانتخابية، وبمعزل عن الناخبين، يعتبر التفاف على إرادة جمهور الناخبين، تحدث بسببه إشكالية تمثيل في مجلس الهيئة المحلية.

التوصيات

- من أجل استخلاص العبر من التجارب الانتخابية، وذلك لتفادي الثغرات وعدم تكرارها، تؤكد الدراسة على التوصيات التالية:
- توفير الأجواء والبيئة السياسية والمجتمعية المناسبة كمتطلب سابق للمشاركة في العملية الانتخابية، لأنها تتيح للناخبين حرية الاختيار وتسمح بالتعددية.
- المسارعة لإنهاء الانقسام السياسي الفلسطيني، وتوفير الحد الأدنى من القواسم المشتركة بين مختلف التوجهات السياسية الفلسطينية.
- تفعيل دور المجلس التشريعي الفلسطيني، من أجل إضفاء الشرعية على بعض القرارات الصادرة بشأن الانتخابات أو العمل على إلغائها وشطبها.
- إعادة النظر في النظام الانتخابي الحالي المتبع في انتخابات الهيئات المحلية، وإصدار نظام انتخابي يتناسب والهيئات المحلية باعتبارها مؤسسات خدمية، مراعين بذلك الاستفادة من أصوات الناخبين وعدم إهدارها من جهة، وتمكين الناخبين من اختيار من يريدون من جهة

أخرى، وقد يكون النظام الانتخابي المختلط يلبي ويحقق هذه الميزات، فمن خلاله يتم استثمار الأصوات وتحويلها لمقاعد، ويسمح في الوقت نفسه بتعدد الخيارات أمام الناخبين ولا يلزمهم بقائمة واحدة مغلقة.

- إعادة النظر في آلية تشكيل الهيئة المشرفة على الانتخابات، بحيث تحقق معيار القبول والرضا لدى كافة المشاركين في العملية الانتخابية، وإكسابها صفة الشرعية، كأن يتم رفع أسماء أعضاء اللجنة للسلطة التشريعية المنتخبة للمصادقة عليها.
- ضرورة الالتزام بالقوانين والأنظمة التي تنظم العملية الانتخابية وإعلان نتائجها، من حيث صلاحيات ومسؤوليات كل سلطة أو هيئة ومن حيث مواعيد إجراءات كل مرحلة من مراحل العملية الانتخابية، كي تتساوى الفرص أمام المرشحين والناخبين على حد سواء، ومن أجل أخذ موعد إجراءات كل مرحلة على محمل الجد.
- دراسة أثر التفاهات المسبقة التي تتم قبل إجراء العملية الانتخابية بين أعضاء القوائم حول مناصب مجلس الهيئة المحلية المنتخب، وما قد يسببه من إشكالات قد تنعكس سلباً على استقرار مجلس الهيئة وبالتالي على أداء الهيئة المحلية بشكل عام، ومن ثم تحديد معايير قبول أو رفض هذه التفاهات.
- الأخذ بالتوصيات الصادرة عن ورشة الإصلاح الانتخابي، والتي تضمنت اقتراح بعدم اعتماد فوز قائمة بالتزكية إلا بعد إجراء استفتاء على القائمة في إطار التجمع السكاني الذي تقدمت فيه، كأن يشترط لاعتماد القائمة، حصولها على نسبة معينة من أصوات الناخبين في الاستفتاء.
- إذا ما حدثت ظروف استثنائية في هيئة محلية، نتج عنها تعذر مجلس الهيئة بالاستمرار بمهامه في إدارة الهيئة، وتعذر إجراء انتخابات لتلك الهيئة، وأنه لا مناص من التعيين، ينبغي على الوزارة اعتماد معايير محددة للتعيين تتم بعد دراسة مستفيضة ومتأنية، وفي هذا المجال يقترح الباحث أن يكون من بين هذه المعايير، اختيار الأعضاء من أبناء التجمع

المستهدف بالتعيين، وان يكون للأعضاء نوع من الصفة التمثيلية لكافة شرائح ومكونات التجمع قدر الإمكان، وأن يتوفر فيهم الحد الأدنى من الخبرات والمؤهلات ذات الصلة بعمل الهيئة، وشروط أخرى كالحصول على توقيعات وموافقة نسبة معينة من سكان ذلك التجمع كشرط مسبق لتعيينهم.

- تصميم برامج تدريبية لرؤساء وأعضاء مجالس الهيئات المحلية المنتخبين، في بعض مجالات عمل الهيئة المحلية، كآليات رسم السياسات العامة للهيئة واتخاذ القرارات، وإدارة جلسات مجلس الهيئة وتوثيق محاضرها، ومهارات التواصل والاتصال، والعلاقة بين الأعضاء وصلاحياتهم في إطار الهيئة المحلية، وشكل العلاقة مع موظفي الهيئة، وبعض المسائل المالية والإدارية ذات الصلة، ومن المفضل أن توكل مهمة التدريب علاوة على الخبراء والمختصين، لرؤساء هيئات محلية سابقين ممن تميزوا في إدارة مجالس الهيئات المحلية، أو كبار موظفي هيئات محلية يمتلكون خبرات في هذا المجال.
- إخراج مجالس الهيئات المحلية من دائرة الاستقطاب السياسي بين الأحزاب والفصائل السياسية، وتحسين قرارات مجالس الهيئات المحلية من التأثير بالأجندة الحزبية أو العشائرية.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

الكتب

إبراهيم أنيس ورفاقه، المعجم الوسيط، ط2، مجمع اللغة العربية، القاهرة 1972.

جاي س، جودين جيل، الانتخابات الحرة والنزيهة، القانون الدولي والممارسة العملية، ترجمة أحمد منيب، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، ط1، القاهرة 2000.

جواد الحمد، اتجاهات الناخبين الفلسطينيين في انتخابات البلديات ورئاسة السلطة، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط1، عمان 2006.

خليل الشقاقي وجهاد حرب، الانتخابات الفلسطينية الثانية (الرئاسية والتشريعية والحكم المحلي) 2005-2006، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، رام الله 2007.

زياد عثمان، الانتخابات الفلسطينية: إعادة تقييم، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، رام الله 2011.

زياد عثمان، المشاركة السياسية للشباب الفلسطيني، منشورات مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، رام الله 2008.

صلاح عبد العاطي، الحكم المحلي والهيئات المحلية في فلسطين، من منشورات مركز الميزان لحقوق الإنسان.

طالب عوض، النظم الانتخابية والانتخابات في فلسطين، معهد الإعلام في جامعة بير زيت، رام الله 2004.

علي الجرباوي، أي نوع من السلطة نريد، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ط1، نابلس، تشرين ثاني 1996.

عمر رحال، الآليات القانونية لتحقيق الحكم الصالح في الهيئات المحلية، مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية، رام الله 2010.

عمر رحال، الشباب في الهيئات المحلية، من منشورات مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية، رام الله 2011.

معن شحدة ادعيس، الانتخابات المحلية في عام 2012، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"، رام الله 2013.

الرسائل الجامعية

رائد مقبل، أثر انتخابات الهيئات المحلية في تفعيل المشاركة السياسية 2004-2005، دراسة غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس 2010.

سعد مظلوم العبدلي، ضمانات حرية ونزاهة الانتخابات "دراسة مقارنة"، رسالة جامعية، جامعة بابل، دار دجلة، عمان 2009.

علي محمد شاتي، الانتخابات والمجالس البلدية والقروية في عهد السلطة الفلسطينية (1994-2000)، دراسة غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس 2003.

عهود مظهر، اتجاهات الناخبين نحو الترويج السياسي لانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني وانعكاساته في السلوك الانتخابي في محافظتي بيت لحم والخليل، دراسة غير منشورة، جامعة الخليل، 2013.

التقارير والدراسات

أحمد عساف، ناطق باسم حركة "فتح"، برنامج ما وراء الخبر، قناة الجزيرة الفضائية، 2012/10/20.

أحمد مجدلاني وطالب عوض، دراسة تحليلية حول أثر النظام الانتخابي على تركيبة المجلس التشريعي، سلسلة تقارير دورية، من منشورات المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله 2004.

الانتخابات الفلسطينية 2005، تقرير حول (الانتخابات الرئاسية، الانتخابات المحلية، انتخابات مجلس نقابة المحامين)، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، رام الله 2005.

طارق سويدان، سلسلة حلقات في موضوع التخطيط، قناة الرسالة الفضائية، 2011.

عبد الستار قسام وآخرون: أزمة الحزب السياسي الفلسطيني، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، وقائع مؤتمر مؤسسة مواطن، ط1، رام الله 1996.

لجنة الانتخابات المركزية- فلسطين، تقرير الانتخابات المحلية 2012، رام الله 2013.

محمود معاري، الثقافة السياسية في فلسطين - دراسة ميدانية، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، ط1، مؤسسة الناشر للدعاية والإعلان، رام الله، 2003.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005، تحرير محسن صالح و بشير نافع، بيروت 2006.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، جدلية الانتخابات السياسية في ضوء الانتخابات البلدية في الضفة الغربية، تقدير استراتيجي، 2012/12.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، الانتخابات الفلسطينية 2005، تقرير تقييمي، غزة 2004.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، التقرير السنوي، غزة 2012.

معن ادعيس، حول أداء اللجنة العليا للانتخابات المحلية، سلسلة تقارير من إصدار الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، رام الله 2005.

وزارة الحكم المحلي الفلسطيني، دليل إجراءات التخطيط التنموي الاستراتيجي للهيئات المحلية الفلسطينية، رام الله 2011.

وزارة الحكم المحلي، رام الله، 2015/2/16.

المقابلات الشخصية

تحسين ابو سليمة، رئيس بلدية سلفيت السابق 2005-2012، مقابلة شخصية، سلفيت 2015/6/12.

جانيت ميخائيل، رئيس بلدية رام الله 2005-2012، مقابلة شخصية، رام الله 2015/6/6.

جودت بني جابر، رئيس بلدية عقربا السابق، 2005-2012، مقابلة شخصية، عقربا 2015/6/14.

رياض العملة، عضو المجلس التشريعي الفلسطيني، رئيس بلدية قبلان الأسبق 1997-2005، مقابلة شخصية، قبلان 2014/9/15.

شاهر اشتية، رئيس بلدية سلفيت 1997-2005، و 2012 وحتى تاريخه، مقابلة شخصية، سلفيت 2015/6/8.

عبد الكريم سدر، وكيل وزارة الحكم المحلي الفلسطيني لشؤون المديریات، مقابلة شخصية، رام الله، 2015/6/15.

عدلي رفعت يعیش، رئيس بلدية نابلس السابق 2005-2012، مقابلة شخصية، نابلس 2014\11\25.

عمر رحال، مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس"، مقابلة شخصية، رام الله 2013/9/25.

فتحي علقم، قسم العلاقات العامة، بلدية سلفيت، مقابلة شخصية، سلفيت 2015/6/8.

فريد طعم الله، مدير المشاريع الميدانية في لجنة الانتخابات المركزية، مقابلة شخصية، رام الله 2014/8/12.

فريد طعم الله، مدير المشاريع الميدانية في لجنة الانتخابات المركزية، مقابلة شخصية، رام الله 2015\2\16.

فواز حسين أقرع، رئيس بلدية قبلان السابق 2005-2010، مقابلة شخصية، قبلان 2014\12\5.

موسى حديد، رئيس بلدية رام الله 2012 وحتى تاريخه، مقابلة شخصية، رام الله 2015/6/15.
نادية أقرع، عضو مجلس بلدي قبلان السابق 2005-2010، مقابلة شخصية، قبلان 2014/10/24.

هاني المصري، مدير عام المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية، مقابلة شخصية، رام الله 2015/6/13.

قوانين وأنظمة

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948.

إعلان القاهرة، نص الإعلان المنبثق عن الحوارات بين الفصائل الفلسطينية، القاهرة 2005/3/17.

القانون الأساسي الفلسطيني المعدل.

قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم (10) لسنة 2005 وتعديلاته.

قانون رقم (12) لسنة 2005، بتعديل بعض أحكام قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم (10) لسنة 2005م.

قانون رقم (5) لسنة 1996 بشأن انتخاب مجالس الهيئات المحلية الفلسطينية.

قانون رقم (5) لسنة 2004 بشأن تعديل بعض أحكام قانون انتخابات مجالس الهيئات المحلية الفلسطينية رقم (5) لسنة 1996.

قانون رقم 1 لسنة 1997 بشأن الهيئات المحلية الفلسطينية.

القرار الرئاسي رقم (105) لسنة 2011.

قرار المجلس التشريعي الفلسطيني رقم (5/1/460) الصادر في الدورة الخامسة للمجلس في مدينة رام الله بتاريخ 2-3/5/2000.

قرار بقانون رقم (8) لسنة 2012، بشأن تعديل قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم (10) لسنة 2005 المعدل.

قرار بقانون رقم 9 لسنة 2008 بشأن تعديل قانون الهيئات المحلية رقم 1 لسنة 1997.

قرار مجلس الوزراء الفلسطيني في رام الله رقم (13/28/03/م.و.س.ف) لعام 2009م،
2009/12/14.

قرار مجلس الوزراء رقم (14/19/01/م.و.س.ف) لعام 2012 بشأن الانتخابات التكميلية في مجالس الهيئات المحلية، رام الله 2012/9/25.

قرار مجلس الوزراء رقم (13/36/01/م.و.س.ف) بشأن انتخابات مجالس الهيئات المحلية، رام الله 2010.

قرار مجلس الوزراء رقم (13/82/01/م.و.س.ف) بشأن انتخابات مجالس الهيئات المحلية، رام الله 2011.

قرار مجلس الوزراء رقم (13/90/01/م.و.س.ف) بشأن انتخابات مجالس الهيئات المحلية، رام الله 2011.

قرار مجلس الوزراء رقم (13/97/01 م.و.س.ف) بشأن التأكيد على إجراء انتخابات مجالس الهيئات المحلية، رام الله 2011.

قرار مجلس الوزراء رقم (13/A52/01 م.و.س.ف) بشأن انتخابات مجالس الهيئات المحلية، رام الله 2010.

قرار مجلس الوزراء رقم (13/46/02 م.و.س.ف) بشأن موعد انتخابات مجالس الهيئات المحلية، رام الله 2010.

قرار محكمة العدل العليا رقم 2010/531، بتاريخ 2010/12/13.

محكمة العدل العليا الفلسطينية، قرار رقم (2010/531) بتاريخ 2010/12/13.

مرسوم رئاسي رقم (14) لسنة 2004 م بشأن انتخاب مجالس الهيئات المحلية، رام الله 2004.

مرسوم رئاسي رقم (8) لسنة 2004 م بشأن انتخاب مجالس الهيئات المحلية.

المواقع الإلكترونية

إبراهيم أبراش، إشكالية المسألة الانتخابية في مناطق السلطة في ظل الانقسام، 10/4/2013،

الرابط: <http://bit.ly/1BMFuFK>

الأمم المتحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1966، المادة 25، الرابط:

<http://bit.ly/1HHYiJG>

أمين مقبول، قيادي في حركة "فتح"، في تصريح لجريدة الحياة الجديدة، 2012/1/3، الرابط

<http://bit.ly/1FvhCXR>

إياد الرجوب، مقال بعنوان "يسألونك عن سبب العزوف عن الانتخابات"، صحيفة الحياة

الجديدة، عدد 6065، بتاريخ 2012/9/20.

جمال الشوبكي، رئيس اللجنة العليا للانتخابات المحلية، جريدة الأيام، بتاريخ 2004/12/17
الرابط <http://bit.ly/1HXhYqZ>.

جمال الشوبكي، رئيس اللجنة العليا للانتخابات المحلية، جريدة الأيام، بتاريخ 2005/1/27
الرابط: <http://bit.ly/195negL>

جمال الشوبكي، رئيس اللجنة العليا للانتخابات المحلية، جريدة الحياة الجديدة العدد (3430)،
الرابط: <http://bit.ly/1D7r9r8>.

جهاد حرب، "فتح" غاربة أم هاربة، وكالة معا وموقع تلفزيون نابلس، 2012/11/2،
<http://on.fb.me/1EZb07b>

حمادة فراغنة، الانتخابات البلدية خطوة على الطريق البديل، مقال في موقع زمن برس،
30/7/2012، الرابط: <http://bit.ly/1bduGYt>

خالد القواسمي، وزير الحكم المحلي الأسبق، مقابلة مع وكالة صفا الإخبارية، بلا تاريخ، الرابط:
<http://bit.ly/1Fjc7y0>

شبكة فلسطين للحوار، الرابط: <http://bit.ly/1ExQ342>
صلاح البردويل، تصريح صحفي، المركز الفلسطيني للإعلام، 2012/7/25، الرابط:
<http://bit.ly/1AAGv0K>

عبد الفتاح ماضي، مفهوم الانتخابات الديمقراطية، مشروع دراسة الديمقراطية في البلدان
العربية، خاص لمركز دمشق للدراسات والحقوق المدنية والنظرية، أكسفورد 2007،
الرابط: <http://www.dctcrs.org/s2634.htm>

علاء الريماوي، قراءة: من الفائز في انتخابات الضفة الغربية، مقال على موقع فلسطين،
2012/11/24، <http://bit.ly/1GYf8oB>

عمار حسن، في معنى المقاطعة، مقال في مجلة الأهرام، العدد 50، السنة الثالثة عشرة، القاهرة
2013/4.

فايز أيوب الشيخ، "فتح" تتفرد بالانتخابات المحلية في الضفة، موقع الرسالة نت، الرابط
<http://bit.ly/1xbflTx>

قاموس المعاني، الشبكة العنكبوتية: الرابط <http://bit.ly/1J1fjgT>

كمال إبراهيم علاونة، مسيرة الانتخابات المحلية الفلسطينية في الضفة الغربية بين الوئام
والخصام، الرابط: <http://bit.ly/1bdqbx>

لجنة الانتخابات المركزية - فلسطين، الرابط: <http://bit.ly/1fqLe1l>

لجنة الانتخابات المركزية - فلسطين، الرابط: <http://bit.ly/1d9AJOc>

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، بيان صحفي بشأن قرار مجلس الوزراء إلغاء الانتخابات
المحلية، 15/6/2010، الرابط: <http://bit.ly/1FuOuxv>

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ورقة موقف بشأن الجدل حول انتهاء ولاية الرئيس،
18/9/2008، الرابط: <http://bit.ly/1Btjc8b>

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ورقة موقف حول قرار إجراء انتخابات الهيئات المحلية
الفلسطينية 2012 في الضفة الغربية، الرابط: <http://bit.ly/1xbcwRf>

المركز الفلسطيني للإعلام، بيان صادر عن حركة الجهاد الإسلامي، 2012/2/8، الرابط:
<http://bit.ly/1aLCeBr>

المركز الفلسطيني للإعلام، بيان لمؤسسة الضمير بتاريخ 14/2/2011، الرابط:
<http://bit.ly/1AAJYMU>

مركز دراسات الشرق الأوسط، قراءة إحصائية وسياسية في نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية، الرابط: <http://bit.ly/1KbZwwE>

مركز كارتر الدولي لمراقبة الانتخابات، تقرير عن انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية 2012، ملخص التقرير، Palestine Electoral Study Mission Urges Political Reconciliation, <http://bit.ly/1Lo14ba>.

موسى الشخاني، المواطن والانتخابات وأزمة المشاركة في العملية الانتخابية، الرابط: <http://bit.ly/1HJZWw9>

نقولا ناصر، انتخابات فلسطينية بلا انتخابات، موقع فلسطين الآن، 2012/10/14، <http://bit.ly/19vVDGo>

هاني المصري، التيار الثالث: بيضة القبان، مقال في جريدة الأيام الفلسطينية، الرابط: <http://www.al-ayyam.com/printpreview.aspx?did=20905>

وليد عوض، الانتخابات المحلية بالضفة الغربية، صحيفة القدس العربي، نقلاً عن حنان عسراوي وطلال عوكل، 2012/10/21، الرابط <http://bit.ly/1DwMBW6>

وليد عوض، الانتخابات المحلية بالضفة الغربية، مقال في القدس العربي، نقلاً عن مصطفى البرغوثي، 2012/10/21، الرابط <http://bit.ly/1DwMBW6>

وليد عوض، الانتخابات المحلية في الضفة الغربية، مقال في القدس العربي، 2012/10/21، الرابط <http://bit.ly/1DwMBW6>

الملاحق

الاستبانة

بسم الله الرحمن الرحيم

"استبيان"

السيد موظف الهيئة المحلية المحترم

تحية طيبة وبعد:

أضع بين يديك استبانة ترمي لجمع معلومات لدراسة بعنوان: " انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية (2004-2005) و (2012): النتائج والدلالات/ دراسة مقارنة" لدراسة واقع الهيئات المحلية المنتخبة في كلتا الفترتين، والمقارنة بينهما لبيان أثر السياق العام ونسبة المشاركة والتنافسية على النتائج. وعليه يرجى من حضرتك التكرم بقراءة الاستبانة وتعبئتها، مع العلم أن المعلومات التي سترد فيها ستستخدم فقط لأغراض البحث العلمي، ولن يطلع عليها أحد غير الباحث، كما أنه لا داعي لكتابة الاسم أو اسم الهيئة.

الباحث

علي قاسم محمد منصور أزر

للاستفسار عن أي سؤال يمكنكم الاتصال على: جوال رقم: (0599 672473)، كما يمكنكم

إرسال هذه الاستبانة على: البريد الإلكتروني: aliqasem68@yahoo.com

-القسم الأول: معلومات عامة عن معبئ الاستبانة وعن الهيئة المحلية:

يتكون هذا الجزء من بيانات عامة حول معبئ الاستبانة والهيئة المحلية، الرجاء وضع إشارة

(X) أو (لون معين) في مربع الإجابة.

A- معلومات عامة عن معبئ الاستبانة:

A1. مجال العمل في الهيئة المحلية.

() المالي () الإداري

() الفني(الهندسي). أخرى (حدد):.....

A2. التحصيل العلمي:

() ثانوية عامة فما دون. () دبلوم. () بكالوريوس على الأقل.

A3. سنوات الخدمة في الهيئة المحلية:

() اقل من سنتين. () ما بين 2 - 6 سنوات.

() ما بين 6 - 9 سنوات. () أكثر من 9 سنوات.

A4. المسمى الوظيفي:

() مدير دائرة () رئيس قسم

() رئيس شعبة غير ذلك (أذكر):.....

B- معلومات عامة عن الهيئة المحلية:

B1. الهيئة المحلية تابعة لمحافظة:

() القدس () رام الله () نابلس

() جنين () قلقيلية () الخليل

() بيت لحم () أريحا () سلفيت

() طوباس () طولكرم.

B2. نوع الهيئة المحلية:

() بلدية () مجلس قروي () مجلس محلي

B3. إذا كانت الإجابة أعلاه (الأولى) - بلدية - فما هو تصنيفها:

-A- ()

-B- ()

-C- ()

-D- ()

B4. آلية تشكيل مجلس الهيئة المحلية السابق:

() تم تعيينه قبل قدوم السلطة

() تم تعيينه في عهد السلطة

() تم انتخابه عام (2005/2004) أخرى:.....

B5. آلية تشكيل مجلس الهيئة المحلية الحالي:

() بالتركية عام 2012

() بالانتخاب عام 2012

أخرى:.....

القسم الثاني: خاص بمجلس الهيئة المحلية السابق (تعبئة هذا القسم فقط لمن أمضى أكثر من سنتين بوظيفته في الهيئة المحلية)

يتكون هذا القسم من ثلاثة أجزاء، يرجى من حضرتك وضع إشارة (X) أو بالضغط على (shift + خ) عند الإجابة التي تعبر عن رأيك:

CA. حول قدرة وكفاءة مجلس الهيئة المحلية السابق.

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
CA1	سادت العلاقة بين أعضاء مجلس الهيئة المحلية السابق والموظفين جو من الثقة المتبادلة.					
CA2	غالبية أعضاء مجلس الهيئة المحلية السابق من المتعلمين والمتقنين.					
CA3	السياسات التي رسمها مجلس الهيئة المحلية السابق تشجع على التطوير ونقل التجارب.					
CA4	تحمل مجلس الهيئة المحلية السابق مسؤولية القرارات التي اتخذها ودافع عنها.					

CB. حول قرارات مجلس الهيئة المحلية السابق.

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
CB1	عزز مجلس الهيئة المحلية السابق الالتزام بالأنظمة والقوانين.					
CB2	عبرت القرارات التي صدرت عن مجلس الهيئة المحلية السابق عن احتياجات حقيقية للمواطنين.					
CB3	كانت قرارات مجلس الهيئة المحلية السابق مستقلة وتصدر بمعزل عن أية تأثيرات خارجية.					
CB4	كان لتنوع وتعدد الآراء داخل مجلس الهيئة المحلية السابق دور في تصويب القرارات الصادرة.					

CD. حول النزاهة والمشاركة المجتمعية لدى مجلس الهيئة المحلية السابق.

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
CD1	حرص مجلس الهيئة المحلية السابق على عقد لقاءات لاطلاع المواطنين وأخذ آرائهم فيما يتعلق بالشأن العام.					
CD2	سادت العلاقة بين مجلس الهيئة المحلية السابق والمواطنين جو من الثقة المتبادلة والتعاون.					
CD3	كان مجلس الهيئة المحلية السابق يتيح للمواطنين فرصة الاطلاع على قراراته دون تحفظ.					
CD4	كان تعيين الموظفين لدى مجلس الهيئة المحلية السابق يتم وفق اعتبارات الكفاءة والمهنية فقط.					

القسم الثالث: خاص بمجلس الهيئة المحلية الحالي.

يتكون هذا القسم من أربعة أجزاء يرجى من حضرتك وضع إشارة (X) عند الإجابة التي تعبر عن رأيك:

DA. حول قدرة وكفاءة مجلس الهيئة المحلية الحالي.

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
DA1	العلاقة بين أعضاء مجلس الهيئة المحلية الحالي والموظفين يسودها جو من الثقة المتبادلة.	X				
DA2	غالبية أعضاء مجلس الهيئة المحلية الحالي هم من المتعلمين والمتقنين.					
DA3	السياسات التي يرسمها مجلس الهيئة المحلية الحالي تشجع على التطوير ونقل التجارب.					
DA4	مجلس الهيئة المحلية الحالي يتحمل مسؤولية القرارات التي يتخذها ويدافع عنها.					

DB. حول قرارات مجلس الهيئة المحلية الحالي.

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
DB1	لمجلس الهيئة المحلية الحالي دور كبير في تعزيز الالتزام بالأنظمة والقوانين.					
DB2	القرارات التي تصدر عن مجلس الهيئة المحلية الحالي تعبر عن احتياجات حقيقية للمواطنين.					
DB3	قرارات مجلس الهيئة المحلية الحالي مستقلة وتصدر بمعزل عن أية تأثيرات خارجية.					
DB4	لتنوع وتعدد الآراء داخل مجلس الهيئة المحلية الحالي دور في تصويب القرارات التي تصدر عنه.					

DC. حول النزاهة والمشاركة المجتمعية لدى مجلس الهيئة المحلية الحالي.

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
DC1	مجلس الهيئة المحلية الحالي يحرص على عقد اللقاءات لاطلاع المواطنين وأخذ آرائهم فيما يتعلق بالشأن العام.					
DC2	العلاقة بين مجلس الهيئة المحلية الحالي والمواطنين يسودها جو من الثقة المتبادلة والتعاون.					
DC3	مجلس الهيئة المحلية الحالي يتيح للمواطنين فرصة الاطلاع على قراراته دون تحفظ.					
DC4	تعيين الموظفين في الهيئة حاليا يتم وفق اعتبارات الكفاءة والمهنية فقط.					

شكرا لحسن تعاونكم معنا،،،

**An-Najah National University
Faculty of Graduates Studies**

**Palestinian Local Government Election of
(2004/2005), 2012: Results and Indecations,
A Comparative Study**

**By
Ali Qasem Mohammad Mansour**

**Supervised By
Dr. Raed Neirat**

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for
the Degree of Master of Political Planning and Development in the
Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus,
Palestine.**

2015

**Palestinian Local Government Election of (2004/2005), 2012: Results
and Indecations, A Comparative Study**

By

Ali Qasem Mohammad Mansour

Supervised By

Dr. Raed Neirat

Abstract

The objective of the study is to compare between the first local election (2004-2005) and the second ones (2012), so we can determine the effect of political environments on the results of the elections.

In order to achieve this aim, the researcher used a descriptive and analytical method, in which he described the first and the second election processes based on reports, survey's and experts opinions, in addition to analyzing their outcomes then explaining them. He also used the comparison method to show similarities and differences between both elections, and to determine the factors that affected elections results .

Several tools were used by the researcher, among these tools: interviews, observance and personal experience, in addition to utilizing a questionnaires that included several variables related to the performance of the councils of local bodies in several aspects, and the relationship between these variables and the mechanism in which these councils are formed, in order to give more comprehensive picture of the status of the councils that are targeted by this study.

The study concluded that the existence of official, partisan and popular cover for the elections is constitutes a vital factor for the success of

the election process. it also leads to a high turnout and active partisan involvement in the process. While the absence of this cover leads to negligence and low turnout among people. It also concluded that the professionalism and fairness of the supervising committee of the elections are not enough to achieve desired general goal which is to expand the contribution in decision making and strengthen a positive political culture among people.

The study showed the role of the Palestinian parties retreated significantly in the daily life of people. They were less capable of rallying people to convince them to vote. It also showed differences of high statistical significance between the mechanism of forming councils of local bodies on one side, and its capability, performance, fairness and the quality of its decisions on the other side. The result was in favor of the councils elected in 2004-2005. Perhaps this was due to high degree of completion at that time, which was not available in 2012. It also showed that councils that were elected by acclamation were not very different in their performance and capabilities than those were appointed by central government.